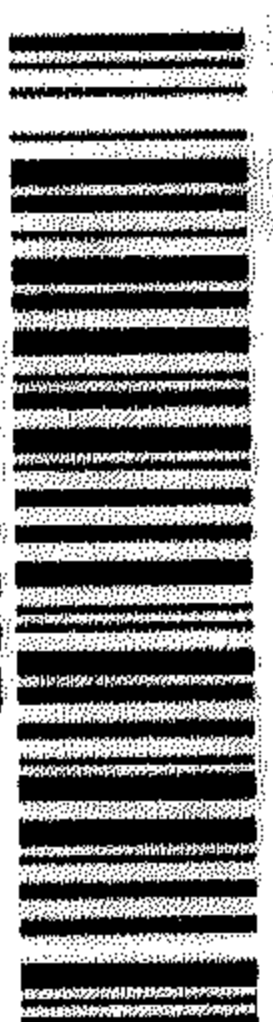


مساعي السلام العربية الإسرائيلية (الأصول التاريخية)

د. عبد العظيم رمضان



Bibliotheca Alexandrina



0098203

٦٧

تاريخ المصريين



رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

مساعى السلام العربى والإسرائيلى (الأصول التاريخية)

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة العربية العامة للصحة

١٩٩٣

أبحاث السدوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع قسم التاريخ
بكلية بنات عين شمس وعقدت بدار الضيافة
بجامعة عين شمس في الفترة من ١٣-١٥ إبريل ١٩٩٣.

أعدّها للنشر

د. عبد العظيم رمضان

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الذي يضم البحوث التي أقيمت في ندوة : الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الإسرائيلية ، التي عقدتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاسسراك مع قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس في دار الضيافة بجامعة عين شمس في الفترة من ١٣ - ١٥ أبريل ١٩٩٣ .

كان صاحب الفكرة في إقامة هذه الندوة هو قسم التاريخ بكلية بنات جامعة عين شمس ، الذي يضم ثلاثة من علماء التاريخ في لجنة التاريخ والآثار ، وهم الأساندة : الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف ، والدكتور صلاح العقاد ، رئيس سمار التاريخ الحديث بكلية بنات جامعة عين شمس ، والدكتور يونان لبيب ، رئيس قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس .

وعندما عرض موضوع الندوة في لجنة التاريخ والآثار أثار اهتماما واسعا ، كما أثار اعتراضا من البعض أيضا * ذلك أن موضوع السلام كان قد ارتبط في أذهان الكثيرين بالاعتدال والتهاون منذ شنت الدول العربية هجوما على مبادرة السلام المصرية التي أعلنها الرئيس الراحل محمد أنور السادات في

٩. نوفمبر ١٧٧ ، واتهم بالخيانة ، وترتب على ذلك وقف عضوية مصر في جامعة الدول العربية في مؤتمر بغداد .

وقد خشي بعض أعضاء لجنة التاريخ والآثار أن تعتبر موافقة اللجنة على عقد ندوة تتحدث عن الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الاسرائيلية بمثابة مساندة لمساعي سلام لقيت من التنديد ما لم تلقه مساعي سلام حدثت في التاريخ !

وكان روى أن هذه النظرة الى مساعي السلام تعد نظره قديمة لا تدخل في اعتبارها المتغيرات الجديدة .

ومن ناحية ، فقد انكشف الآن للرأى العام العربى زيف ونفاق الهجوم الذى صدر من بعض الدول العربية ضد مبادرة السلام المصرية التى قام بها الرئيس الراحل السادات ، فلم ينبت حتى الآن أن دولة من هذه الدول التى تظاهرت بالغيرة على القضية الفلسطينية ، ونذرت بها فى الاعراض على مبادرة السادات ، قد قدمت شيئاً من المساعدة للقضية الفلسطينية غير الكلام والخطب والتهديدات السفوية العنترية !

بل لقد ثبت أن احدى هذه الدول ، وهى العراق ، التى اخذت من بغداد قاعدة لطرء مصر من جامعة الدول العربية فى مؤتمر بغداد الشهر عام ١٩٧٨ ، كانت تعد قوبها لكل شيء الا القضية الفلسطينية ! لقد أعدتها لمحاربة ايران ، ثم أعدتها لمحاربة الكويت ، ولم توجه صاروخا واحدا لاسرائيل الا عندما احتشدت فى مواجعتها قوات ثلاثين دولة .

وكل ذلك أثبت أن الحملة التى شننها دول الرفضي ضد مساعي السلام كانت حملة مضللة لم يقصد بها سوى التجارة

بالقضية الفلسطينية ، والاستفادة منها في تأسيس زعامة في العالم العربي على حساب الزعامة المصرية .

أما الناحية الأخرى ، فهي أن الرأي العام العربي حالياً ، بما فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، قد نكتلت جميعها في مساندة مساعي السلام العربية الاسرائيلية التي تلعب مصر دوراً مهماً فيها بحكم صلاتها بإسرائيل وما تملك من تأثير ، وبالتالي فإن عقد ندوة عن مساعي السلام في هذه الآونة يعد تأصيلاً تاريخياً لها ، ومساهمة من التاريخ في العمل السياسي الإيجابي لخدمة قضايا أمتنا العربية .

وبالفعل فقد كان من المصادفات الموائية أنه في نفس الأيام التي عقدت فيها الندوة ، وهي أيام ثلاثة كما ذكرنا من ١٣ - ١٥ إبريل ١٩٩٣ زار القاهرة ياسر عرفات وتلاه أسحق رابين رئيس الوزارة الاسرائيلية للاجتماع بالرئيس المصري محمد حسنى مبارك .

على هذا النحو تمت الموافقة على اشتراك لجنة التاريخ والآثار مع قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس على اقامة هذه الندوة عن الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الاسرائيلية التي أثبتت أنها من أهم وأخطر النسبوات العلمية التي عقدت بالقاهرة .

فقد قدم الدكتور عبد الله الأنشعل ، نائب مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بحثاً قوماً عن « الاطار القانونى لمشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى » وقدم الدكتور محمد عبد الرؤوف سليم أستاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية بنات عين شمس بحثاً عن الاتفاق بين العرب واليهود قبل قيام دولة اسرائيل فى ضوء المفهوم الصهيونى . وقدم الدكتور أحمد

عبد الرحيم مصطفى أساذ التاريخ بكلية الآداب بجامعة عين شمس
بحته عن « مهمة الياهو ساسون في القاهرة ١٩٤٦ » . وقدمت
الدكتور فادية سراج الدين بحنا عن « المساعي الأمريكية البريطانية
لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ١٩٥٤ - ١٩٥٦ » : وقدم الدكتور
رفعت السعيد بحنا عن « اليسار المصري والصراع العربي
الاسرائيلي » كما قدم الدكتور رشاد السال بحنا عن « حركة السلام
الآن » في اسرائيل وقدم الدكتور صلاح العقاد بحنا عن « معاهدة
السلام المصرية الاسرائيلية في مجال التطبيق » ، ثم قدم الأستاذ
عماد حاد ، الباحث بمركز الدراسات السياسية والاسرائيليه
بالأهرام بحنا عن « انعكاسات المتغير السكاني على عملية التسوية
السياسية للصراع العربي الاسرائيلي » ، وقدم الدكتور يونان لبب
بحنا عن « قضايا التاريخ في مدريد » .

وقد اشتركت ببحث عن « مبادرة يارنج بين الحرب
والسلام » واشرك الدكتور محمد عبد الوهاب ببحث من خارج
الدوة عن « مبادرات السلام الأمريكية في الخمسينات أثناء
ادارة ايزنهاور ، وعوامل فشلها » .

وقد كان بودى أن أنسر المنافسات المهمة التي حرت أثناء
الدوة بين المحاضرين من الأساندة والباحثين وبين أصحاب البحوث،
لولا أنها لم تسجل للأسف الشديد لأسباب خارجة عن ارادة قسم
التاريخ بكلية السات ، وان كانت الأبحاث التي قدمت تحوى من
الردود على أصحاب التساؤلات ما يغطى الكثر منها .

وعندما أخذت في اعداد أعمال الندوة للنشر ، لم أتقيد
بالترتيب الذى ألعبت به هذه الأعمال في الندوة ، فقد غلبت
الترتيب الزمنى للأحداث ما أمكن ، فقدمت - بالترتيب - مساعي

السلام قبل ثورة يوليو ، تم في عهد عبد الناصر ، فعهد السادات ،
فعهد مبارك ، وأبعت ذلك بالأبحاث ذات الصلة الموضوعية .
وهي : الإطار القانوني لمشروعات تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ،
وانعكاسات المنغبر السكاني على عملية التسوية السياسية للصراع
العربي الاسرائيلي » .

وبالنسبة للموضوعات ذات الصلة الموضوعية الزمنية ،
مثل موضوعي : حركة « السلام الآن في اسرائيل » و « اليسار
المصري والصراع العربي الاسرائيلي ، فقد آثرت ترتيبها بعد موضوع
« معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في مجال التطبيق »
للدكتور صلاح العماد ، لتعلق هذين الموضوعين بهذا الموضوع .

وفي النهاية لا أملك الا أن أوجه الشكر لكل من الدكتور
عبد الوهاب عبد الحافظ رئيس جامعة عين شمس ، والدكتور
جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة ، لرعايتهما
للندوة ، وللدكتور أحمد عبد الرحيم طه عميد كلية البنات لفضله
بافساح الندوة ، ولقسم التاريخ بكلية البنات ورئيسه الدكتور
يوانان لبيب لتحمله مع لجنة التاريخ والآثار أعباء تنظيم الندوة .
وللجنة التاريخ والآثار لموافقتها على الاشتراك مع قسم التاريخ
بكلية بنات عين شمس على عقد هذه الندوة ، كما أوجه الشكر
لكل من اشترك في أعمال الندوة من الأساتذة والباحثين ..
والله الموفق .

مصر الجديدة في ٢٠ ابريل ١٩٩٣ .

د . عبد العظيم رمضان

مقرر لجنة التاريخ والآثار

ورئيس تحرير سلسلة « تاريخ المصريين »

المفهوم الصهيوني للاتفاق بين العرب واليهود قبل قيام دولة اسرائيل

د . محمد عبد الرؤوف سليم

ظهر في أواخر القرن الماضي اتجاه داخل الحركة الصهيونية الحديثة ينادى بضرورة التغلب على التضارب المتوقع بين المصالح العربية ومسألة تهويد فلسطين ، ومن هنا برزت فكرة التوفيق بين العرب واليهود .

وقد بنى هذه الفكرة عديد من الشخصيات الصهيونية التي بادرت منذ أوائل القرن الحالى الى الاتصال بعدد من الزعماء العرب فى العاصمة العثمانية دون تحقيق شىء ملموس . ثم جرت محاولة فاشلة لعقد وفاق صهيونى عربى على هامش المؤتمر العربى الأول الذى عقد فى باريس عام ١٩١٤ .

وقد تزعم جودا مآجنس - أول رئيس للجامعة العبرية فى القدس - فريقا من الصهيونيين الذين تميزوا بالثقافة الغربية الليبرالية ، للعمل على تحقيق نوع من التقارب والتعاون بين العرب واليهود فى فلسطين . وأسفرت جهودهم عن تكوين جمعيات تضم المؤمنين بأفكارهم ، منها : جمعية قبد مزراحا أى الى الشرق ، وبيت شالوم أى عهد السلام ، وعصبة التقارب والتعاون بين العرب واليهود فى فلسطين ، وأخيرا جماعة ايحود أى الاتحاد .

وكان هؤلاء يؤمنون بأن التوفيق بين العرب واليهود ، من الممكن أن يتحقق من خلال اقامة دولة ثنائية القومية في فلسطين تضم العرب واليهود . ومع أن مبادئ ماجنس وفريقه كانت نفع في تناقض مع المبادئ الصهيونية ، إلا أن الصهيونيين ومن ظاهريهم اتخذوا من جهود التقارب والتفاهم بين العرب واليهود وسيلة لستر مآربهم . فأجروا اتصالات مع بعض من الزعماء العرب طوال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ، وبددوا آمال ماجنس وفريقه . فكيف كانت مفاهيمهم عن التوفيق بين العرب واليهود ؟

تحقق ناحوم جولدمان - زعيم الراديكاليين الصهيونيين - من الأهمية الحيوية لاييجاد نوع من التفاهم والتقارب بين العرب واليهود ، وكان السلام بين الطرفين بالنسبة اليه يمثل أولوية تفضيلية تهيمن على عقله وفكره . ولما استشعر بعض الأمل في الاتفاق مع العرب ، اقترح تأجيل اعلان الدولة اليهودية ليتحقق مما اذا كان هناك وسيلة لتجنب الحرب .

لقد اعتقد أن الموقف العربي من الصهيونية ، يمثل عامل الخسب في فلسطين ، وقال انه يرى أن بصريح بالفر عربي ، يفضل تصريح بالفور البريطاني عشرات المرات من حث القمة . حقيقة أن جولدمان لم يتطرق اليه الشك في الرغبة البريطانية الرئيسية الصادقة في تنفيذ ما جاء في تصريح بالفور ، ولكنه رأى أن العبة الرئيسية تكمن في معارضة العرب . وقال : « لا تدعونا نخدع أنفسنا ، بل دعونا نكون أمناء ، اننا لم نحقق نجاحا نجاه تعاملنا مع المعارضة العربية . لقد كان العرب أعداءنا ، واستمروا كذلك » .

واستخدم جولدمان عبارة « تصريح بالفور عربي » ، لجذب الانتباه الى أهمية الموقف العربي بالنسبة للصهيونية . ولكن ربما

كانت هناك أهمية أخرى نفوق تلك التي يحقق منها جولدمان .
لقد كان للعرب مصلحة في المساعدات المالية والتقنية والسياسية
التي يمكن أن يقدمها اليهود لهم . ولم يعارضوا الهجرة اليهودية -
كأساس لآحياء روحى وثقافى ، طالما أنها لن تؤدي إلى إقامة وحدة
ذات سيادة سياسية منفصلة في بلادهم . ولذلك فقد استتبع
جولدمان أن الصهيونيين يتجنبون الحقيقة بتجنبهم مسألة العلاقات
مع العرب ، وإزجاد طرف جانبية . وكان يؤمن بإمكان التوصل
إلى حل مع العرب فقط بالوسائل غير الدبلوماسية ، والدخول في
اتصال مباشر مع عرب فلسطين ، لمناقشة أسس إيجاد علاقات
تقوم على المودة وحسن الجوار والتعايش السلمى بين الطرفين .

وكان آحاد هاعام قد أندر وايزمان منذ عام ١٨٩١ ، بخطورة
المقاومة العربية المتوقعة لهجرة يهودية إلى فلسطين بهدف
استيطانها . ولم يكن لدى آحاد هاعام حلول لهذه المسألة ، ولكنه
حث على التعامل معها بجدية . ولكي يقلل آحاد هاعام من حجم
الصراع الذى يوقعه ، اقترح سلوكا عقلانيا إزاء هذه المسألة ،
ومعالجتها فى وقت مبكر ، واحترام عادات العرب وثقافتهم .

غير أن وايزمان أخذ بنصيحة آحاد هاعام فى علاقاته مع كل
العرب ماعدا الفلسطينيين منهم . ومن المحتمل أن يكون وايزمان
قد جهل الدور الذى أداه الفلسطينيون فى الحركة العربية الحديثة
منذ نشأتها ، ومن هنا استنكر أن يكون لديهم طموح نحو مستقبل
سياسى مستقل ، على أساس أنهم وجدوا أنفسهم جزءا فى تكوين
عربى كبير ، فعمل على تجاهل استمرارية كينونتهم القومية .
لقد كان رجال الحركة العربية يرون أن فلسطين هى الجزء الجنوبى
من سوريا ، ولكن ذلك لم يكن يعنى لدى وايزمان أن ينظر عرب
فلسطين لأنفسهم على أنهم سوريون - ينتمون للقومية العربية ،

وادعى أنه ساد بينهم حس وطنى « غامض » ، أساسه الارتباط بالمصير الجماعى العربى . وذهب وايزمان الى أن انخراط سوريا الجنوبية فى تحركات الفكرة العربية العامة ، مجرد وسيلة للحفاظ على الهوية الفلسطينية . ودليله على ذلك ، أن عرب فلسطين ، وقد كان عددهم لا يزيد عن نصف مليون نسمة قبل الحرب العالمية الأولى ، شعروا بالعجز عن مواجهة يهود العالم الذين زاد عددهم وقتئذ عن عشرين ضعف عدد الفلسطينيين ، ويتحكمون فى مصادر مالية كثيفة ، ولهم نفوذ دولى .

وكان ديفيد بن جوريون يرى أن العرب جميعا ، فلسطينيين وغير فلسطينيين يشكلون عاملا ثانويا ضعيفا ، وأقل أهمية إذا قورن بالقوى الغربية التى تحتفظ بمصالح لها فى المنطقة العربية . وإلى جانب ذلك فقد شارك فى آراء وايزمان حول التعامل مع العالم العربى كبديل ، فى مجال الاعتراف بالفلسطينيين ككيونة قومية . وقد اتبع بن جوريون نفس الخط الذى اتبعه وايزمان عندما أقر بأنه ليس هناك صراع بين القوميتين اليهودية والفلسطينية لأن « الأمة اليهودية » ليست فى فلسطين ، كما أن الفلسطينيين لا يكونون أمة . ورأى - مثلما كان وايزمان يرى - أن تسوية المشكلة بين الفلسطينيين والسوريين لا تكمن فى نصوص اتفاقية نعقد مع العرب ، ولكن تلك التسوية تتحقق فى بيئة من الاتفاق مع فيدرالية عربية ، القائم على المساعدة المالية والتفنية التى يقدمها اليهود للعرب ، وتدخل فلسطين اليهودية عضوا فى هذه الفيدرالية العربية .

كذلك رفض بن جوريون ، مثله فى هذا مثل وايزمان ، الاعتراف بالفلسطينيين كحزب أكبر فى الصراع العربى اليهودى . لقد نظر الى المشكلة على أنها مواجهة بين الأمة اليهودية التى كان

اليشوف جزءا منها ، والأمة العربية التي تنتشر على مساحة من الأرض تمتد بين المحيطين الأطلنطي والهندي . ولم تكن الأمانى الوطنية لدى كل من الطرفين - فى رأيه - غير قابلة للامتزاج فى خليط متجانس ، بل رأى أن جمع الأمة اليهودية فى جزء ضيق من الأرض العربية (فلسطين) لن يعترض سبيل الوحدة العربية ، فى دولة ذات سيادة خاصة بالعرب . وأوضح هذا المفهوم فى حديث له مع فؤاد بك حمزة فى ابريل عام ١٩٣٧ ، فقال : « ... ان الهجرة اليهودية الى فلسطين لن تلحق الضرر بوضع العرب الذين يعيشون فى أرض اسرائيل سياسيا أو اجتماعيا ، ذلك لأن هؤلاء يكونون جزءا صغيرا فقط من مجتمع عربى كبير . كما أن النظر الى مشاكل عرب فلسطين فى اطار الوطن العربى الكبير يجعلها مشاكل خاصة بقطعة من الأرض نقل عن اثنين فى المائة من اجمالى الأراضى التى يشغلها العرب فى الشرق ، يعيش عليها ثلاثة فى المائة فقط من اجمالى عدد العرب فى العالم وليس هناك مجال لمقارنة فبما أرض اسرائيل بالنسبة للعرب ، بأهمية هذه الأرض بالنسبة للشعب اليهودى » . وقال لموسى العلمى : « ... لو أننا أقمنا نحالفا ، ووظفنا قوة العمل ، والتنظيم ، والتقنية ، والمال - فى تنظيم اقتصاديات العرب ، لأمكن أن يتغير وضع العرب اقتصاديا وثقافيا بشكل كلى . . . يمكننا أن نسهم فى تنمية ليس فلسطين وشرق الأردن وحسب ، ولكن العراق أيضا . ذلك لأن البلاد تمتلك امكانيات هائلة . . . انها تمتلك كما هائلا من الأرض والمياه . ونحن مهتمون بالحد الأعلى لتنميتها فى كلا المجالين السياسى والاقتصادى » . ويرى كاتب صهيونى أن اعتقاد بن جوريون فى جدوى هذا المدخل للمسألة العربية كان عميقا لدرجة أنه قرّر مقترحات مشابهة لشكيب أرسلان ، بتقديم مساندة سياسية لسوريا ، واستثمار رهوس أموال يهودية فى العراق والمملكة العربية السعودية واليمن .

غير أن بن جوريون لم يسلك طريق وايزمان ، إذ لم يحاول أن يستميل العرب أو أن يهديء من مخاوفهم وإنما فضل أن يعلن المبادئ والأهداف الصهيونية عليهم بشكل فظ . وفي خطاب العام أمام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في يونيو ١٩٣٦ قال : « أن العرب يرون في الخرافة القائلة بسيطرة اليهود على العالم حقيفة واقعة . . وفيها يكمن منبع المخاوف التي سيطرت على عقول كل زعماء العرب . ورغم أن هذه المخاوف تسبب لنا كما هائلا من المتاعب ، فإنها يمكن أن توظف كعامل تنبيه ، يحرك نحو المواصل إلى اتفاق . ذلك لأننا لو يمكننا من تهدئة مخاوفهم من خلال ترتيبات معينة فإن قبولهم باتفاق دائم لن يكون مشكلة ، ويحتوى هذا الاتفاق على حماية لنا ، الى جانب أنه يقلل الخطر بالنسبة اليهم ، كما تتصوره عقولهم ، رغم أن هذا الخطر لا يستمر كحقيقة ، أو ربما كان أقل كثيرا مما ينصرونه » .

أخذ بن جوريون المبادرة في أوائل الثلاثينيات ، وعقد عدة اجتماعات مع عدد من الزعماء العرب . وكانت روح من الثقة بالنفس قد سيطرت على السياسة الصهيونية في ذلك الوقت ، مع اتجاه نحو التسرع في تنفيذ الأهداف الصهيونية . وكانت فكرة العروبة تشكل علامة على الحياة السياسية العربية في فلسطين وسوريا والعراق . وقد اقترب بن جوريون من زعماء عرف معروفين بأرائهم المؤيدة للفكرة العربية ، وكان يأمل في كسب اعترافهم بشرعية الأهداف الصهيونية ، في مقابل المساعدة على تحقيق الوحدة العربية في المجالات السياسية والاقتصادية . لقد طالب بن جوريون العرب بأكثر مما طالبهم به البريطانيون : التخلي عن حقوقهم السياسية والوطنية في فلسطين . لقد وعد الاندباب بوطن قومي لليهود بينما طالب بن جوريون بدولة ذات سيادة تمتد حدودها على أراضي فلسطين وشرق الأردن . . وقال : « لقد حضرنا الى هنا وبسنوف

نستمر سواء تفاهم العرب معنا أم لم يتفاهموا » . ولما سأله جورج أنطونيوس عما اذا كان اليهود على استعداد لتعديل هدفهم لو حدثت اسنحالة للوفيق بين أمانى كلا الجانبين العربى والصهيونى ، فشل بن جوريون فى تقديم اجابة .

لقد كانت أطماع بن جوريون فى الأرض العربية كبيرة ، وكثيرا ما ذكر من تحدثوا اليه من العرب بالحدود التاريخية لأرض اسرائيل . وكان يقتبس من التوراة لكى يبرهن على أن اليهود اسسقروا على كلسا ضفتى الأردن . ولم يكن غريبا أن يطالب فى محادثاته مع موسى العلمى باسسنيطان يهودى لا يعوقه عائق فى شرق الأردن كمن للسوية مع العرب ، رغم أن هذا الأمر اسننى فى الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ الذى لم تعرض عليه المنظمة الصهيونية العالمية وقت اعلانه .

غير أن تلك المحادثات التى أجراها بن جوريون بين دامى ١٩٣٤ - ١٩٣٦ مع بعض الزعماء العرب ومنهم عونى عبد الهادى وموسى العلمى وجورج أنطونيوس وسكيب أرسلان أدهلت العرب وأخافتهم ، وسببت لهم حزنا . لقد نأكدت لهم الشكوك التى سبق أن ساورهم فى أن تلك البيانات التى عمد الزعماء الصهيونون الى اذاعتها كانت غير صحيحة . ذلك لأن عروض بن جوريون كانت نفتضى قبولهم بدولة يهودية فى كل فلسطين وشرق الأردن عن طريق الاحلال السكانى وتوطين يهودى فى سوريا والعراق ، مقابل المساندة الصهيونية فى بناء فيدرالية عربية تضم فلسطين ، بينما يعلن الصهيونون غير ذلك . وتفجرت ردود الفعل الحزينة فى العديد من مراكز النشاط السياسى العربى ، من خلال الفارق بين النعمة التوفيقية التى عزف عليها وايزمان ، ومدخل بن جوريون المولع بالقتال ، وكذلك من خلال التناقض الضارب بين أقوال بن جوريون الخاصة والبيانات الصهيونية العامة .

ولما فشلت محادثات بن جوريون وغيره من الزعماء الصهيونيين مع العرب ، وقامت البورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ ، وأعلنت خطة التقسيم الواردة في تقرير لجنة بيل ، اخلف الزعماء الصهيونيون حول قبول الفكرة أو رفضها وفي مؤتمرهم الصهيوني العالمي العشرين (زيوريخ ١٩٣٧) ، خيروهم وايزمان بين ابقاء الحال اليهودي على ما كان عليه وقتئذ وبين القبول بتحقيق الحلم الصهيوني بقيام دولة على جزء من أرض فلسطين تكون منطلقا لتوسعات صهيونية مستقبليه . ومارس ضغوطا هائلة على المؤتمرين حتى وافقت أغليبيتهم على قبول مبدأ التقسيم مع تعديل في حدود الدولة اليهودية ، بحيث تفي بمتطلبات الهجرة اليهودية الى فلسطين وقتئذ ، وحتى لا تضبح الفرصة التي أناحها لهم البريطانيون . وتركوا الحديث عن مبدأ الاحلال السكاني ، الى اشاعة مبدأ الكافؤ في الحقوق بين سكان فلسطين ، عرب ويهود بغض النظر عن أن اليهود يكونون أقلية .

وكان موسى شارييت معنعا بالاتفاق مع العرب القائم على مبدأ النكافوء ، ليس لأنه كان يعنفد في أن الاتفاق هو الحل ، ولكن لأنه كان يأمل في أن يسمح هذا الاتفاق باستمرارية الهجرة اليهودية الى فلسطين . ذلك لأنه كان يرى أن المصير الصهيوني لن يصممه الصيغ السياسية ، ولكن بصممه عدد اليهود في فلسطين . لقد كان يعنفد - مبله في هذا مثل بن جوريون - أن قوة اليهود يمكن أن تقدم حلا للمشكلة مع العرب . وقال : « ... اني لا أعتد أننا سوف نتوصل الى اتفاق دائم مع العرب حتى تنمو حركتنا . غير أنني أثق أن الوقت سوف يأتي عندما نكون أقوى ، وسوف نحقق تحالفا راسخا مع بريطانيا العظمى كقوة تتفق مع قوة ، وسوف ننحز اتفاقا مع العرب كقوة تتفق مع قوة . الشرط المسبق هو ألا ينظر العرب الينا على أننا يحتمل أن نكون

أقوياء ، ولكن على أننا أقوياء بالفعل » . لقد شارك ساريت خطط
بن جورتيون في اقترابه من الاستراتيجية الصهيونية ، وشاركه
الاعتماد في أن خلق أمر وافع ديمغرافي واقتصادي وعسكري
سريع يجب أن يكون الهدف المركزي والمنيع للاستراتيجية
الصهيونية .

وكان ارتباط الوجود اليهودي في فلسطين بالقوة العسكرية
قد وضع مع مولد الحركة الصهيونية الحديثة . وكان في تصور
هرتسل أن الوطن القومي اليهودي بجنح إلى جيش يهودي صغير
مزود بالأسلحة ، كما وردت في يومياته اشارات عديدة إلى وجوب
انشاء تشكيلات عسكرية يهودية .

وفي عام ١٩٠٧ ، تكونت منظمته هانسومر - الحارس
الصغير - كأول تشكيل عسكري يهودي أنشئ في العصر الحديث
للدود عن « حق اليهود المطلق في العيش في فلسطين » . ثم سجع
جابوتنسكي في تكارين ككنايب أبناء صهيون - فرقة راكبي البغال ،
عام ١٩١٥ وهي التي حلت في العام التالي . بعد ذلك نسطت دعوة
جابوتنسكي إلى توجيه السببان اليهود المهاملين في جيوش
الامبراطورية البريطانية في جيش واحد يحمل الراية ذات البجمة
الاساسية . ولكن السلطات البريطانية وافقت على تكوين كتيبتين
فقط من حملة البنادق المتطوعين وليس النظاميين ، انضمت اليهما
كتيبة ثالثة كونها بن جوريون من يهود أمريكا ، وشاركت الكنايب
الثلاث جانبيا في المرحلة الأخيرة من تقدم حيوش اللنبي نحو
القدس عام ١٩١٨ ، ثم انحلت بعد غزو فلسطين .

وفي ديسمبر عام ١٩١٩ تمكن جابوتنسكي من تجميع بعايا
عناصر هذه الكنايب وكون ما سسمي بقوات الدفاع اليهودي.
أو الهجاناه ، التي تقلد بن جوريون رياستها فيما بعد بحكم عمله

كمستول عن الدفاع في الوكالة اليهودية . غير أن جابوتنسكى انتقد انقياد الهاجاناه لليسار الصهيونى بقيادة بن جوريون ، وعمد الى تكوين منظمة البيار ، كتنظيم شبابى تصحيحى يتولى اعداد أعضائه للحياة فى فلسطين بالتدريب على العمل الزراعى والعمل العسكرى . وتكونت منظمة « الارجون زفاى لثومى » أى « المنظمة العسكرية القومية » ، ثم تكونت منظمة شترن . وفى النهاية انضمت كوادر هذه التسكيلات الى الهاجاناه لتكوين ما سدى بجيش الدفاع الاسرائيلى الذى أصبح بالقوة التى هى عليها الآن .

وكان جابوتنسكى شديد الاهتمام بتكوين قوة عسكرية يهودية لتوظيفها فى فرض مفهومه عن الاحلال السكانى وإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين . ذلك أن جابوتنسكى كان يرى اجراء نفل سكانى بحيث ينقل كل عرب فلسطين وشرق الأردن الى البلاد العربية المجاورة ، وفى المقابل ، ينقل يهود البلاد العربية الى فلسطين وشرق الأردن حيث تكون دولة يهودية محضة .

فشل جابوتنسكى فى أن يحشد خلف قيادته سكان اليشوف والشعب اليهودى خارج فلسطين ، اذ رفضت معظم أفكاره السياسية والعسكرية ، غير أنه ترك علامة يتعذر محوها على الموقف الصهيونى من عرب فلسطين . لقد زرع جابوتنسكى فى السيكولوجية اليهودية صورة للعربى كقاتل ، كما أرسى قواعد مبدأ عدم تجنب الصراع واستحالة حل مشكلة الوجود العربى فى فلسطين الا من خلال القوة العسكرية فقط .

من هذا العرض يتضح أن الصهيونيين وهم الذين أضمروا العداء للمنادين بالسوفيق بين العرب واليهود ، سعوا نحو استغلال جهودهم للصالح الصهيونى ، دون أن يتحقق شئ من التوفيق . لقد ساروا جانبيا مع أنصار التوفيق ، واستجابوا ظاهريا لنداءاتهم،

وجرت لقاءات عربية بزعماء الوكالة اليهودية ، ثم تخلى الصهيونيون عن الفكرة تمسكا بالمبادئ الأساسية الصهيونية . وقد سجل كالفرسكى زعيم بریت شالوم والذي لعب دورا مهما في محاولات اجراء مفاوضات عربية يهودية ، أن اليهود مدوا أيديهم بالسلام ، ثم استعادوها - فورا - عندما أعلن الطرف الآخر عن استعداده لقبولها . ويستطرد كالفرسكى متناولا رد الفعسل بين العرب فيقول : « ... ولم نجد هذه اللعبة الخطيرة في زيادة احترامنا في أعينهم كأشخاص صادقين ، وإنما اتهمونا بأننا نسير على سياسة النفاق . فمن ناحية نتظاهر أننا نريد الاتفاق ، ومن ناحية أخرى نريد أن نكسب وقتا . وهذا الانهمام له أساس » .

دكتور / محمد عبد الرؤوف سليم

على هامش مفاوضات صدقي - بيفن مهمة الياهو ساسون في القاهرة ١٩٤٦

بقلم

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

شهد عام ١٩٤٦ المفاوضات المصرية - البريطانية التي عرفت باسم مفاوضات صدقي - بيفن والتي استهدفت تعديل بنود معاهدة التحالف المعقودة بين البلدين في عام ١٩٣٦ أو أن تستبدل بها معاهدة جديدة تنمى مع مطالب مصر القومية الخاصة بالجلء ووحدة وادى النيل . وقد أكدت الحكومة البريطانية رغبتها في تدعيم تحالفها مع مصر واقترحت ان تنسحب من الأراضي المصرية كل القوات البريطانية وأن نحدد بالمفاوضة أدوار وتاريخ اجراء هذا السحب والاجراءات التي تقوم بها الحكومة المصرية وتجعل في حيز الامكان تبادل المساعدة في حالة الحرب والتهديد بخطر الحرب الداهم طبقا للمحالة وفد أبدت الحكومة البريطانية قبولها لمبدأ الجلء عن مصر وقناة السويس بحسب يتم الجلء عن القاهرة والاسكندرية عام ١٩٤٧ وعن منطقة قناة السويس في عام ١٩٤٩ .

وفي ٧ مايو ١٩٤٦ تقدم وفد المفاوضات المصرى بالمقترحات الآتية : -

١ - أن تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متساويتين تماما في
السيادة .

٢ - أن هدف المعاهدة الجديدة هو التعاون المشترك ضد كل اعتداء
مسلح الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام
والأمن الدوليين .

٣ - أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول على أنه يدل على
نية بريطانيا في التدخل في شئون مصر .

٤ - تكفل مصر وحدها بقواعد ادارية تشمل مطارات ومنشآت
للدفاع البحري والبرى والجوى .

٥ - يوافق الوفد المصرى على تعاون وثيق بين هيئتى أركان حرب
الدولتين بشرط الا تتضمن المعاهدة أية اشارة الى استخدام
الحكومة لخبراء أو فنيين فى الشئون العسكرية من
البريطانيين .

وما لبث ان نسب الخلاف بين الطرفين نتيجة لاصرار الحكومة
المصرية على الا تحتوى المعاهدة الجديدة على أى شروط من شأنها
أن تجعل الدفاع المشترك بين البلدين يسرى على الأحوال السابقة
على حالة خطر الحرب أو الحرب ذاتها ، فى حين ذهبت بريطانيا الى
أن من المعين فى ضوء الحرب الخاطفة الحديثة وضرورة اقامة قواعد
فى مصر ، الوصول الى اقرار هذه المسألة قبل عقد أى معاهدة ،
ومن ثم اصرارها على ضرورة قيام دفاع مشترك يشمل بلدان الشرق
الأوسط التى نهدها ظروف الحرب الباردة أكثر من غيرها - أى
ايران وتركيا واليونان ، بحيث اذا حدث أى عدوان على الشرق
الأوسط تحول مصر بصورة آلية الى قاعدة حربية (١) .

والخلاف بين وجهى البطر المصرية والبريطانية هو الذى أدى
الى تعثر المفاوضات بين الطرفين . وفى تلك الأثناء سعت الدوائر

الصهيونية الى استغلال الموقف للاصطياد فى الماء الحكر - فأوفدت الوكالة اليهودية الى مصر الياهو ساسون رئيس القسم الشرقى بها على أمل أن يعرض على صدقى مساعدة الدوائر الصهيونية لمصر فيما يتعلق بالجلء فى مقابل أن يسعى صدقى الى اقناع الجامعة العربية بقبول تقسيم فلسطين وهو التقسيم الذى كان صدقى ذاته من أنصاره - فقد أبدى استعداداه لمساندة بريطانيا بصدد فلسطين فى مقابل أن تقدم له تنازلات فى مفاوضات المعاهدة ، بحيث توقعت الدوائر البريطانية أن يحتمل ان يستطيع ان يضم الى صفه العدد الكافى من أعضاء الجامعة العربية لكى يساندوه فى النوصل الى حل وسط على أساس التقسيم (٢) . ورغم ان صدقى كان موقنا من رفض عرب فلسطين للتقسيم ، فانه كان يرى ان عدم التوصل الى حل من شأنه ان يجعل من فلسطين بؤرة لانتشار النسيوعيه ، وهو ما يمكن تلافيه فى حالة افرار السلام . على ان صدقى لم يكن يتمتع فى الدوائر العربية بالنفوذ الذى يؤهله لاقتناع الدول العربية بالموافقة على التقسيم فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا لا تعرض عليه من التنازلات ما يجعله يساند موقفها من المسكلة الفلسطينية .

ويتضح من الوثائق التى سنوردها فيما يلى ان (٣) ساسون قد التقى باسماعيل صدقى وبعض المسئولين المصريين وحاول اقناعهم بأفضلية التقسيم على الحلول الأخرى . فقد ذهب الى انه فى حالة قبول الجامعة العربية لأى الحلول ، ويفضل التقسيم ، يتعهد اليهود بأن يقدموا للعرب ما يشاءون من الضمانات التى تقنعهم بأنهم ليسوا توسعيين . كما وعد صدقى بأن تسعى الدوائر اليهودية الى أن تلقى بثقلها داخل حزب العمال وخارجه لصالح مصر ، ملوحين لبريطانيا بقاعدة فى فلسطين من شأنها ان نعوضها عن أى تنازلات تقدمها بصدد المعاهدة المرجوة مع مصر ، وذلك على اعتبار انها على أتم الاستعداد لأن تقدم للحكومة البريطانية أى تسهيلات فى

فلسطين ، خاصة وان هذه الدوائر كانت على قناعة بأن بقاء القوات
البريطانية في فلسطين أمر لازم لهم (٤) .

وفي الوقت الذي كان فيه ساسون يتقدم بعروضه للمستولين
المصريين نجده يتقدم بعروض مماثلة الى مستولين عرب آخرين (٥) -
الا أن مساعيه أخفقت نتيجة للتضخم القومي العام في البلدان
العربية ، في حين أن وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن رفض
أن يجعل كلا من المسألتين المصرية والفلسطينية مجالاً للمساومة (٦)
وتمسك بموقفه المبدئي الذي أدى الى فشل مفاوضات صدقي بيغن .

الملحق (١)

رسالة من رونالد كامبل R. Campbell سفير بريطانيا في القاهرة

الى وزارة الخارجية البريطانية بلندن بتاريخ ٢٥/٤/٤٦

تناول صدقي باشا المسألة الفلسطينية معى اليوم :
وصرح بأنها منار لقلقه باعتبارها ذات تأثير مباشر على مصر وفلسطين
مجاورة لمصر ، وكان (صدقى) يرغب فى تعزيز التجارة معها -
ولولا هذه المقاطعة الى حد ما ، فان قدرته على تحقيق ذلك محدودة .
ولما كان موقنا من شدة رغبة حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى
التوصل الى حل نهائى ، فانه يشاركها هذه الرغبة . وقد عبر عن
قناعته المستمرة بأن الحل الوحيد هو التقسيم - وفى معرض تعليقه
على اشارتى الى رد الفعل السيئ الذى لقيته هذه الفكرة فى الماضى
ذهب الى ان عرب فلسطين سيقبلون به وسيجدون فى المستقبل
القريب ان بإمكانهم العيش فى سلام مع القسم اليهودى وانهم لا شك
سيعبرون عن رغبتهم فى الاتصال بهم ، وأبدى من جديد رغبته
النسيطة فى التوصل الى حل نهائى ، مضيفا ان فلسطين ستظل
تشكل بؤرة خطرة للفيرس الشيوعى طالما بقيت المسألة دون حل .
ورغم اعتقاده بأن الحل لن ينهى التجارب الشيوعية اليهودية التى
تجرى فى فلسطين فانه يعتقد أن الحلول المفضية الى السلام الداخلى
ستمد من احتمال تفشى الفبروس . وقد تكلم صدقى باعجاب عن
ارتفاع مستوى المعيشة والتعليم لدى الجماعات اليهودية فى فلسطين
وعن نوعية العلماء اليهود الموجودين فيها ، وذهب الى انه يود لو

أمكنه الاسنعاة بهم لى تعلل المصرلن فى أكثر من مبال ولو ان
تحقق ذلك سىظل فى حلز الاسنعاة طالما بقىة المشكلة الفلسطنلنة
دون حل .

(وفى تعللق منفصل عن هذه المبالئة يعىء كامبل الى الأذهان
ان صءقى لا لىلس بما لعملل فى الأفق العربى وانه على صلة وثلقة
بالمصالح اللهودلنة فى مبال الأعمال) .

الملحق (٢)

مذكرة (مؤشر عليها « سرى جدا ») بءارىخ ١٣/٨/١٩٤٦
من السفارة البرلطانلنة بالقاهرة الى وزارة الخارلئة
بلنسلن

صرح لى مصدر بوللسى مصرى على اتصال بالوكالة اللهودلنة
بأن اللهود أوضحو له أنهم لعمقلون أن المشكلكللن المصرلنة
والفلسطنلنة شءلءتا الارتباط ، وبالنالى فاذا ما كان المصرلون جاءلن
فى مباللة اءراجلنا من مصر فعللهم أن لسلوا الى أن لسلو السلام
فلسطنلن مما لسلل لنا الاننقال اللها .

وقء جرت مبالئة بلن (هذا) المصدر وبلن عزام الذى ذهب
الى أن حل المسألة الفلسطنلنة قء لعمثر ما لم لئسلن التلخلص من
المطرفلن فى كلا الجانبلن . ورللم ان (عزام) لا لعمترض على قلال
الوطن القومى اللهودى الا أنه لن لوافق على قلال ءولة لهودلنة
وسلبلذل كل ما فى وسعه - بالتعاون مع بلدان عربلنة أخرى -
للتوصل الى اتفاق بصلء الوطن القومى اللهودى ، وان لكن مركزه
صعبا فى موالئة ءول العربلنة على اءبار انه لا لمكنه لبنى حل
لصالح مصر وءلها ، اء من وابله أن لمثل كل البلدان العربلنة .

على انه اذا ما خطا أحد المندوبين الخطوة الأولى فإنه سيقدم لها مساندته التامة .

ومن الجدير بالذكر ان اليهود يعتقدون ان العراق وشرق الأردن سيقبلان بالتقسيم وانهما تقديما بمقترحات تنص أما على التقسيم أو على (قيام) دولة ذات فومنين منساويين العدد . وحين سئل المندوب اليهودي عن التقسيم صرح بأن فلسطين الآن سبعمائة ألف يهودي وان تساوى أعداد كل من العرب واليهود يستدعى هجرة ثلاثمائة ألف يهودي .

وقد انتهى المصدر البوليسى بصدقي وطلب منه الادلاء بوجهات نظره . ويدرك صدقي الصلة بين المسألتين الفلسطينية والمصرية ولو انه غير مستعد لاتخاذ أى خطوة قبل التأكد من اتجاهنا ومدى اعترافنا بالارتباط بين المسألتين - وبمعنى آخر فإنه لا يرغب فى التدخل فى شئون فلسطين الا اذا حصل على مقابل فيما يتعلق بالمعاهدة . غدا من فلسطين عن طريق الجو الوسيط بين المصدر البوليسى وبين الوكالة اليهودية ، وهو الوسيط الذى صرح بأنه سيحمل مكتوبا ليس عليه أى توقيع ، وذلك رغم ما أكدته المصدر من أن يحظى بمسندة شرتوك (٨) ، وسيصل المصدر وممثل الوكالة اليهودية الى الاسكندرية غدا وهناك ستتصلان من جديد بصدقي . كما سبتصل بى المصدر وقد أقابل ممثل اليهود الذى أعرفه بالفعل

والمصدر حريص على ألا يعلم صدقي أنه قد تم ابلاغنا فعلا وذلك باستثناء امكاننا الحصول على الخبر من اليهود (وهناك تعليق فى أسفل هذه المكاتبه يشير الى أن المصدر البوليسى صرح بأن اليهود سيتفاوضون مع المفتى (٩) اذا ما اقتضى الأمر ذلك) .

الملحق (٣)

مكاتبة بتاريخ ١٩٤٦/٨/١٤ عليها تأشيرة من السفير البريطاني في القاهرة

(« سِر وونالد كامبل » بتاريخ ١٩٤٦/٨/٢٠)

حاول شرتوك باستمرار ان يغرى دوائر مصرية بالعمل بالشكل الذى يعود بالفائدة على الصهيونية واننى أسك فى كون هذه المقترحات قد صبغت نهائيا بالشكل الذى سبقت الاشارة اليه ، و (لهذا) فعلى انظار (وصول) مزيد من المعلومات .

ويصعب اعتقاد ان العرب سيكونون على استعداد لبذل مثل هذه التضحية من أجل مساعدة المصريين . ويبدو أن زعم اليهود بأن العراقي والأردن سيقبلان بالتقسيم لا يسند الى أى أساس فالعراقي كان باستمرار أكثر تشددا من غيره فيما يتعلق بفلسطين .

الملحق (٤)

فحوى مذكرة يقال انها صدرت من دوائر الوكالة اليهودية بالقدس بحمل هذه المكاتبة تأشيرة « سرى جدا » وبها ملحوظة يذهب كاتبها - وهو غير واضح البوقيع الى أن البريجادير كلايتون قد سلمها اليه لى يقوم بتوصيلها وباريح التأشيرة ١٩٤٦/٨/١٥ .

نشر المذكرة الى أن اليهود كانوا يهدفون الى العمل على استمرار الهجرة وتطوير الوطن القومي ويبدو أن اليهود كانوا على يقين من استحالة تحقيق مثلهم الأعلى الخاص باقامة دولة يهودية تشمل كل فلسطين ، ومن ثم سعيهم الى التوصل الى حل وسط .
يضمن تحقيق أهدافهم الأساسية .

: أما أهم مطالب العرب فهي كالاتى : (أ) ضمان الأغلبية العربية فى فلسطين فى تقرير مصيرهم وفتح الأبواب أمام مواجهتهم وآمالهم (ب) قصر المخططات الصهيونية على منطقة محددة بهدف الحيلولة دون حدوث مزيد من التوسع ودون ان يصبح اليهود عنصر قلق فى العالم العربى .

ولن نتوقف الهجرة اليهودية - فاليهود الآن يشكلون عنصرا يسعى الى التوسع ، وبالتالي فانه كفىل بأن يصبح مصدر قلق . أما اذا ما اندمجوا فى العالم العربى فقد يشكلون فيه عنصرا نافعا . وسبكون عليهم أن يعملوا الكير لاسنيعاب الهجرات اليهودية وتطوير جماعاتهم الحالية . وهم يسعون الى حل سلمى ، اذ بدونه سيضطرون الى أن ينفقوا على القوات المسلحة الأموال المخصصة للتطوير .

واليهود سعب زراعى الى حد كبير ، وبالتالي فانهم لن ينافسوا البلدان العربية ، بل سيكون عليهم أن يشتروا منها الكير - وحتى الآن كان الميزان التجارى مع البلدان العربية لغير صالح اليهود باستمرار ومن الممكن توقع استمرار ذلك . أما صناعاتهم فهي متخصصة الى حد كبير ، وبالتالي لن ننافس الصناعات العربية اذا ما تطورت هذه الأخيرة .

ولا يمكن تحقيق طلب مصر الخاص بالجلء التام عن أراضيها وعن منطقة قناة السويس الا اذا أمكن العنور على قاعدة بديلة تستقر فيها القوات البريطانية ولا يمكن العنور على هذه القاعدة الا فى فلسطين ، ولن تكون ذات جدوى فى فلسطين المسألة . لهذا لن تتحقق مصلحة مصر الا بالتوصل الى حل وسط سلمى فى فلسطين ، ولن يتم ذلك الا على أساس نوع من العزل Segregation وسيكون للرأى العام اليهودى ، وبخاصة فى أمريكا ، وزن كبير بصدد التوصل الى حل للمسألة المصرية - فاذا ما أمكن حل كل

هذه المسألة والمسألة الفلسطينية فسيشكل اليهود عنصرا صديقا بدل كونه معاديا . وبإمكانى أن أقوم بدور الوسيط والدلال الأمين فيما بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ، وبإمكان تفادى حدوث صدام بين مصالح الطرفين متى ما تم العثور على قاعدة للقوات البريطانية فى فلسطين .

ان الموقف الدولى خطير ويشكل اليهود قوة هامة سواء فى فلسطين أو فى العالم . ومن الأهمية بمكان التوصل الى أوضاع سلمية فى فلسطين فى إطار الشرق الأوسط وبمساندة من رأى العام والمصالح اليهودية فى شتى أنحاء العالم .

الملحق (٥)

الرسالة رقم ٩٧٥ المؤرخة ١٩٤٦/٨/٢٩ والمرسلة من رونالد كامبل الى وزارة الخارجية بلندن - قدم المصدر البوليسى المصرى المتصل بالوكالة اليهودية التقرير السالى الى البريجادير كلايتون :

أفهمه اليهود أن المنسكلين المصرية والفلسطينية مرتبطان تماما وأن المصريين اذا ما سعوا حقيقة الى اخراجنا من مصر فعليهم التأكّد من احلال السلام فى فلسطين لكى ننقل اليها . كما ذكر المصدر البوليسى انه تكلم مع عزام باشا الذى ذهب الى انه لا يمكن التوصل الى حل الا اذا تم التخلص من المتطرفين من كلا الجانبين ولا يعترض عزام على الوطن القومى اليهودى ولكنه يعترض على اقامة رحلة يهودية . وسعمل على التوصل الى وفاق مع بلدان عربية أخرى بخصوص الوطن القومى اليهودى ، وان يكن موقفه صعبا ازاء الدول العربية الأخرى بحكم انه لم يتمكن من الحث على حل المسألة المصرية وحدها ، بمعنى نسهل جلائنا عن مصر - اد هن واجبه ان يكون ممثلا للبلدان العربية كلها . ولكن اذا ما خطا أحد المندوبين

العرب الخطوة الأولى فانه سببندل أفصى ما يمكنه المساعدة وقد ذكر المصدر البوليسى ان اليهود يعتقدون ان العراق وشرق الأردن سيقبلان بالتقسيم وان اليهود قد افترحوا اما التقسيم أو اقامة دوله ذات قوميتين نتساوى أعداد سكانها وحين سأل المصدر البوليسى هذا ممثل اليهود عن الهجرة أسار هذا الأخير الى أنه يوجد فى فلسطين الآن ٧٠٠.٠٠٠ يهودى - وحتى يتساوى عدد كل من العرب واليهود سيحتاج الأمر الى هجرة ٣٠٠.٠٠٠ يهودى . وللمحافظة على توازن السكان يستلزم الأمر استمرار الهجرة لمواجهة زيادة معدل السكان العرب .

وقد أشار المصدر البوليسى الى أنه قابل صدقى باشا وطلب منه الادلاء بوجهات نظره . وطبقا لما ذكره هذا المصدر البوليسى كان صدقى يدرك الارتباط بين المسائلين المصرية والفلسطينية وان لم يبد استعداده لانهخاذ أى خطوات قبل التعرف على اتجاهنا والتأكد من اقرارنا الارتباط بين المسألتين - وبمعنى آخر فانه لم يبد رغبته فى التدخل فى شئون فلسطين قبل الحصول على مقابل خلال مفاوضات المعاهدة الانجليزية - المصرية .

وأضاف المصدر البوليسى (١٢) ان اليهود قد أبلغوه بأنهم سيجلسون اذا ما دعت الأمور حول مائدة مستديرة مع المفتى السابق . ثم قدم هذا المصدر البوليسى للبريجادير كلايتون الملخص الملحق للمذكرة يقال انها صدرت عن مندوب الوكالة اليهودية فى القدس وان المصدر البوليسى قدمها لصدقى فى ١٣ أغسطس مما نجد ملاحظته أن المذكرة تتضمن قبول اليهود للتقسيم ولكن ربما مع تحفظات تتعلق بتوفير حل نهائى حقيقى . كما تتضمن المذكرة عرضا محددا للمصريين بمساعدتهم فى قضيتهم اذا ما ساندوا القضية اليهودية فى الدوائر العربية .

وفى ١٩ أغسطس صرح المصدر البوليسى للبريجادير كلايتون بأنه قابل صدقى باشا مرة أخرى وبأن صدقى قد تناقش مع (وزير الخارجية المصرى أحمد) لطفى السيد باشا ومع كامل عبد الرحيم بك وكبل وزارة الخارجية حول احتمال مباشرة الضغط فى الجامعة العربية بصدد فلسطين فى مقابل أن يقدم تنازلا بصدد مصر . . . وطبقا لما ذكره المصدر البوليسى فإن صدقى كان لا يزال شديد الرغبة فى معرفة ما اذا كانت خطة التنازلات البريطانية بصدد مصر فى مقابل أن تبذل مصر مساعدتها بصدد فلسطين موضعها لاهتمامنا على أن صدقى باشا لم يسأ اتخاذ المبادرة ، وأضاف المصدر أن الصهيونيين الموجودين فى لندن سيصلون بحكومة صاحب الجلالة . وقد ثبتت صحة هذا الخبر بالذات على ضوء الاتصالات النى وردت فى برقيك التى سأولى الرد عليها . . .

وقد أخبر المصدر البوليسى المشار اليه البريجادير كلايتون بأن الوكالة اليهودية ذهبت الى أنه (كلايتون) وأربعة من العرب (هم عزام باشا والملك عبد الله ونورى السعيد وموسى العلمى) (١٣) يفضاون التقسيم . . . وقد أبدى عزام باشا باستمرار اعتدالا غير متوقع بصدد فلسطين وصرح مرارا بأنه سيمضى الى آخر الشوط لحسم المشكلة الفلسطينية وان يكن قد أبدى معارضته للتقسيم أيا كان شكله . ومن الصعب الجزم بإمكان الاعتماد على ما يذكره المصدر البوليسى المشار اليه - فربما يكون قد اتفق مع الوكالة اليهودية على مساندة الحل القاضى بالتقسيم ولو أن رأى الوكالة اليهودية الخاص بالنفسيم مخالف لرأى حكومة صاحب الجلالة - ومن المعروف انه كان على اتصال بالوكالة اليهودية فيما يتعلق بمنع النشاطات الارهابية الصهيونية فى مصر . وكما هو الحال بالنسبة الى أمثال هؤلاء العملاء فيحتمل انه يخلع شكلا أكثر تحديدا على تصريحات أدلى له بها المصريون المشار اليهم بشكل أكثر غموضا . وعلى أية حال فيبدو أن الوكالة اليهودية كانت تسعى الى حملنا على

الاعتماد بأنها على اتصال مباشر بالشخصيات المصرية في الوقت الذي كانت فيه الاتصالات في الرفع غير مباشرة وعن طريق وسيط. مصري .

الملحق (٦)

برقية رقم ١٣٩٩ مؤرخة ١٩٤٦/٨/٢٩ من كامبل الى لندن
(عليها تأشيرة « مصر جدا وهم »)

يبدو أن الوثيقة التي قدمها (ناحوم) جولدمان (١٤) الى (هارولد) (١٥) بيلى قد اسندت الى حد كبير الى نشاطات معينة قامت بها الوكالة اليهودية في القاهرة ووصلت الى علمنا عن طريق الوسيط المستخدم وهو ضابط بوليسي مصري كان لبعض الوقت على صلة بالوكالة اليهودية فيما يتعلق بمسائل الأمن المتصلة باليهود المقيمين في مصر .

وفد ذهب ضابط البوليس المصري الى أنه تحدث مع عزام الذي صرح بعدم امكان التوصل الى حل الا اذا نمت ازاحة المنظرين من كلا الجانبين وعزام على استعداد للمطالبة بوفاق مع الدول العربية الأخرى بصدد الوطن القومي وان لم يبد استعدادا لقبول قيام دولة يهودية على ان وضعه صعب ازاء الدول العربية الأخرى بحكم انه لا يمكنه أن يضغط في سبيل حل لمصلحة مصر وحدها ، بمعنى تسهيل جلائنا عن مصر اذ عليه ان يمثل كل البلدان العربية ، ولكن اذا ما اتخذ مندوب عربي آخر الخطوة العملية فسبذل أقصى ما في وسعه من مساعدة .

وفد صرح المصدر البوليسي بأنه قابل صدقي مرتين فان صدقي ، رغم ادراكه للعلاقة بين المسألتين المصرية والفلسطينية ،

لا يود التدخل في شئون فلسطين الا اذا أمكنه الحصول على مقابل
يصدد مفاوضات المعاهدة الانجليزية المصرية وعلى حين ان صدقي أراد
أن يتبين ما اذا كانت هذه المساومة تهمنا فانه لا يرغب في اتخاذ
المبادرة . وعلى حين انه يوجد بعض التشابه بين القصة التي رواها
جولدمان وبين تلك التي رواها المصدر البوليسي فان تقرير جولدمان
يحملنا على الاعتقاد بأن ما يعزى الى المصريين قوله قد وجه الى ممثل
للو كالة ، في حين أن ما صرح به المصدر البوليسي لا يدل على ان
المنسوب المصري كانت له علاقة مباشرة بعزام صدقي برغم ان من
المحتمل أن تكون له مثل هذه الصلات بمصريين آخرين .

الملحق (٧)

مسودة البرقية رقم ١٤٠٨ المؤرخة ٣١ أغسطس ١٩٤٦ مؤثر عليها
« سرى جدا »

فيما يلي ملخص للتقرير الذي قدمه المصدر البوليسي المشار
إليه الى البريجادير كلايتون في ٢٩ أغسطس ١٩٤٦ : قابل المصدر
البوليسي وساسون صدقي في ٢٦ أغسطس وقد أشار ساسون الى
أربعة مشروعات للتسوية المحتملة :

- ١ - الاتحاد الفدرالى .
- ٢ - وحدة فدرالية تضم دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية
مع قيام حكومة مركزية في القدس .
- ٣ - دولة ذات قوميتين على أساس تساوى السكان .
- ٤ - التقسيم .

وقد أشار ساسون الى أن اليهود يفضلون التقسيم على اعتبار
أنه يوفر احتمالا أكبر للوصول الى حل نهائي ، وذلك على أساس

أن أيا من الحلول الأخرى لابد أن يؤدي الى تجديد المتاعب في المستقبل القريب .

وقد استفسر صدقي عما اذا كان ساسون قد اتصل بعرب فلسطين وكان رد ساسون هو أن اليهود قد حاولوا ذلك دون أن ينوصلوا الى أية نتيجة بحكم أن الزعماء الفلسطينيين يتمسكون بأفكار عنيفة ولأن مراكزهم تستلزم تصلبهم . على أن ساسون ذهب الى أن اليهود سيقدمون أى ضمان يطالب به العرب لمواجهة التوسع اليهودي وذلك في حالة قبول الجامعة العربية لأي الحلول التي سبقت الإشارة إليها .

واستطرد صدقي مصرحا بأنه كان يعتقد طيلة السنوات العشر الماضية بأن التقسيم هو الحل الوحيد وان يكن قد تساءل عما يمكن أن يقوم به اليهود لمساعدة مصر ، فرد ساسون بأن اليهود سيحشدون كل من هم على صلة بهم داخل حزب العمال وخارجه وبأنهم سيتصلون بالحكومة البريطانية ويلفتون نظرها الى أهمية وجود قاعدة في فلسطين تعويضها عن أى تنازلات تتقدم بها بصدد المعاهدة الانجليزية - المصرية وبأن اليهود على استعداد لتقديم أى تسهيلات لحكومة صاحب الجلالة في فلسطين وذلك على اعتبار ان الوجود المستمر للقوات البريطانية في فلسطين أمر لازم لها . وفي النهاية صرح صدقي بأنه لن يتخذ أى خطوة الا اذا اتصلت به حكومة صاحب الجلالة ، ثم طلب من المصدر البوليسي وساسون أن يقابلا لطفي السبد وأكد على ضرورة بقاء هذه المحادثات في حيز السرية التامة .

ولم يبد لطفي صراحة آراء شبيهة بما أبداه صدقي وأشار الى صعوبة التوفيق بين هذه الآراء وبين مفررات بلوران (١٦) . وصرح عزام الذي حضر المفايلة مع لطفي بأنه لا يعترض على نوع ما من الوطن القومي وأعاد الى الأذهان الرأي الذي طرق على شرتوك في عام ١٩٣٩ بصدد اقامة مدينة فاتبكان لليهود في فلسطين تساعده

اليهود على مواصلة الهجرة الى دولة فلسطينية بسرط الا ينسكلوا
أغلبية .

وأبدى حافظ عفيفى الذى أنى بعد بدء المحادثة استعداده
للموافقة على استمرار الهجرة اليهودية الى دولة فلسطينية وأدى
عزام بتصريح خاص بعد المقابلة فحواء أنه فى حالة استطاعة حكومة
صاحب الجلالة حل المشكلة الليبية على أساس الاستقلال والوصاية
المصرية وحسم المسألة المصرية وفق شروط تقبل بها مصر فانه
سيوافق حتى على التقسيم .

كما صرح المصدر البوليسى بأن ساسون قابل (الملك) عبد الله
الذى أبدى استعداده لقبول التقسيم وأصدر تعليمات الى وفده بأن
يتجنب معارضته اذا ما استطاع الى ذلك سبيلا . كما صرح ساسون
وكان تعليق كلايتون على هذا التقرير كما يلى : « رغم ان المصدر
البوليسى يذهب الى أن كلا من اليهود والمصريين لا يعلمون انه على
انصال بكلايتون فليس ثمة شك كبير فى أنه على اتصال به بموافقة
الطرفين ان لم يكن بتعليمات منهما . ومن الممكن أن يكون ما روى
عن عزام مطابقا لما قيل عنه وذلك على اعتبار ان استقلال ليبيا هو
الحلم الذى يراوده وسيحمله على الموافقة على التقسيم » .

مبادرات السلام الأمريكية في الخمسينات أثناء ادارة أيزنهاور وعوامل فشلها

د. محمد عبد الوهاب سيد أحمد

هدفت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط الى احتواء المد السوفيتي وكان أصدق تعبير عن هذا هو اصدار مبدأ ترومان في ١٩٤٧ وتزايد هذا الانجاء خاصة بسقوط الصين في ١٩٤٩ ونما وتعالى هذا المد تحت تأثير حمى الماركسية في الولايات المتحدة في نهاية عهد الرئيس نرومان وبداية عهد أيزنهاور .

واذا كان موضوعنا يختص بدور الولايات المتحدة في صنع السلام والمبادرات الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط في مطامع الخمسينيات وبالتحديد مع ادارة ايزنهاور فان هذا لا نستطيع أن نعزله بالضرورة عما سبق وان أشرنا اليه من قبل وكذا فان هنالك عاملين لعبا دورا مهما في تشكبل السياسة الأمريكية في المنطقة أولهما : -

* انهيار مكانة بريطانيا في المنطقة مع فقدانها القدرة على الاحتفاظ بها ودليل ذلك ما حدث في ايران ، والضغط المصرية المتزايدة من أجل اجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس مما يجعل المنطقة خالية من الدفاعات الغربية القادرة على احتواء الخطر السوفيتي آنذاك .

* ثانيهما : أن الفترة موضع الدراسة شهدت تحولا في العلاقة بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي مما دفع بالأولى الى زيادة ترابطها مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، مما جعل هذا الارتباط أداة جذب للشعوب العربية تجاه الاتحاد السوفيتي كنوع من التوازن .

يضاف الى هذا وذاك حالة التوتر السائدة بين أطراف النزاع العربي الاسرائيلي فاتفاقيات الهدنة لم تكن تعنى انتهاء حالة الحرب بين الطرفين وانطلاقا من هذا فان مصر قد منعت مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس . وأخذ الطرفان في تبادل التراشقات عبر الحدود التي رسمتها اتفاقيات الهدنة ولم يكن هنالك أدنى ثقة بينهما ، فإسرائيل ترى نفسها جزيرة محاطة بالأعداء يسعون للتخلص منها . والجانب العربي يصر على ضرورة عودة الشعب الفلسطيني الشريد الى أرضه ودياره وفي نظر الولايات المتحدة والغرب فان الاتحاد السوفيتي هو المسفيد الأول والأخير من استمرارية حالة التوتر في المنطقة .

وقد أدى هذا الموقف بإدارة أيزنهاور منذ بداية عملها في محاولة تدارك هذا الموقف وقد بنت سياستها بناء على تقرير أعدته لجنة جاكسون في الأول من مارس ١٩٥٣ والذي تضمن تحذيرا يفيد بأن « سياسة الولايات المتحدة المنحيزة لإسرائيل في فترة الرئيس ترومان سوف تعطي للاتحاد السوفيتي فرصة ذهبية لأن يلعب دورا نشطا في المنطقة وسوف يؤدي الى بنائه لحلفه الخاص ... أو ما أطلق عليه مجازا « الناتو السوفياتي » .

وقد أكدت تقارير إدارة السرف الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية نفس المعنى محذرة من مغبة الانحياز الواضح والصريح تجاه إسرائيل التي سوف يكون لها انعكاسها الضار على الأنظمة العربية المعتدلة بل ان هذه التقارير قد طالبت بضرورة التزام

السياسة الأمريكية بمبدأ الصداقة غير المتحيزة تجاه دول المنطقة .
وقد كرر دلاس وزير الخارجية الأمريكية هذه الأفكار بصورة
أكثر غموضاً قبيل رحلته الى المنطقة في مايو ١٩٥٣ .

لقد كانت ادارة أيزنهاور حاضرة بين صداقة الولايات المتحدة
لاسرائيل والنمو المتزايد لمصالحها البرولية والاسنراتيجية والذي
يترتب عليه بالضرورة تحسين صورتها في أدهان شعوب المنطقة ،
ولذا فإنه كان لزاماً عليها أن بفضل نفسها عن القوى الاستعمارية
النقلدية ، وأن تحاول أن تمارس سياسة تبدو أكثر حييدة تجاه
الصراع العربي الاسرائيلي .

لقد لعبت المغيرات الدولية دورها في التأثير على سياسة
أيزنهاور فبينما تأثرت ادارة ترومان بقوى الضغط الداخلي في صنع
سياستها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، فإن ادارة ايزنهاور كانت
تري المنطقة من منظور الصراع بين الشرق والغرب والذي حكمته
أيضا تطورات أوضاع المنطقة بدءاً من أحداث ايران الى ثورة يوليو
١٩٥٢ . والنمو المتزايد للروح القومية الراضية للسيطرة الغربية
والوجود الاسرائيلي .

ولذا فإنه في هذا المضمار قامت الولايات المتحدة بالسعى الى
انتهاج سياسة جديدة رامية الى تحقيق أهدافها خلعت منها كافة
الافئعة السابفة التي عملت من خلفها ففي الأربعينيات كانت تلعب
هذا الدور من خلال لجان الأمم المتحدة أو من خلف الستار ، أما في
الخمسينات فقد لعبت دوراً نشبطاً واضحاً للجميع في سبيل
تحقيق السلام أو ان شاءت فرص السلام على ما يقبله .

وكان محركها في هذا الدور الجديد هو تفاؤلها بإمكانية تحقيق
السلام وزاد من أملها في ذلك هو ما أبداه الطرفان من رغبة في
السلام .

أما من خلال التصريحات السياسية التي نطق بها قادة الطرفين والتي أعلنوا فيها صراحة عن رغبتهم في إقامة جسور السلام فيما بينهما ، أو من خلال المقابلات السرية التي تمت في باريس وأنقره ، وكانت مرصودة من خلال وكالة المخابرات المركزية ، بل ان الخارجية الأمريكية قد تلقت تأكيدات من أحمد حسين سفير مصر في واشنطن بإمكانية تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل ، وأكد عبد الناصر على الموقف السابق أثناء لقاءاته المتعددة مع السفير الأمريكي كافري وكذا كيرمبب روزفلت مسئول مخابرات الشرق الأوسط .

لقد أعطت هذه المؤشرات إدارة إيزنهاور الأمل في إمكانية تحقيق السلام . وقد آمن دلاس وزير الخارجية الأمريكية آنذاك بمبدأ التدرج في معالجة الموقف وقد وضع هذا في تقريره الذي أعده عن رحلته في المنطقة فقال بهذا الخصوص : ان الولايات المتحدة سوف تستخدم نفوذها من أجل بحفب حدة النور خطوة خطوة من أجل الوصول الى سلام عادل ودائم بالمنطقة . لقد كان في رأيه أن المشكلة الأساسية نتركز في عدة نقاط أولها : وضع القدس ثم مشكلة الحدود وكذا مشكلة اللاجئين والمياه ومن رأيه أنه يمكن تناول كل منها على حدة ولذا فان المبادرات الأمريكية في الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٤ تركزت على حل مشاكل الحدود . وكذا محاولة الاتفاق مع تطوير وتوزيع مياه نهر الأردن بين الأطراف المعنية وقد عرف هذا باسم مشروع جونسون نسبة الى أريك جونسون الذي أرسله إيزنهاور الى المنطقة كسفير فوق العادة في أكتوبر ١٩٥٣ من أجل الاتصال بالأطراف المعنية لإقامة مشروعات مشتركة حول نهر الأردن بهدف إيجاد فرص عمل لقرابة ٨٠٠٠٠٠ فلسطيني وذلك استفادة من المشاريع التي يمكن إقامتها على نهر الأردن . ورغمما عن أن المشروع قد لاقى ترحيبا من بعض الدوائر العربية سرا الا أن عدم احترام إسرائيل لقرار التقسيم الخاص لسنة ١٩٤٧ جعل أي ترحيب رسمي عربي به يمثل نوعا من المخاطر مع مثل هذه الأنظمة فطبقا

للوثائق فإن الحكومة المصرية رغما عما قدمته من معونات فسيحة للمشروع فإنها لم تعلن عن تأييدها لهذه الخطة بصورة علنية . ويرجع البعض فشل هذا المشروع الى الخوف الاسرائيلي من السلام والذي كان معناه في نظرهم نهاية لدورهم في المنطقة وأنه سوف يفتح صفحة جديدة في العلاقات بين العرب والغرب خاصة بعد عقد اتفاق الجلاء بين مصر وانجلترا .

وكان أوضح منال يشير الى موقف اسرائيل تجاه هذه المشاريع هو ما عبر عنه هنري بايرون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الادنى في رسالته السرية الى دلاس في ٣٠ أغسطس ١٩٥٤ بعنوان تأكيدات محتملة لاسرائيل فقد ذكر « . . . حينما نتكلم اسرائيل عن السلام فانه يكون انطلاقا من مفهومها الخاص بفرض السلام على جيرانها وقبولهم لسياستها الرامية الى فرض الأمر الواقع عليهم » .

لقد أصبحت الادارة الأمريكية تواجه موقفا صعبا فعلى الرغم من ادراكها لسياسة اسرائيل وايمانها بأن اجهاض محاولات السلام يفتح الباب على مصراعيه لامكانية التقارب بين العرب والسوفييت على حساب المصالح الأمريكية فإنها في الوقت نفسه كانت تواجه ضغوطا داخلية متزايدة فرغما عن أن صنع السياسة الخارجية الأمريكية كانت من اختصاصات السلطة التنفيذية المتمثلة في الرئيس ومعاونيه الا أن السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الشيوخ والنواب كانت لها دور لا ينكر في توجه السياسة الخارجية خاصة مع حكومة كانت تفتقد الأغلبية في داخل المجلسين .

لقد حاولت هذه الادارة تدارك الموقف ، وقد وضع ذلك فيما قامت به قبل غارة غزة في فبراير ١٩٥٥ ، فلقد بدأ هنالك نوع . . . التنسيق مع الحكومة البريطانية ، فقد أنشئ فريق عمل مشترك

وكان على رأسه من الجانب الأمريكى فرنسيس رسل - الذى كان صاحب الخبرة الطويلة بالمنطقة من خلال عمله كوزير مفوض بالسفارة الأمريكية بتل أبيب الذى عين مساعداً لدلاس بغرض وضع خطة السلام الشامل فى المنطقة وبدأت الاتصالات بين الجانبين الا أن توقيت هذه الخطة يوضح لنا حقيقة مهمة وهى أنه اذا كان الجانب المصرى قد قبل محتواها فان ذلك كان لما أصابه من أضرار مادية وأدبية نسيجة لغارة غزة ورغبة منه فى عدم ايجاد الأبواب مع الغرب ، الا أن اسرائيل قد أبدت تعنتاً فى مواجهتها وذلك لاحتساسها بقوة مكانتها وانه لا بد للعرب أن ينساقوا لقبول شروط السلام الاسرائيلية ، خاصة بعد اختبار قوتهم الحربية فى مواجهتها ووضوح ضعف أكبر قوة تمثلهم .

ورغماً عن ذلك فان الحكومة الأمريكية قد بدأت تتحرك وبسرعة لنلافى الموقف وكان أوضح مآل على ذلك هو خطبة دلاس فى أغسطس ١٩٥٥ أمام مجلس العلاقات الخارجية بمدينة نيويورك وقد أوضح فى خطبته أن هنالك مشاكل رئيسية تشكل العائق فى سبيل تحقيق السلام وكان أهمها فى نظره مشكلة اللاجئين وكذا مشكلة الحدود بين الدول العربية واسرائيل .

ولذا فانه اقترح حلاً شاملاً من وجهة نظره للمشكلتين السابقتين عارضا امكانية قيام الولايات المتحدة بالمساهمة المادية بمساعدة اسرائيل فى دفع التعويضات للاجئين ، ولتخفيف حدة الخوف والقلق المسيطرين على المنطقة فانه اقترح مشاركة الولايات المتحدة فى معاهدة لضمان حدود جديدة ثابتة للمنطقة تكون بديلاً عن اتفاقية الهدنة الموقعة فى ١٩٤٩ .

الا أن مقترحات دلاس لم تلق ترحيباً فى العواصم العربية ذلك لأنها أنكرت حق الفلسطينيين فى الرجوع الى بلادهم اكتفاء بالتعويض

المادى وكذا فان الجانب الاسرائيلى رفضها بسبب نصها صراحة على ضرورة رسم حدود دائمة تحل محل خطوط الهدنة .

وكالعادة فان هنالك عدة أسباب لا سببا واحدا كانت وراء فشل مقترحات دلاس . لقد ألقى دلاس خطبته كما أوضحنا فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ فى وقت كانت فيه مصر على وشك الانتهاء من توقيع صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتى وان شئنا أن نكون أكثر تحديدا استسلام السلام منه ، وهذا النطور بلا شك قد دعم مركزها أمام الضغوط الغربية وربما تكون أداة ضغط لتحقيق مزيد من المكاسب فى علاقتها مع الغرب ، لقد كان من الصعب على جمال عبد الناصر قبول شروط أقل من قرارات الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ خاصة فى فترة احندم فيها الصراع بينه وبين نورى السعيد حول زعامة المنطقة يضاف الى هذا وذاك أن الولايات المتحدة لم تكن تملك السلطة فى فرض ارادتها على طرفى النزاع بقبول المبادرة السلمية .

الا أن هذا الرفض لما طرحه دلاس لم يكن يعنى نهاية المطاف فلقد تحركت الحكومة الأمريكية ، خاصة بعد اعلان عبد الناصر عن صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا فكان هذا دافعا بهم مرة أخرى الى تنسيق مواقفهم مع البريطانيين ، فالقى سير أنتونى ايدن خطبته الشهيرة فى « الجيلد هول » بإيحاء من دلاس ، طالب فيه بضرورة قيام الطرفين بالمواصلة بين حدود التقسيم فى ١٩٤٧ وخطوط الهدنة فى ١٩٤٩ وكان الدافع من هذه الخطبة لبس صفقة السلاح ، بل أيضا احتلال اسرائيل لمنطقة العوجة المنزوعة السلاح ، وقد رحب العرب بمقترحات « الجيلد هول » ورفضها الجانب الاسرائيلى ، مما دفع بالولايات المتحدة لاستخدام قنوات الاتصال التحتية ممثلة فى رجال المخابرات المركزية ، الا أن هذه الخطوة قد واجهها الفشل أيضا . وازاء هذا وذاك فان الولايات المتحدة سعت الى اننهاج سياسة جديدة بناء على اقتراح ادارة المخابرات المركزية وتتلخص

فى أن مفتاح السلام متعلق بشخصية عبد الناصر ورغبته فى زعامة المنطقة وتحقيق آماله بالنسبة للقضايا الداخلية ومن هذا المنطلق فإنهم قد سعوا الى ركيزتين أولاهما : العمل الى تحقيق نوع من التقارب بين عبد الناصر ونورى السعيد ، ثانيتهما طرح المشاركة الأمريكية فى مشروع السد العالى بصورة أكثر جدية يشاركهم فى ذلك الحكومة البريطانية والبنك الدولى .

ومن هذا المنطلق أرسل روبرت أندرسون مبعوثا شخصيا للرئيس ايزنهاور وأخذ يجوب المنطقة فى رحلة ما بين يناير ومارس ١٩٥٦ سابقا فى ذلك كسنجر يعاونه مجموعة من رجال المخابرات المركزية .

الا أن هذه المبادرة قد أصابها الفشل كما أصاب غيرها . وفرجع عوامل فشلها الى أكثر من عامل وليس الى عامل واحد . وقبل أن نفحص عوامل الفشل ، فعلينا أن نلقى نظرة سريعة نحدد فيها العوامل التى كان يمكن أن تساعد على نجاحها ولبس العكس . أولها يتعلق بالوسيط أو بالأحرى الدولة التى قامت بعملية الوساطة نجد أن الولايات المتحدة كانت ذات مكانة لدى الطرفين بحيث كان من المتعذر عليهما اتخاذ سياسة تبىء بمعاداتها أو تظهر المناوأة بصورة صريحة لمخططها ثانيا : اذا انغلنا من اطار الدولة الى اطار الأفراد نجد أن شخصية الوسيط روبرت أندرسون كانت نبىء بإمكانية نجاح المبادرة حيث ان مركزه كوزير سابق فى الحكومة الأمريكية - وزير المالية - وصلته الشخصية بايزنهاور جعلته محل ثقة من الطرفين حيث نظر اليه على انه لديه القدرة على اتخاذ خطوات حادة فى سبيل انجاح المهمة المكلف بها من حكومته .

كما أن هدف مبادرته لم يكن يحوى الكثير من التعقيدات ، بل كان مركزا بالضرورة على تخفيف حدة النزاع بين مصر واسرائيل

وليس حل المسئلة ككل ولم يكن هدفه هو الوصول الى عقد معاهدة سلام بين الطرفين بل الوصول الى نوع من الانفاق على ازالة نقطة من نقاط الخلاف الرئيسية بينهما .

الا ان هنالك عوامل رئيسية لعبت دورها مع ذلك في افسال هذه المبادرة : اولها عوامل الوقت فان هذه المبادرة قد طرحت في وقت ظن احد الطرفين أنه أقوى من الآخر ، فانظرا الى الطرف المقابل أنه في حالة ضعف واستئانة وان عامل الزمن في صالحه أكثر من الآخر مما تجعل التقاء الطرفين ضربا من المستحيل فبالنسبة لعبد الناصر فإنه بعد حصوله على صفقه السلاح وتحقيق زعامته في باندونج واكتساب سمعته في المنطقة في مواجهة نوري السعيد ظن أن الموقف في صالحه وأن تشدده في رفضه الاذعان للمطالب الأمريكية أو بالتحديد المطالب الاسرائيلية في المفاوضات المباشرة على حد قول السفير هري بايرون للباحت سوف يجعل الغرب يعيد حساباته من جديد تجاه المنطقة .

وعلى الجانب الآخر ظن الاسرائيليون أنهم قد وضعوا عبد الناصر في مأزق مع الغرب وأن عليهم استئمار الموقف لصالحهم باظهاره دائما وأبدا بمظهر المعتن بجاء مساريح السلام الأمريكية كما سبق في ذلك الوقت ، بحيث يمكن لهم الحصول على سلاح يضمن تفوقهم العسكري الشامل ، الذي يمكنهم من اخضاع العرب لمفهوم السلام الاسرائيلي .

لقد كان الاسرائيليون يرون في الدور الأمريكي أنه سوف يؤدي الى اخضاعهم للسلام الذي يترتب عليه حرمانهم من السلاح لتحقيق أهدافهم في المنطقة .

ورغما عن هذا فان اسرائيل ظلت تاعب دورها في اظهار رغبتها في السلام وكان السلام المشروط .

الا أنه مع ذلك فأننا لا نستطيع أن نعفى كلية الجانب الأمريكي من اللوم فلقد تركزت كل مبادراته فى إطار الصراع بين الشرق والغرب • ولم يكن السلام هو المقصود بذاته بل ان احتواء الدور السوفيتى كان هو المحرك الأساسى لمبادرات السلام الأمريكية آنذاك •

وجاء عدوان ١٩٥٦ • ووضح فيه انه من الصعوبة بمكان تحقيق السلام وظل الأمر معلقا على محاولة احتواء الموقف أو الإبقاء على الوضع الراهن • بحيث ان حدة الشك قد زادت بين الطرفين فلقد تأمرت واعتدت اسرائيل على مصر ولم يعد بإمكان صانع السياسة الأمريكية أن يمحو من الأذهان هذا • فأصبح السلام أملا لا يمكن تحقيقه الا بزوع الثقة بين شعوب المنطقة •

المساعي الأمريكية - البريطانية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ١٩٥٤ - ١٩٥٦

د . فادية سراج الدين

أثار وصول نوره يولو الى الحكم في مصر آمالا لدى الولايات المتحدة وبريطانيا في امكانية اقامة سلام بين العرب واسرائيل ، وتحفبق الانفصال من نظام الهدنة ، الذي ينظم العلاقات بين الدول العربية واسرائيل ، الى سلام رسمي وتسويات لمسائل الخلاف النشبة من حرب فلسطين .

فلقد أطل النظام المصري الجديد على ساحة الصراع العربى/ الاسرائيلى بمعطيات تتواءم مع متطلبات الأمر الواقع ، بالنسبة للتطورات الاقليمية والدولية .

فقد وضعت الدورة القضية الفلسطينية جانبا ، وأعطت الأولوية التامة للمصالح المصرية عند تخطيطها لاستراتيجيتها السياسية ، ومن ثم رسمت سياساتها تجاه اسرائيل على أساس التهدة وتجنب المواجهة وقبول وجودها كدولة من دول المنطقة .

فنجاح الحكم النورى في المحافظة على السلطة كان يربط بفدرته على حل المشاكل التى عجز النظام السياسى السابق عن

حلها ، ويعتمد على كسب الشعبية ، ومن هنا كان لابد من تركيز الجهود على الإصلاح والبناء فى تلك المرحلة كى توطد الثورة أقدامها .

ومن ناحية أخرى ، كان من المنطقى ان تعتمد الثورة فى مراحلها الأولى ، الى محاولة ايجاد نصير لها ، تستند اليه فى حركتها لايجاد الحلول للمشكلات السياسية والاجتماعية الملحة التى اقتضت قيامها ، باعتبار ذلك أفضل الوسائل لاحداث تطورات سريعة تدعم الثورة بموجبها مركزها .

ولم يكن هناك من يملك الامكانيات اللازمة لمساندة الثورة غير الولايات المتحدة ، فهى الدولة الوحيدة التى كان بيدها مساعدة قيادة الثورة على تخطى ما يكتنف تلك المرحلة من صعاب فعلية وأخطار . فهى التى تستطيع الضغط على بريطانيا كى تسوى قضية الجلاء بشكل يحقق طموح مصر الوطنى ، وهى التى تملك الدعم المالى والعسكرى الذى يحتاج اليه النظام .

ومن هنا أصبح نجاح النظام فى تحقيق أهدافه الوطنية يرتبط بنجاحه فى بناء توافق مصرى - أمريكى فى المصالح والاستراتيجيات ، على النحو الذى يدفع الولايات المتحدة الى تأييد النظام ماديا ومعنويا .

غير أن مفاتيح الموقف الأمريكى كانت ترتبط بقضية الترتيبات الأمنية فى الشرق الأوسط ومشروعات الدفاع عن المنطقة ، كما كانت ترتبط أيضا بمسألة السلام مع اسرائيل ، ومن ثم فان حصول النظام على المساندة الأمريكية كان يفرض قبول مبدأ التعاون مع الغرب فى ترتيبات أمن المنطقة ، بالإضافة الى السلام مع اسرائيل .

وكان على ضوء هذه الظروف ان اتجه زعماء الثورة الى العمل على استثمار مسألة السلام مع اسرائيل لخدمة أهدافهم الخاصة ،

فصرحوا في أحاديثهم مع السفير الأمريكي في القاهرة ، وفي مذكرات رسمية للحكومة الأمريكية ، بأنه ليس لديهم أية نوايا عدوانية تجاه إسرائيل ، وإن السلام مع إسرائيل هو أحد أهداف النظام الأساسية .

وانجهت نكتيكات الثورة نحو محاورة الولايات المتحدة بمنطق المصالح المتبادلة ، فعرضت مبادلة التأييد الأمريكي المادي والمعنوي لمصر ، بالتعاون المصري مع الغرب في موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ومسألة السلام مع إسرائيل (١) .

وهكذا اضطر قادة الثورة الى انتهاج سياسة المساومات لتحقيق النجاح السريع لنظام حكمهم ، واتجهوا نحو مسألة إسرائيل لكسب

(١) في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ سلم عبد المنعم أمين خطابا بتوقيع محمد نجيب الى السفارة الأمريكية يطلب مساعدات أمريكية مقابل تعهدات سرية من قبل حكومة الثورة عن سياسات النظام ونواياه فيما يتعلق بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط والصلح مع إسرائيل .

F.R.U.S. 1952-1954, Vol. IX. The Ambassador in Egypt to the Dept. of State, Cairo, Sept. 18, 1952. No. 730. secret.

— وفي ١٠ نوفمبر سلمت حكومة الثورة مذكرة رسمية للسفارة الأمريكية تؤكد أنه بعد أن تم جلاء القوات البريطانية عن مصر ، فإن مصر ستعاون في ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط والصلح مع إسرائيل .

R.R.U.S. 1952-1954 Vol. IX. The Ambassador in Egypt to the Dept. of State, Cairo, Nov. 10, 1952, No 1167. Secret.

— وأعلن قادة الثورة نفس الموقف في المحادثات التي دارت بينهم وبين فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي في القاهرة في مايو ١٩٥٢ ، فقال محمد نجيب « إن حل المشكلة الانجليزية - المصرية سوف يفتح الطريق أمام حل كثير من المشاكل التي تواجه دول الغرب ، مثل مشكلة إسرائيل ودفاع المنطقة » .

R.R.U.S. 1952-1954 Vol. IX. The Ambassador in Egypt to the Dept. of State, Cairo, May 13, 1953, No 2422. secret.

المسانده الأمريكية ، وتركيز جهودهم وطاقاتهم على الأهداف الأساسية التي قضت بوقوع الثورة ، وهي الاصلاح الداخلى وتحقيب الاستقلال الوطنى .

ولقد كان من الطبيعى فى هذه الظروف ان يعلق الولايات المتحدة وبريطانيا الآمال على النظام الجديد لتسويق مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ونحقيق السلام مع اسرائيل .

ووصل نفاؤل وزارة الخارجية الأمريكية الى حد الاعتقاد بأن النظام الجديد قد خلق أول فرصة حقيقية لحل المشاكل التى تهدد الاستقرار فى الشرق الأوسط ، وخاصة ما يتعلق بالدفاع عن المنطقة وحل النزاع العربى / الاسرائيلى (٢) .

ومن هذا المنطلق قررت الحكومة الأمريكية تأييد النظام الجديد وبتقديم الدعم المادى والمعوى له لضمان بقائه فى سلطة ، بأمل تطويع النظام ليكون فى خدمة الأهداف الأمريكية فى المنطقة (٣) .

ولهذا بدأت الولايات المتحدة نعيد النظر فى سياساتها تجاه مصر والدول العربية الأخرى ، وأصبحت على قناعة تامة بوجود اتباع سياسة أكر انصافا فى الشرق الأوسط ، والتوقف عن السحيز السابق لاسرائيل ، كما توصلت الادارة الأمريكية الى ضرورة اعطاء الأولوية لتسوية النزاع بين مصر وبريطانيا ، كخطوة ضرورية للتحرك نحو تسوية النزاع العربى / الاسرائيلى (٤) .

FR.U.S. 1952-1954. Vol. IX. The Assistant Secretary of state For Europe Affairs to the Secretary of State, Washington, Dec. 31, 1952, Top Secret.

FR.U.S. 1952-1954. Vol. IX. Department of State Position paper Washington, May 7, 1953. Secret.

Ibid.

(٤)

وقد كانت هذه السياسة الأمريكية الجديدة محبطة بالنسبة لإسرائيل ، فتزايدت شكاواها من اتجاه الإدارة الأمريكية نحو ارضاء العرب على حساب مصالح إسرائيل وتزايد قلقها بسبب ما شهدته هذه الفترة من تقدم المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول الجلاء، واستولى عليها قلق عميق بسبب احتمال نجاح المفاوضات وتسليم قاعدة السويس ومعداتها للمصريين ، وما ينتج عن ذلك من انقلاب في ميزان القوى في المنطقة لصالح مصر (٥) .

ولم تقف إسرائيل مكتوفة الأيدي أمام مصالحها ، ورأت ضرورة مواجهة هذه النكسات بالعمل على تصعيد المشكلة الى الذروة التي قد تتبع حلها حلا شاملا وليس تهدئتها ، من خلال اثارة الاضطراب والتوتر على الحدود ، للتدليل على ان اتفاقية الهدنة قد فقدت مفعولها وتركت فراغا لا بد من اشغاله باتفاقية أو اتفاقيات أخرى ، ومن ثم شرعت إسرائيل في القيام بأعمال عدوانية ضد مصر لاحتارها على السلام .

ومن هنا ارتبط النزاع المصري الاسرائيلي بشكل غير مباشر بالنزاع المصري البريطاني وكان أحد تداعياته الخطيرة ، فان تصفية النزاع بين مصر وبريطانيا أدى الى تفجير النزاع بين مصر وإسرائيل . ومن داخل هذه العلاقة المركبة برز أحد الأسباب الرئيسة التي أدت الى انشغال الموقف على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل والذي استمر حتى عدوان ١٩٥٦ .

وقد جعلت سياسة التصعيد الاسرائيلي الولايات المتحدة وبريطانيا نشعران بسخونة الصراع ووجوب التحرك العاجل

F.R.U.S. 1952-1954. Vol. Memorandum of Conversation (٥) .
tion by the Officer in Charge of Palestine-Israel-Jordan Affairs,
Washington Jan. 15 1954.

F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX. The Secretary of state to
the Embassy in Israel, Washington, Aug. 4, 1954, No 1. Secret.

لمعالجته قبل ان تتطور الأمور في اتجاه الحرب ، ومن ثم فإنها قد دفعت الولايات المتحدة وبريطانيا الى الانتقال من مرحلة التأييد المعنوي لاقامة سلام بين العرب واسرائيل الى مرحلة المشاركة الفعلية في تحقيق السلام .

ولقد جاءت المبادأة من جانب بريطانيا ، التي ما ان وقعت اتفاقية الجلاء مع مصر ، حتى بادرت بالانصال بالولايات المتحدة ، وقدمت لها مذكرة رسمية في ٥ نوفمبر ١٩٥٤ ، تدعوها الى تنسيق الجهود بينهما لحل النزاع العربي / الاسرائيلي سلميا ، قبل ان يتدهور الموقف بين العرب واسرائيل بشكل يصعب اصلاحه . واقرحت الحكومة البريطانية عقد لقاء في لندن بين مسئولين من الجانبين ، البريطاني والأمريكي ، لبحث أسس حل المشسكلة الاسرائيلية (٦) .

وقبلت الحكومة الأمريكية الدعوة البريطانية للتعاون في وضع خطة عمل مشتركة لتسوية قضية فلسطين والمشاكل الناتجة عنها ، وقررت اعطاء أولوية تامة لجهود تحقيق السلام (٧) . وبذلك بدأت الجهود الأمريكية البريطانية للاتفاق على مشروع تسوية يحقق السلام في الشرق الأوسط ، عرف بمشروع الفا ALPHA .

فلقد أخذت تدور مباحثات سرية بين الولايات المتحدة وبريطانيا للبحث عن امكانيات تحقيق السلام ، وتحديد نطاق هذا السلام ، وعناصره ، ووسائل بنائه ، والأهداف التي سيبنى عليها وينطلق

F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX. Aide. Memoire From the (٦)
British Embassy to the Dept. of State, Washington, Nov. 5, 1954.
Secret.

F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX. Memorandum by the Assis- (٧)
tant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and Afri-
can Affairs to the Secretary of State, Washington, Nov. 22, 1954.
secret.

منها: ، وتحديد أدوات التأثير المتاحة لهما ، ثم تقرير شكل ومدى الجهد العربي في عملية السلام ، وتحديد الأطراف المؤهلة للقيام بهذا الجهد واختيار الوسيلة الدبلوماسية المثلى لبدء عملية السلام ، وكيفية مواجهة التحديات التي تواجه تحقيق السلام .

وقد بلورت جلسات المباحثات الأمريكية - البريطانية الأولى العبة الأساسية التي تواجه التسوية ، في الرفض العربي للصلح والسلام مع إسرائيل ، والرفض الاسرائيلي لتقديم تنازلات للحصول على السلام (٨) . فاسرائيل تدعى انها تريد السلام ولكنها ننسب بالأرض مع الحصول على السلام ، والعرب يعاملون مع القضية على انها قضية أرض محتلة ويصرّون على استعادة الأرض دون عقد سلام (٩) .

واعتقت الآراء على ان اجياز هذه العبة والتقدم نحو مفاوضات السلام يقتضي ان تستخدم الولايات المتحدة وبريطانيا كل الامكانيات المادية المتاحة لهما لتلين الموقف العربي وتطويع الموقف الاسرائيلي ، وان نجاح جهود السلام سيتوقف بدرجة كبيرة على ما ستقدمه الولايات المتحدة وبريطانيا من حوافز لأطراف النزاع ، ثمنا لتعاونهم في تحقيق السلام ، ولهذا رأى الجانبان الأمريكي والبريطاني وجوب تقديم مكافآت سخية للعرب واسرائيل لحثهم على تعديل مواقفهم والسير في طريق السلام (١٠) .

F.O. 371/115864. Tel Aviv to F.O, Jan. 11, 1955, VR (٨)
1076/3 G. Secret.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV Memorandum of Conversation, Dept. of State Washington, Jan. 27, 1955 Report on Discussion with the British on ALPHA.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV Memorandum of Conversation, Dept of State Washington, Jan. 27, 1955, Operation ALPHA.

Ibid.

(١٠)

واهتمت الولايات المتحدة وبريطانيا بصفة خاصة بالعواجز التي ستقدم لمصر ، والتي يمكن ان تحثها على التعاون في جهود التسوية . فلقد كانت التصورات ان مصر هي السبب الذي يتعين الدخول منه لتحقيق السلام ، باعتبار انه ليس من المتصور ان توافق أى دولة عربية على تسوية سلام مع اسرائيل ما لم تكن مصر تؤيدها ، وانه اذا ما سارت مصر في طريق السلام ، فسوف تتبعها الدولة العربية الأخرى ، وبالتالي فان الموقف الذي ستتخذه مصر سوف يؤثر بالضرورة على الدول العربية الأخرى ، ومن هنا « فان للتعاون المصرى أهمية أساسية في أية محاولة للنوصل الى نسوية » (١١) .

ونظرا لهذا التصور لأهمية تعاون مصر ، قررت الولايات المتحدة وبريطانيا تقديم حوافز إضافية لمصر لاعتبارها على المشاركة في جهود التسوية من ناحية ، ولتقوية مركز مصر في المنطقة كى تتمكن من اداء دورها في عملية التسوية من ناحية أخرى ، اذ ان فعالية التعاون المصرى ننوقف بشكل أساسى على درجة نفوذ مصر وتأثيرها على الدول العربية ، والا فان تعاونها لن يكون له قيمة . ومن هذا المنطلق اتجه التفكير الى اعطاء مصر مساعدات عسكرية ، يتوقف مداها وشروطها على التقدم في ترتيبات السلام مع اسرائيل ، ومساعدات اقتصادية ضخمة تتضمن المساهمة في تنفيذ مشروع السد العالى ، بالإضافة الى دعم خطط عبد الناصر وطموحاته القومية (١٢) .

وافق الطرفان ، الأمريكى والبريطانى ، على ضرورة دخول مبصر كسبريك كيامل فى عملية التسوية ، وبناء على ذلك نقرر ان

R.R.N.S 1955-1957 Vol XIV Memorandum From F. Russel (١١)
to the under Secretary of State (Hoover), Washington, Feb 2,
1955 Discussion with shuchburgh.

R.R.U.S. 1955-1957. Vol XIV. F. Russel to the Under Sec- (١٢)
retary of State for Near Eastern, South Asian, and African
Washington, Jan. 14, 1955 Military Aid to Egypt.

تقدم المفاتيحة الاولى لمصر ، باعتبار ان كل العوامل الحاكمة للنتائج النهائية لتلك الجهود نتوقف على موقف مصر منها (١٣) .

وكان الموضوع الثانى الذى طرحته الاجتماعات الامريكية - البريطانية للمناقشة يدور حول العناصر الأساسية لمشروع التسوية ، التى تتلخص فى تعديل الحدود العربية - الاسرائيلية ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وتسوية وضع مدينة القدس ، وانهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل وما يترتب عليها من آثار .

وفيما يتعلق بالتعديلات الاقليمية ، قامت التقديرات الامريكية البريطانية على وجوب تقديم تنازلات من جانب اسرائيل للعرب ، ولكن نظرا لان اسرائيل لن توافق على التنازل عن مساحات شاسعة من الأرض التى بحلها ، فان تلك التنازلات ينبغى ان تكون جزئيا رمزية ، وجزئيا مخططة بهدف اقامة حدود دائمة لا تسمح الا بالحد الأدنى من الاحتكاك بين الطرفين (١٤) .

ونسمل تلك التعديلات تعديلا للحدود الاسرائيلية - الأردنية يودى الى استعادة المزارعين العرب للأراضي الزراعية التى أخذت منهم وأصبحت فى حوزة اسرائيل بمقتضى حدود الهدنة ، كما يؤدى أيضا إلى اقتسام اسرائيل والأردن للمناطق المنزوعة السلاح فى اللطرون

R.R.U.S. 1955, 1957 Vol. XIV, Memorandum of Conversation- (١٣)
tion, Dept of State Washington, Jan. 27, 1955 Report on Discussion
with the British On ALPIIA.

F.O. 371/115864. washington to F.O., Feb. 2, 1955. No. 311, Im-
mediate.

F.R.U.S. 1955-1957, Vol XIV. Memorandum From F Russel (١٤)
to the Under Secretary of State, Washington, Feb. 2, 1955.

الواقعة بينهما ، باعطاء معظم هذه المنطقة للأردن ، مقابل السماح
لإسرائيل بإعادة بناء طريق تل أبيب - القدس القديم (١٥) .

كما تشمل التعديلات الإقليمية أيضا تنازل إسرائيل عن جزء
من الأرض في جنوب النقب بهدف تحقيق الاتصال الجغرافي بين
مصر والأردن (١٦) .

أما فيما يتعلق بمسكلة اللاجئين ، فقد قامت النصوص
الأمريكية - البريطانية لامكانات حل هذه المسكلة على أساس سماح
إسرائيل بعودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في
العودة إلى الوطن ، قد يصل إلى حوالي ٧٥ ألف لاجئ وان يمارس
هؤلاء اللاجئون العائدون إلى إسرائيل جميع حقوق والتزامات
المواطنين الإسرائيليين . وان تتعهد إسرائيل بتعويض الباقين عن
ممتلكاتهم المادية المفقودة ، وتساعدها في ذلك الدول
الغربية (١٧) .

أما القدس ، فقد نص المشروع الأمريكي - البريطاني على
ان تكون منطقة منزوعة السلاح ، وان تقوم الأمم المتحدة بالاشراف
على الأماكن المقدسة فيها (١٨) .

وينص المشروع أيضا على إنهاء حالة الحرب بين العرب
وإسرائيل ، والقيود الاقتصادية الناشئة عنها ، فترفع الدول
العربية المقاطعة العربية الثانوية ، وتوقف جميع التدابير التي اتخذتها

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conver- (١٥)
sation, Dept. of state, Washington, Jan. 27, 1955. Report on Dis-
cus.ion with the British on ALPHA.

Ibid. (١٦)

Ibid. (١٧)

Ibid. (١٨)

لمنح الدول غير العربية والشركات غير العربية من المتاجرة مع إسرائيل .
كتبك تلغى مصر القيود المفروضة على الملاحة الاسرائيلية في قناة
السويس (١٩) .

وأخيرا بحثت الولايات المتحدة وبريطانيا الدور الذي سنقوم
به الدول الغربية والأمم المتحدة في عملية السلام ، واستقر الرأي
فيما بينهما على ان تلعب الولايات المتحدة وبريطانيا دور الضامن
للاتفاق ، وان تشترك فرنسا وتركيا معهما في تلك المهمة ، اذا
ما قبلت الدول العربية واسرائيل اشراكهما (٢٠) وان تتولى الأمم
المتحدة مهمة الاشراف على تطبيق الاتفاق ، فتستمر في الاشراف وفي
مراقبة الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب ، بالإضافة الى الاشراف
على الأماكن المقدسة في القدس (٢١) .

تلك كانت التصورات الأمريكية البريطانية لطبيعة المناخ الملائم
والضمانات كافة التي تحقق السلام والهدوء في المنطقة ، وتقييمهما
لدور كل دولة من الدول المعنية والدول المؤثرة في عملية السلام .

وتعطي جلسات المباحثات الأمريكية - البريطانية انطباعا أكيدا
بأن الجهود الأمريكية لايجاد تسوية للنزاع العربي / الاسرائيلي
كانت تنطلق من منطلقين أساسيين ، الأول هو احساس الولايات
المتحدة بقدرتها على فرض رغبتها واملاء ارادتها على هذه المنطقة
التي تبدو عاجزة عن الاعتماد على قدراتها الذاتية في الدفاع عن
مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية . وهذا ليس استنتاجا وانما

Ibid. (١٩)

Ibid. (٢٠)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum from F. (٢١)
Russel to the Under Secretary of State, Washington, Feb. 2,
1955. Discussion with Shuckburgh.

مجرد اقتباس من محاضر الاجتماعات . فقد قال دالاس أثناء المناقشات « ان ناصر يجب ان يرد ردا ايجابيا على مقترحات السلام الأمريكية - البريطانية ، ولن يسمح له بأن يشعر بأنه يستطيع أن يقول لا وتبقى الأمور على وضعها الحالى الى أن يكون مستعدا لأن يقول نعم ، . وطلب دالاس من معاونيه وضع بدائل تستخدم فى حالة رفض مصر التعاون على الفور فى تسوية النزاع ، لاقتناعها بأن الولايات المتحدة وبريطانيا جادتان ، وانهما لن يسمحا باستمرار الموقف الحالى القائم بينها وبين اسرائيل (٢٢) .

أما المنطلق الثانى ، فهو علاقة المشكلة الاسرائيلية بالسياسات الأمريكية الداخلية ، حيث أصبح التنافس على ارضاء الأمريكين اليهود ، الذين يمثلون قوة ضغط مؤثرة فى رأى العام والقرار الأمريكى ، جزءا مهما وأساسيا فى الممارك الانتخابية الأمريكية .

وكان من رأى دالاس « ان نصر جهود الادارة الأمريكية لحل النزاع سلميا وارضاء الأمريكين اليهود ، سيؤدى الى فوز الحزب الديمقراطى المنافس ، الذى سوف يسرف فى بذل الوعود للأمريكين اليهود بالعمل على اتخاذ اجراءات ترضيهم اذا ما فاز بالرئاسة » (٢٣) :

ولهذا فان السلام يجب ان يتحقق قبل بدء سنة الانتخابات الأمريكية بأن ثمن وبأية وسيلة .

ومن هنا فانه على الرغم من ان التكلفة المادية لعملية السلام كانت باهظة ، حيث قدرت الحوافز التى ستدفعها الولايات المتحدة

R.R.U.S., 1955, 1957 Vol. XIV. Memorandum of Conversation, (٢٢) Dept, of State, Washington Jan. 27, 1955. Operation ALPHA

Ibid.

(٢٢)

فى شكل مساعدات للأطراف المعنية ، لحثهم على التعاون فى تحقيق السلام ، بمبلغ مليار دولار ، الا ان الإدارة الأمريكية قد اعتبرت ان أرباح المشروع السياسية أعلى من خسائره المادية ومن ثم وافقت على المضى فى جهود التسوية (٢٤) .

وبعد ان تم نسيق الجهود الأمريكية والبريطانية ، بدأت محاولات استكشاف امكانات تعاون عبد الناصر فى عملية التسوية . وقد أثبتت المحاولات الأولى فى مجموعها ان الحصول على التعاون المصرى ليس مسألة يسيرة مدلة .

فعلى الرغم من ان تصريحات عبد الناصر للسفيرين ، الأمريكى والبريطانى ، كانت تشير الى انه يحمل منظورا مختلفا للعلاقات العربية / الاسرائيلية ، ومن ثم لعملية السلام ، يقرب كثيرا من الأهداف الأمريكية - البريطانية ، حيث أبدى عبد الناصر مرونة فى التعامل مع المشكلة الاسرائيلية وخاصة فيما يتعلق بقبول مبدأ الوجود الاسرائيلى ، وأكد اقتناعه التام بوجوب التصالح مع اسرائيل ، الا أنه كان يؤكد أيضا وفى نفس الوقت صعوبة تحركه فى اتجاه الصلح مع اسرائيل فى الوقت الحالى ، بسبب تخوفه من ردود الأفعال المحلية والعربية (٢٥) .

وهكذا لم يكن بالأمر السهل ان يقبل عبد الناصر التورط فى مشروع سلام مع اسرائيل بكل ما يترتب عليه من آثار ، كما أنه

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conversation between the President and the secretary, of State, white House, Washington, Feb. 14, 1955. (٢٤)

F.O. 371/115837. Cairo to F.O., Jan. 6, 1955. No. 19 (٢٥)
Secret.

F.O. 371/115837. Cairo to F.O. Feb. 14, 1955. (1427/3/55). Confidential. F.R.U.S. 1955-1957 Vol. XIV. The Ambassador in Egypt to the Dept. of State, Cairo, April 5, 1955. No. 1482.

لم يكن من السهل أيضا ان يرفض عبد الناصر تسوية توفر له كل الضمانات اللازمة لتحقيق تطلعاته الوطنية والقومية ، التي أرجأت الولايات المتحدة النظر في تحقيقها الى حين قبول عبد الناصر المشاركة في انتهاء النزاع ، ولهذا لجأ عبد الناصر الى مزاحمة الولايات المتحدة وبريطانيا ، فلا يرفض صراحة التعاون في تصفية النزاع مع اسرائيل ، ولا يقبل صراحة التحرك نحو تسوية النزاع ، ويطلب الاستمرار في التباحث في مسألة النسوية ، ويشترط السرية التامة ، ويقول « ان الوقت الحالى ليس وقتا مناسباً للاقتراب من مشكلة فلسطين » (٢٦) .

غير ان أحداث عقد صفقة الأسلحة المصرية - التشيكية وما ترتب عليها من تداعيات قد فرضت على عبد الناصر موقفا جديداً ، ودفعته الى السير باتجاه التسليم للارادة الأمريكية والبريطانية ، في موضوع المشاركة في جهود تسوية المشكلة الاسرائيلية ، كنوع من التهويل عن اللجوء الى الاتحاد السوفيتي .

فبرغم ان عبد الناصر قد حرص في بداية الأزمة على تأكيد استقلالية القرار المصرى ، واتخذ موقفا حاسما في رفض الادعاء لرغبة الولايات المتحدة ودول الغرب في وقف الصفقة ، الا أنه قد عمل بكل الوسائل على منع الأزمة من الانعكاس على العلاقات مع الغرب .

ولما كانت قضية تسوية النزاع العربى / الاسرائيلى هي القضية الوحيدة التي يمكن ان تثير الرضا في الدوائر الغربية ، فلقد اندفع عبد الناصر ، في اطار رغبته في استرضاء الولايات

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. Xlv. British Minutes of a (٢٦)
Meeting of Representatives of U.K. and U.S., Foreign Office,
London, sept. 21, 1955.

المتحدة وبريطانيا ، واحتواء رد الفعل الغاضب من جانبيهما ، الى اللعب بورقة تسوية النزاع مع اسرائيل . فابدى عبد الناصر للسفير الأمريكى فى القاهرة رغبة فى مناقشة عناصر التسوية (٢٧) . وفى ٨ نوفمبر ١٩٥٥ ، بادر محمود فوزى بطلب فتح المباحثات مع الجانب الأمريكى ، بشأن تسوية النزاع العربى / الاسرائيلى (٢٨) . ثم لم يلبث الأمر ان تطور الى دخول مصر فى مفاوضات مع اسرائيل فى يناير ١٩٥٦ .

وعلى الجانب الآخر ، عملت الولايات المتحدة وبريطانيا على توظيف تلك الازمة لخدمة جهود تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، فسمتا الى الاستفادة بالتوجهات المصرية الجديدة ، وأصرتا على الحصول على تعويضات من مصر مقابل قبول التصرف المصرى ، وحددنا تلك التعويضات بتسوية مع اسرائيل .

فبرغم ان رد الفعل الأمريكى والبريطانى الأول كان هنيئاً ، حث قرر الطرفان تقديم احتجاجات الى عبد الناصر ، لكى يوقف الصفقة ، والا فان الحكومتين الأمريكية والبريطانية ، ستضطران الى ان تعبدا النظر فى سياساتهما تجاه مصر (٢٩) . الا انه بعد ان نبينت الولايات المتحدة وبريطانيا ، من المحادثات التى دارت بين عبد الناصر وجورج آلان ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، من ناحية ، والسفير البريطانى تريفيليان من ناحية أخرى ، ان التراجع عن الصفقة أمر مستحيل ، وانه لا مجال لائناء عبد الناصر عن قبول

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٢٧)
to the Secretary of State at Geneva, Cairo, Nov. 2, 1955.
No. 15.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٢٨)
to the Dept of State Cairo, Nov. 4, 1955. No. 907.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Embassy in the U.K. (٢٩)
to Dept. of State, London, Sept 21, 1955. No. 1167.

الصفحة ، اتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا الى العمل على دفع عبد الناصر الى ترجمة التلميحات التي قلما لها في ضمانات عملية ، تؤكد تطابق أقواله ونواياه مع أفعاله وتحركاته ، وذلك من خلال قيامه بخطوات جادة في اتجاه تسوية مع اسرائيل (٣٠) *

ومن هنا قرر الجانبان الأمريكي والبريطاني ، تخفيف ضغطهما على عبد الناصر والتراجع مرحليا عن أساليب العنف والتسدة لفرض ارادتهما السياسية على مصر ، على ان يكون هذا التراجع مشروطا بأن يقابله تمهيدات من جانب عبد الناصر بأنه سيتخذ كل الاجراءات اللازمة لمنع تغفل النفوذ السوفيتي في مصر ، وبأنه سيتعاون في تحقيق تسوية مع اسرائيل (٣١) *

ولم يجد الجانبان الأمريكي والبريطاني ، صعوبة في عملية تحريك الجانب المصري نحو تسوية المشكلة الاسرائيلية ، فقد كانت مصر تبدى من جانبها الاستعداد لمناقشة أسس التسوية ، وتعرض فتح محادثات مع الجانب الأمريكي لهذا الغرض .

ففي أول نوفمبر ١٩٥٥ ، فابل السفير بايرود جمسال عبد الناصر ، وحاول ان يقنعه بمزايا التحرك العاجل نحو تسوية مع اسرائيل ، وان يستحنه على استخدام مركزه التفاوضي القوي ، الذي مسحه اياه السلاح السوفيني ، في معالجة مشكلة النزاع العربي / الاسرائيلي دون تأخير . واقترح السفير ان يناقش عبد الناصر معه الشروط العملية لتسوية عربية / اسرائيلية ، وصرح له بأن الحكومة

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conversation, Dept. of State, Washington, Oct. 3, 1955. (٣٠)

Ibid.

(٣١)

الأمريكية سنقوم بالضغط على إسرائيل لقبول الحل الذي سيتم
الاتفاق عليه مع عبد الناصر (٣٢) .

وعلى الفور أبدى عبد الناصر استعدادة لمنافسة عناصر السووية
مع الولايات المتحدة ، على أن يتم ذلك بسرية تامة (٣٣) .

وفي ٩ نوفمبر ، أبلغ محمود فوزي السفير بايروت برغبة
الحكومة المصرية في مناقشة امكانيات الصلح مع إسرائيل ، فبعث
السفير برقية الى وزارة الخارجية الأمريكية يطالب بحويله سلطة
الدخول في مباحثات مع الحكومة المصرية (٣٤) . وردت الخارجية
الأمريكية بأن أعطت تعاليمات لبايروت بأن يبلغ محمود فوزي بترحب
الحكومة الأمريكية بالمبادرة المصرية ، وطلب من السفير ان يحاول
استطلاع المواقف والآراء المصرية حول أسس السووية التي تقبل بها
مصر . لحين الانهاء من تربيئات ارسال مبعوث أمريكي الى مصر
واسرائيل ، لاجراء مفاوضات معهما حول السلام (٣٥) .

وننفذا لتعليمات دالاس ، بدأ السفير بايروت عملية تحضير
أرضية مفاوضات السلام ، بعقد محادثات استطلاعية مع محمود
فوزي وجمال عبد الناصر ، ثم فيها توضيح آراء مصر وموقفها من

F.R.U.S. 1955-1957 Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٣٢)
to the Secretary of State at Geneva, Cairo, Nov. 2, 1955
No. 51.

Ibid. (٣٣)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٣٤)
to the Secretary of State at Geneva, Cairo, Nov. 9, 1955.
No. 907.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Secretary of State to (٣٥)
the Dept. of State, Geneva, Cairo, Nov. 11, 1955. Dulte 68
F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Dept. of State to the Secretary
of State at Geneva, Washington - Nov. 12, 1955. Tedul 84.

أسس حل النزاع ، ويتلخص هذا الموقف فى نقطتين : الأولى ننصل بمشكلة اللاجئين ، وهنا صرح عبد الناصر بأنه يتمسك بأن تعطى التسوية لكل لاجئ فلسطين حق تقرير المصير ، سواء بالعودة الى الوطن أو التعويض (٣٦) .

أما النقطة الثانية ، فتتعلق بمسألة تعديل الحدود بين العرب واسرائيل . وفى هذا الشأن أكد محمود فوزى ان المبدأ الوحيد الذى يتمسك به مصر وتصر عليه هو تعديل اقليمى يعيد الاتصال الجغرافى بين أجزاء العالم العربى (٣٧) .

أما فيما يتعلق بمشكلة القدس ، فقد أعلن محمود فوزى أن مصر على استعداد لقبول أى حل يكون مقبولا لدى المجتمع الدولى ، سواء أكان ذلك بتدويل القدس ، أم باقسامها بين الأردن واسرائيل (٣٨) .

كذلك صرح محمود فوزى بأنه فى حالة الوصول الى تسوية ، وما يبع ذلك من انتهاء كل دول المنطقة لحالة الحرب ، فان مصر سوف ترفع العبود عن الملاحة الاسرائيلية فى قناة السويس وتعطى اسرائيل حق حرية مرور كاملا (٣٩) .

على هذا النحو جاءت الرؤية المصرية لأسس حل النزاع نطلق من فكرة الموازنة ما بين المصالح الاسرائيلية والمصالح العربية، فاعطت اسرائيل لأول مرة حق البقاء كدولة من دول المنطقة ، بكل ما يتضمنه ذلك من الاعتراف بها ، وانهاء الحرب معها ، وتأمين

F.R.U.S 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Egypt (٣٦)
to the Dept. of State Cairo, Nov. 27, 1955, No. 1027.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Ambassador in Eggyp (٣٧)
to the Dept. of State, Cairo, Nov. 15, 1955 No. 955.

Ibid. (٣٨)

Ibid. (٣٩)

حدودها ، وصمان حريه ملاحبها فى الممرات المائية فى المنطفه .
وهى نازلات مهمة لم يسبق لها ميل ، قدمتها مصر لاسرائيل مقابل
حق لاجئى فلسطين فى تقرير المصير ، ونحقيق الاتصال الجغرافى
بين مصر والعالم العربى .

وقد ساندت الولايات المتحدة وبريطانيا المشروع المصرى دون
ابداء أى تحفظ على بنوده ، واعتبرت ان موقف عبد الناصر موقف
مسجع ، وذلك رغم ادراكهما لأن فكرة حق اللاجئين فى تقرير المصير
سوف ننبر اعراض اسرائيل . فقد كان تصريح مصر بفكرة قبول
الوجود الاسرائيلى يسكل فرصة تاريخية غير مسبوقه لبدء عملية
التسوية على حد قول دالاس (٤٠) .

وبعد ان صرحت مصر باستعدادها لتسوية النزاع ، وحددت
الأسس التى ستفاوض بها ، أصبحت القضية التى تفرض نفسها
هى تحديد الموقف الاسرائيلى من عملية السلام فان اسرائيل هى
الطرف الذى يملك بين يديه شيئا ماديا هو مطالب بالتخلى عنه ،
ومن نم فان تحقيق تسوية النزاع العربى / الاسرائيلى كان امكانية
مرهونة بقبول اسرائيل للمقترحات المصرية .

وفد بدأت أولى المحاولات الأمريكية لجبر اسرائيل الى الحل
السلمى للنزاع فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ ، حيث سلم دالاس مذكرة
رسمية لساريت ، تؤكد أهمية تسوية النزاع العربى / الاسرائيلى
بالنسبة للوجود الاسرائيلى ذاته على المدى الطويل ، وتطالب
اسرائيل بأن تقدم تنازلات للعرب فى منطقة النقب لتوفير منطقة
عربية تربط مصر بالعالم العربى (٤١) .

(٤٠) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Dept. of State to the
Embassy in the U.K. Washington - Dec. 5, 1955. No. 3132.

(٤١) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Dept. of State to the
Embassy in Egypt, Washington - Nov. 22, 1955. No. 1051.

ورد ساريت على الفور بقوله ان من المسنحيل ان تقبل اسرائيل
ما تطالبها به الولايات المتحدة من التنازل عن أرضها « لارضاء هوى
ناصر » . وصرح ساريت بأنه « اذا كانت المسألة هي مسألة هات
وخذ ، فيتم تعديل الحدود في نطاق ضيق وعلى أساس مبدأ
النيابلية ، فانه يمكن لاسرائيل عندئذ ان تناقش ذلك التعديل ،
ولكن اسرائيل لا تستطيع ان تنازل عن نقاط أساسية مثل ايلات
أو توافق على وضع ينتج عنه قطعها الى نصفين » (٤٢) .

وبرغم ما سببه موقف الولايات المتحدة من صدمة لاسرائيل ،
الا أنه لم ينتج عن ذلك أى تراجع فى السياسات الاسرائيلية ، وردت
حكومة اسرائيل فى ٦ ديسمبر على المذكرة الأمريكية مؤكدة آراء
وزير خارجيتها ، فأعلنت انها ترفض التنازل عن أرضها لى دولة
عربية مجاورة لها . وابتد المذكرة استعداد اسرائيل لوضع ترتيبات
مرور تحقق الاتصال بين مصر والأردن عبر اسرائيل ، مقابل منح
اسرائيل حرية مرور شمالا الى لبنان وجنوبا الى مصر . كما صرحت
المذكرة باستعداد اسرائيل لمنح الأردن سهيلات فى مبناء جفأ وحقوق
مرور برية من الميناء والبه مقابل قبول الأردن لاعادة حرية المرور
الاسرائيلى الى حائط المبكى وجبل الزيتون وجبل المكبر . وضافت
المذكرة ، انه ينبغي على مصر ان ترفع القيود عن الملاحة الاسرائيلية
فى قناة السويس ، وان تتعهد الدول العربية بوقف المقاطعة الثانوية
لاسرائيل (٤٣) .

على هذا النحو وضعت الحكومة الاسرائيلية اطارا سياسيا
لعملية السلام ، ورسمت خطا واضحا للموقف الاسرائيلى ، يستند

(٤٢) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conver-
sation, Dept. of State, Washington. Nov. 21, 1955.

(٤٣) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Aide — Memoire From the
Israeli Embassy to the Dept. of State, Washington Dec. 6,
1955.

على الرفض المطلق لفكرة التنازل عن الأرض في مقابل الحصول على السلام ، ويسمى بمبدأ « تعديلات محدودة ومتبادلة » ، وهو موقف لم يكن يبشر باقتراب إسرائيل أو قبولها لأى جهود لنسوية القضية على أساس الشروط المعروضة من جانب مصر .

كان ذلك هو موقف إسرائيل من أسس حل النزاع ، أما فيما يتعلق بأسباب نسوية النزاع ، فقد قبلت إسرائيل التفاوض بالوساطة ، ولكن بشرط ألا يتخذ الوسيط موقفا مسبقا من مسألة النقب (٤٤) .

ومن هذا المنطلق أعلن ساريت ان حكومة إسرائيل ترفض الوساطة البريطانية ، ونرى « ان ايدن قد أصبح غير مؤهل للقيام بدور الوسيط » اذ انه قد اتخذ موقفا مساندا للعرب ضد إسرائيل قبل بدء الحوار ، فى الخطبة التى ألقاها فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ (٤٥) .

وكان ايدن قد عرض فى ٩ نوفمبر ، فى خطابه السنوى فى دار بلدية لندن ، وساطته لحسم النزاع القائم بين العرب وإسرائيل ، واقترح ان يتوصل الطرفان الى حل وسط بين مطالبة العرب بالعودة الى حدود قرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ ، وإصرار إسرائيل على الحفاظ على الحدود التى استولت عليها فى حرب ١٩٤٨ ، والسى وردت فى اتفاقيات الهدنة فى عام ١٩٤٩ ، وعرض ايدن اسنعداد بريطانيا والولايات المتحدة لتأمين الحدود وتقديم المساعدات المادية اللازمة لتسوية مشكلة اللاجئين (٤٦) .

(٤٤) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. Memorandum of Conversation, Dept. of State, Washington - Dec. 6, 1955.

Tbid. (٤٥)

(٤٦) الأهرام فى ١١ نوفمبر ١٩٥٥ .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Embassy in the U.K to the Dept. of State, London, Nov. 11, 1955 - No. 1959.

ولما كان الببان البريطاني قد تضمن معنى انه يجب على إسرائيل ان تتخلى عن بعض الأرض التي تسيطر عليها الآن ، ولم تكن إسرائيل على استعداد للتخلي عن أرض للعرب فقد أدى اقتراح ايدن الى توتر العلاقات بين إسرائيل وبريطانيا ، وبلغ التوتر في العلاقات حداه برفض إسرائيل قبول الوساطة البريطانية في تسوية النزاع مع العرب ، وساق ساريت سببا رئيسيا لذلك الرفض ، وهو اقتناع إسرائيل بأن بريطانيا منحازة للعرب ، وان « مقترحات ايدن قد وضعت بهدف الحصول على نفوذ بريطاني في الدول العربية » وقال ساريت « ان الأمريكيين أكثر تعاطفا مع قضية إسرائيل » (٤٧) .

ونظرا للموقف الاسرائيلي المتشكك في النوايا البريطانية ، حرر الجانبان الأمريكي والبريطاني ، في اجتماع عقد بينهما في باريس في ١٥ ديسمبر « ان تتولى الولايات المتحدة مسؤولية التعامل مع إسرائيل ، وان تتوقف بريطانيا عن القيام بآية تحركات للضغط على إسرائيل ، أثناء ممارسة الحكومة الأمريكية لضغوطها السياسية على إسرائيل لكي تقبل تقديم التنازلات المطلوبة منها » (٤٨) .

وبهذا الشكل تحملت الولايات المتحدة مسؤولية القيادة السياسية لادارة وتسوية صراعات المنطقة ، وانفردت بتولى عبء القيام بجهود التسوية .

وطوال شهر ديسمبر ١٩٥٥ كانت عملية السلام موضوعا للأخذ والرد بين واشنطن وتل أبيب ، فحاولت الولايات المتحدة اقناع إسرائيل بقبول مشروع للسلام يتضمن اعطاء مصر قطاعا في النقب

(٤٧) F.O. 371/115849 VR. 1072/314, Dec. 13, 1955. secret.

(٤٨) F.O. 371/115889. VR. 1076/524, Dec. 16, 1955. Top secret

يربطها بالأردن ، ورفضت اسرائيل قبول ذلك المشروع كأساس للمفاوضات ، اد اعتبرنه ، كما قال شاريت « يعادل شرطا مسبقا للمفاوضات ، بقبوله تكون اسرائيل ملزمة بتقديم تنازلات في النقب ، والنقطة الوحيدة التي ستكون محلا للتفاوض ، هي حجم تلك التنازلات » (٤٩) .

وبحث الضغط الأمريكي قبلت اسرائيل الشرط المصري كضربة للتفاوض ، لا للتنفيذ ، فأعلن شاريت استعداد اسرائيل للتفاوض مع مصر بدون شروط مسبقة ، حتى ورغم علمها بأن مسألة السبب ستناقش في المفاوضات . وكان شاريت في منتهى الحسم والوضوح عندما قال « انه لا ينبغي ان تحاول حكومة الولايات المتحدة خداع المصريين بدفعهم الى الاعتقاد بأن اسرائيل سندخل المفاوضات وهي ملزمة أدبيا بأن تقدم تنازلات في النقب » (٥٠) .

وبرغم أن هذا الخلاف في تحديد مضمون التسوية كان كافيا لوقف مبادرات التسوية الدبلوماسية الأمريكية ، فقد واصلت الولايات المتحدة جهودها السرية لتحقيق السلام ، وقررت إيفاد مبعوثها ، روبرت اندرسون (٥١) ، لاجراء محادثات مع زعماء مصر واسرائيل (٥٢) .

F.O. 371/115887. VR. 1076/523. Dec. 13, 1955. Top secret. (٤٩)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XIV. The Dept. Of State to the (٥٠)
Embassy in Egypt, washington, Dec. 10, 1955. No. 1231.

(٥١) وقد شغل روبرت اندرسون منصب نائب لوزير الدفاع الأمريكي حتى ٤ أغسطس ١٩٥٥ ، وعين مبعوثا خاصا للرئيس ايزنهاور الى الشرق الأوسط في يناير - فبراير ١٩٥٦ ، ثم في أغسطس ١٩٥٦ .

R.R.U.S 1955-1927 Vol. XIV. List of person. P XVII.

F.R.U.S. 1955-1927 Vol. XIV. Editorial Note. (٥٢)

فلقد كان هناك العديد من المشاكل التي يلح على الإدارة الأمريكية وتحملها على الحركة بأسرع ما يمكن للوصول الى حل للنزاع العربي / الاسرائيلي . فالانحداد السوفيتي بدأ ينافس بشكل مباشر مع الغرب على النفوذ في الشرق الاوسط ، وعدوانية اسرائيل ود تصاعدت الى الحد الذي أُنذر بسبب حرب بينها وبين مصر في أية لحظة ، ومؤيدو اسرائيل في الولايات المتحدة يتيرون ضجة من أجل اعطاء اسرائيل أسلحة لموازنة ما حصلت عليه مصر من الاتحاد السوفيتي .

لذلك رأى ايزنهاور ودالاس وجوب البدء في تنفيذ مشروع السلام قبل ان يتملص مركز الغرب في المنطقة ، أو تندلع حرب لا يمكن التكهّن بأبعادها ، ومن ثم فوراً الشروع في محاولتهما لتحقيق السلام مفترضين ان الولايات المتحدة تستطيع حمل اسرائيل على قبول ما نصل اليه من حلول مع مصر .

وفي ١١ يناير ١٩٥٦ التقى ايزنهاور بدالاس واندرسون في البيت الأبيض ، لمناقشة تفاصيل المهمة التي سيقوم بها اندرسون ، ومركز الحديد على أوراق الضغط والتفاوض ، التي يمتلكها الولايات المتحدة ، والتي تستطيع مساومة كل من مصر واسرائيل عليها ، مقابل تحقيق السلام . فصرح دالاس بأن المحور الأساسي الذي يستند عليه الموقف التفاوضي الأمريكي ازاء مصر هو مسألة زعامة العالم العربي ، وقال دالاس « اني أعنقد ان ناصر مسعد لدفع ثمن كبير للحصول على مساعدة الولايات المتحدة في مسألة قصر حلف بغداد على أعضائه العرب الحاليين ، واحتفاظ مصر بزعامتها للدول العربية » (٥٣) .

(٥٣) F.R.U.S. 1955-1957. Vol XIV. Memorandum of Conversation, white House, Washington, Jan 11, 1956.

ثم نحدث دالاس عن ورفة الضغط البانية ، التي سنطبع الولايات المتحدة استخدامها في مفاوضاتها مع مصر ، وهي القطن المصري . فقال « ان الولايات المتحدة تستطيع ان تدمر سوق القطن المصري ، ونستطيع أيضا ان تساعدنا » (٥٤) .

وذكر دالاس ان النقطة الثالثة التي ستستخدمها الولايات المتحدة كورفة ضغط من أجل دفع مصر الى السبر قدما في عملية السلام ، هي السد العالي (٥٥) .

ثم انتقل دالاس الى الجانب الآخر ، اي الجانب الاسرائيلي ، وهنا لم يذكر دالاس اوراقا يمكن للجانب الأمريكي ان يساوم عليها اسرائيل لتحقيق السلام ، وانما تحدث عن أسس مؤيدة في جملتها لموقف المفاوض الأمريكي ، ومساندة له في دفع اسرائيل نحو السلام . وتنمى تلك الأسس في وجود عوامل ومنغيرات جديدة في الموقف تفرض على الاسرائيليين قبول السلام ، بعد ان تغير وضعهم تماما « بدخول السوفيت الى الصورة » وفقدوا قوتهم التي كانت تتركز الى واحة تفوقهم العسكري من ناحية ، ولعلاقاتهم المتميزة بالولايات المتحدة ودول الغرب من ناحية أخرى (٥٦) .

ومن الواضح ان الولايات المتحدة قد حددت منهجها وبنيت مواقفها على أساس نظرية ان الاعراض الأمريكية لمصر أصعب من أن ترفض ، وان الضغوط الأمريكية على اسرائيل أقوى من أن تقاوم ، غير ان جوهر القضية كان أعمق من ذلك بكثير .

وفي هذا الإطار ، بدأ اندرسون مهمته السلمية معتمدا على ان النفوذ والسخاء الأمريكي سيحققان السلام في منطقة الشرق

Ibid. (٥٤)

Ibid. (٥٥)

Ibid. (٥٦)

الأوسط ، فوجه الى القاهرة ، واجتمع مع جمال عبد الناصر لأول مرة في مساء ١٧ يناير ١٩٥٦ ، في منزل زكريا محيي الدين (٥٧) .

وفي هذا اللقاء الأول ، شرح عبد الناصر كيف انه قد اضطر الى القيام بحملة اعلامية مكثفة ضد بريطانيا والاستعمار بصفة عامة ، كعمل مضاد لمواجهة حلف بغداد الذي يهدد بعزل مصر عن بقية العالم ، وأوضح عبد الناصر ان اعلامه العدائي لاسرائيل وللغرب الذي يساندها برغم ان هدفه في الأساس كان قضية الأحلاف وليس قضية فلسطين ، الا أنه قد أشعل مشاعر الكراهية لاسرائيل في مصر وفي الدول العربية الأخرى ، الى حد يجعله لا يستطيع التراجع عن موقفه دون ان يفقد شعبيته الوطنية والعربية (٥٨) .

وبذلك أوضح عبد الناصر ان الشعبية التي اكتسبها من عدائه للمعيل لاسرائيل وما أثاره من آمال لدى الشعوب العربية في امكانه استرداد الحقوق العربية المغنصبة ، من أهم القيود القائمة على قدرته على المشاركة في عملية السلام .

وكان هذا هو المرر الذي استند عليه عبد الناصر في مطالبة الولايات المتحدة بأن تساعد في التغلب على هذه المسكلة الكبرى التي تعوق تحركه في اتجاه السلام ، بالضغط على حلفائها لتجميد حلف بغداد ، لما يجمعه ذلك من تعزيز لقيادته ووضعها في العالم العربي ، ويمكنه بالنال من تسوية النسوية للدول العربية ، والقيام بالدور الذي حدده له الاستراتيجية الأمريكية في عملية السلام .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol XV. Message From R. Anderson (٥٧)
to the Dept of State, Cairo Jan 19, 1956. No. 2.

Ibid.

(٥٨)

وقال عبد الناصر - حسب البرقية التي أرسلها اندرسون للخارجية الأمريكية - « انه واثق من انه يستطيع تسويق تسوية معقولة مع اسرائيل للعالم العربي ، بشرط ان يكون واثقا من ان الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والعراق لن تعمل ضده » ، وطلب عبد الناصر تأكيدا من المبعوث الأمريكي عن ان « الولايات المتحدة لن تستترك في مثل هذا النشاط المعادي له ، وأنها ستستخدم نفوذها لاقتناع الدول الأخرى بالنوقف عن هذه الأعمال » (٥٩) .

وكانت النقطة النائية التي بحثها عبد الناصر مع اندرسون في ذلك الاجتماع تتعلق بمسألة بوقيت اعلان التسوية ، وهنا أكد عبد الناصر ان المساعر العربية المارة بسبب الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود المصرية والسورية والأردنية تجعل الاعلان عن عقد تسوية في الوقت الراهن أمرا مستحجلا . على ان عبد الناصر قد وافق على عقد تسوية مع اسرائيل على الفور ، مع تأجيل اعلانها الى ان يتمكن من تأهيل الرأي العام المصري والعربي نفسيا لقبول الصلح مع اسرائيل من خلال القيام ببعض التدابير اللازمة لذلك ومن أهمها وقف الحملة الاعلامية المعادية لاسرائيل في الصحف والاذاعة المصرية (٦٠) .

على هذا النحو جاء الاجتماع الأول مع جمال عبد الناصر متفقا مع الفهم الأمريكي للموقف المصري ، ومع استراتيجية التفاوض التي رسمها دالاس ، فقد عرض عبد الناصر مبادلة تسوية النزاع مع اسرائيل بزعامة العالم العربي ، وكان ذلك هو ما تريده ملة الولايات المتحدة بالضبط .

Ibid.

(٥٩)

Ibid.

(٦٠)

واسنخلص اندرسون من ذلك اللقاء الأول مع جمال عبد الناصر نتيجة بديهية ، وهي ان قضية الرعامة العربية قد طغت على اهتمام عبد الناصر بالمسكلة الاسرائيلية واسندل اندرسون على صحة استنتاجه بأن عبد الناصر لم يقدم على أى محاولة للبحث فى جوهر التسوية ، وانما كان منشغلا تماما بمحاولة تلمس موقف الولايات المتحدة من مسألة زعامته للعالم العربى ، وباعطاء الانطباع بعوة مركزه فى مصر وفى العالم العربى ، وفدرنه على تحقيق نسوية للنزاع العربى / الاسرائيلى ، اذا ما ايدته الدول الغربية بشكل ايجابى ، وأوقف ندابرها المعادية له فى المنطقة (٦١) .

وفى ضوء هذا التصور ، كتب اندرسون برقية مفرطة فى التفاؤل لدالاس ، افرح فيها اعطاء تأكيدات لعبد الناصر بتجميد عضوية حلف بغداد بالنسبة للدول العربية وبأن الولايات المتحدة ستساعد فى بناء زعامته ، عن طريق التاكيد والتوضيح للقيادات العربية الأخرى ، انها تؤيد برنامجها الخاص بالوحدة العربية والأمن العربى (٦٢) .

وكان دالاس على استعداد لأن يقدم جمال عبد الناصر أى شىء فى مقابل الحصول على تسوية ، ففوض اندرسون فى ان يبلغ عبد الناصر باستعداد الحكومة الأمريكية لتأييد الزعامة المصرية والوحدة العربية بكافة الوسائل الممكنة ، فى اطار نسوية (٦٣) .

ولكن موجة التفاؤل سرعان ما انحسرت فى اللقاء الثانى مع عبد الناصر ، الذى تم فيه بحث أسس النسوية . فقد أعلن

(٦١) Ibid.

(٦٢) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson to the Dept of State, Cairo, Jan. 20, 1956. No. 3.

(٦٣) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From the Secretary of State to Anderson, Washington, Jan. 20, 1956.

عبد الناصر انه ، فيما يتعلق بمسكلة اللاجئين يتمسك بمبدأ حق اللاجئين في اختيار العودة الى الوطن أو التعويض وإعادة التوطين . وعند بحث مشكلة الحدود ، صرح عبد الناصر بأن توفير قطاع يربط مصر بالدول العربية شرط أساس لا يمكن تحقيقه بسهولة دائمة بدون تخفيفه ، وأضاف عبد الناصر « ان خط الحدود ينبغي ان يمتد من الضاهرية حوالى عشرة أميال جنوب غرب الخليل الى غزة » فأخبره اندرسون بأنه من المستحيل ان تقبل اسرائيل هذا التقسيم ، وان هذا الاقتراح ، من المؤكد انه سيحطم أية جهود لسوية النزاع . وأعرب اندرسون عن أمله فى أن يعيد عبد الناصر التفكير فى مطالبه . غير ان عبد الناصر قد أعلن تمسكه بموقفه (٦٤) .

ولم تكن مسألة النقب هى وحدها سبب الاحباط الذى نشأ لدى الجانب الأمريكى فى المفاوضات مع عبد الناصر ، وانما كان هناك أيضاً موقفه من مسألة توقيت اعلان التسوية .

فقد طرح عبد الناصر فكرة تحقيق السلام على مراحل ، بمعنى ان يتم بناء السلام بخطوات هادئة وتدرجية من خلال ثلاث مراحل زمنية ، فتكون محادثات المبعوث الأمريكى مع الجانبين المصرى والاسرائيلى هى المرحلة الأولى ، ويتم فيها تقريب وجهات النظر بين الطرفين ، ويسبق تلك المرحلة مرحلة ثانية يحاول فيها عبد الناصر اقناع الدول العربية بالسلام مع اسرائيل ، ويعمل على جمع كلمة الزعماء العرب على موقف عربى موحد من قضية الحرب والسلام مع اسرائيل ، ضمناً لقبول الانفاق الذى سيصل اليه عبد الناصر

(٦٤) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson to the Dept. of State, Cairo, Jan 21, 1956. No. 13.

وبن جوريون . ثم يلي ذلك مرحلة أخيرة تجري فيها مفاوضات
سلام بين العرب واسرائيل (٦٥) .

وكان من دواعي رضا الجانب الأمريكي عن منهج العمل المطروح
من جانب عبد الناصر ، أنه لم يقرر أجلا زمنيا محددا للمرحلة
الثانية ، الخاصة بخلق قبول عربي للتسوية . وصرح عبد الناصر
بأن تلك المرحلة ستستغرق فترة طويلة قد تصل الى ستة أشهر ،
وأنه لن يمكن إنجازها الا اذا سبقها فترة هدوء على الحدود (٦٦) .

ولم يكن الوضع الأمريكي في الداخل يحتمل هذا التسوية
وقد أصبحت انتخابات الرئاسة الأمريكية على مرمى البصر ،
ووصلت الضغوط الاسرائيلية للحصول على السلاح وعلى ضمانات
امن أمريكية حداً لم يعد في إمكان الادارة الأمريكية مقاومتها ،
وانارت تقارير المخابرات الأمريكية النسكوك في النوايا الاسرائيلية
بجاء مصر .

وهكذا أوضحت الجولة الأولى من المباحثات مع عبد الناصر
أن حلم السلام ليس من السهل تحقيقه ، فإن ما عرضته مصر كحد
أدنى للحقوق العربية ، ليس من السهل انتزاعه من اسرائيل ،
وما أبدته مصر من استعداد لاستخدام ما تملك من القدرات السياسية
والمصوية ، لا يناسب مع حجم دور الشريك ، الذي حددته لها
الولايات المتحدة في عملية السلام .

الا انه في المقابل . نجحت الولايات المتحدة في الحصول على
موافقة مصر على مبدأ الاعتراف باسرائيل والسلام معها ، التي كانت

F.R.U.S. 1955-1957 Vol. XV Message From R. Anderson (٦٥)
son to the Dept of State, Cairo, Jan 19 1956, No. 1

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to Washington. (٦٦)
Cairo, Jan. 24, 1956. No. 22.

نعد من أهم مفاصل تسوية النزاع ، وفي هذا الإطار اعبر الجانب الأمريكي ، « انه برغم كل شيء قد كسب نقطة من عبد الناصر عندما جعله يوافق على ان يتحرك بشكل فعال نحو تسوية سلام مع اسرائيل » (٦٧) ، فقد كان السير في طريق السلام مع اسرائيل في ذلك الوقت يعد على حد قول عبد الناصر - « أصعب وأخطر قرار بالنسبة لأي زعيم عربي من هذا الجبل » (٦٨)

وفي ٢٢ يناير سافر اندرسون الى اسرائيل ، لمواصلة جهود استكشاف فرص السلام ، والنقي بين جوريون وشاريت يوم ٢٣ يناير ، حيث استفسر اندرسون عن موقف اسرائيل من عملية السلام .

فحدث بن جوريون مؤكدا رغبته القوية في تحقيق السلام ، بشرط « ان يكون السلام في إطار طموح اسرائيل الوطني » ، وشرح بن جوريون تلك النظرية بقوله « ان أرض اسرائيل صغيرة جدا ، والسلام الذي يتضمن خسارة في الأرض يكون انتحارا أكثر منه سلاما » ، وأضاف بن جوريون قائلا انه « طالما هناك أمل في الوصول الى تسوية ولو ١٪ ، فان اسرائيل ستتدخل . المفاوضات » (٦٩) .

على هذا النحو رد بن جوريون على نداء السلام ردا يجمع بين نعم ولا في وقت واحد . فهو يؤكد رغبة اسرائيل في السلام وفي نفس الوقت يعلن ان مسألة تنازل اسرائيل عن جزء من الأرض.

Ibid. (٦٧)

Ibid (٦٨)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٦٩)
to the Dept of State, Jerusalem, Jan. 23, 1956. No. 19.

التي نحلها كمين للسلام ، هي مسألة خارج دائرة التفاوض ،
مما يعنى انه قد أنهى الحوار قبل ان يبدأ .

وكما رفضت اسرائيل النارل عن قطاع يربط بين مصر
والعالم العربى ، رفضت قبول حل لمشكلة اللاجئين يضمن
للفلسطينيين حق تقرير المصير ، فصرح بن جوريون بأن « اعطاء
اللاجئين الحرية فى اختبار العودة الى الوطن أو التعويض
أمر لا مجال للبحث فيه (٧٠) » .

وهكذا رفضت اسرائيل المقترحات المصرية دون ان تقدم
اقتراحا واحدا يؤكد استعدادها للبحث فى جوهر عملية السلام ،
التي أصبحت ترتبط بانسحاب اسرائيل من جزء من الأراضى
العربية المحتلة ، ولم تكن اسرائيل على استعداد لمبادلة الأرض
بالسلام ، ومن ثم فقد رفضت كل التنازلات والمزايا التي
عرضتها مصر .

وللنهرب من حدى السلام والتزامه انجه التكتيك الاسرائيلى
نحو العمل على عرقلة جهود التسوية ، من خلال اثاره العقبات
الاجرائية ، التي تؤدى الى تحويل الجهود فى المباحثات الى قضايا
هامشية ، وصرفها عن جوهر القضية ، وهو مبادلة الأرض بالسلام ،
فطرح الجانب الاسرائيلى فى جلسة المحادثات الثالثة ، التي
انعقدت فى ٢٤ يناير ، اقتراح عقد محادثات مباشرة بين مصر
واسرائيل ، بدعوى ان ذلك سيكون الدليل على نوايا عبد الناصر
الطيبة ، وانه ما لم تنتهج مصر هذا السبيل ، فان حكومة اسرائيل

F.R.U.S. 1955-1957 Vol. XV. Message From R Anderson (٧٠)
to the Dept of State, Jerusalem, Jan. 24, 1956 No. 26

ستعتبر- حديث عبد الناصر عن التسليم ليس الا محاولة لخداع الرئيس ايزنهاور وخداع الاسرائيليين (٧١) .

ويلاحظ ان شاريت قد أوضح ان تلك المحادثات المباشرة ستقتصر على مناقشة مسائل ثانوية تمهيدا لمناقشة المسائل الرئيسية فيما بعد في جو من التفاهم المتبادل أفضل من الجو الحال (٧٢) ، مما يوضح ان هدف اسرائيل هو محاولة تطويل المناقشات بقصد تهبط القوة الدافعة لجهود السلام .

على هذا النحو وضح التباين الشديد بين وجهتي النظر المصرية والاسرائيلية اذ لم يترك بن جوريون مجالا للسك لدى أندرسون في امكانية ان تقبل اسرائيل مقترحات التسوية المعروضة من جانب مصر ، وفي المقابل كان عبد الناصر يؤكد عدم امكانية المضي في عملية التسوية الا على أساس تلك المقترحات . وبذلك أصبح واضحا ان نجاح مهمة أندرسون مسألة بعيدة الاحتمال .

وكان عندئذ ان تدخل دالاس ، وطلب من أندرسون أن يركز العمل في الجولة الثانية للمحادثات على بحث تفاصيل العناصر الأخرى للتسوية ، وتحديد نطاق الاتفاق ومناطق الخلاف وطبيعته .

واقترح دالاس ان يبحث أندرسون مع عبد الناصر الخطط التي يقترحها لاعادة توطين اللاجئين الذين سبختارون التعويض واعادة التوطين ، والمبالغ التي يعتبرها عبد الناصر تعويضا

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٧١)
to the Dept of State, Jerusalem, Jan. 25, 1956. No. 29.

Ibid.

(٧٢)

مناسبا . كذلك طلب دالاس من اندرسون ان يسوضح موقف عبد الناصر بخصوص امكانية ان يستخدم نفوده للحصول على موافقة الدول العربية الأخرى على اقسام القدس بين اسرائيل والأردن ، وان يسأله عن بصوراته بشأن كيفية تحقيق الاشراف على الأماكن المقدسة . وافترح دالاس ان يحاول اندرسون معرفة الصيغ التي يقترحها عبد الناصر بخصوص انتهاء المقاطعة النانوية ، والغاء القبود على الملاحة الاسرائيلية فى السويس وفى خليج العقبة (٧٣) .

وكان من رأى دالاس ان الحصول من عبد الناصر على نصوص محددة لكل عناصر التسوية سيكون الورقة التي تستطيع بها الولايات المتحدة الضغط على اسرائيل لكي تقدم تنازلات فيما يتعلق بمسألة النقب ، من منطلق ان التسوية قد أصبحت تنوقف على موقف اسرائيل من تلك المسألة ، وقال دالاس ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تضغط على اسرائيل على أساس مجرد تصريح من جانب عبد الناصر بأنه فى حالة التوصل الى اتفاق بشأن مسألتى النقب والملاجئين ، فان المشاكل الأخرى ستحل من تلقاء نفسها (٧٤) .

وفى اطار تلك الخطة الأمريكية ، ركزت جهود اندرسون فى جولة المحادثات النانية فى محاولة حمل عبد الجاصر على البدء فى عملية التسوية .

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary (٧٣)
of State, to R. Anderson at Cairo, Jan 24, 1956.

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary
of State, to R. Anderson at Cairo, Jan. 25, 1956.

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary (٧٤)
of State to R. Anderson at Cairo Jan 26, 1956.

F.R.U.S. 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Secretary
of State to R. Anderson at Cairo, Jan. 28, 1956.

ففي اللقاء الذي جرى في ٢٦ يناير ١٩٥٦ ، أخبر أندرسون عبد الناصر بأن الولايات المتحدة تعتقد أنه يمكن تحقيق تسوية من خلال العمل على أساس البرنامج المرحلي الذي اقترحه عبد الناصر ، وأكد أندرسون الحاجة الى سرعة البدء في اتخاذ خطوات عملية نحو التسوية ، وأهمية عنصر الوقت . واقترح أندرسون انشاء مجموعة عمل مهمتها بحث المسائل الفنية ، ومتابعة العمل على تحضير الشعب المصري والتعبؤ العربية لقبول تسوية مع اسرائيل ، بالاضافة الى مناقشة عناصر التسوية .

ورد عبد الناصر بأن أبدى استعداداه للعمل على الفور وفقا للبرنامج المقترح . ووافق على انشاء مجموعة عمل ، مكونة من زكريا محيي الدين وعلى صبرى ، لتكون على اتصال مستمر بالجانب الأمريكى ، بهدف انجاز العمل اللازم للوصول الى تسوية ، وان يتم استئناف المشاورات معه فى فترات منتظمة ، بشأن ما تم انجازه من عمل من خلال مجموعة العمل (٧٥) .

وبذلك نجح أندرسون فى ان يضيف الى المحادثات بعدا لم يكن مطروحا فى الجولة الأولى ، وهو توسيع نطاق المحادثات ليتجاوز حدود الكلام والنصريحات الى الأفعال والتحركات الفعلية نحو السلام .

بهذا الشكل اكتسبت جهود التسوية ايضاعا أسرع ، واستطاع الجانب الأمريكى ، بالتعاون مع مجموعة العمل المصرية ، انجاز الهدف الرئيسى من تلك المرحلة ، أى الوصول الى اتفاق مع مصر على كل عناصر التسوية ، فتم وضع ورقة عمل تتضمن بياناً

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Secretary (٧٥)
of State, to R. Anderson at Cairo, Jan 28, 1956.

مصريا بالمبادئ العامة التي توفر أساسيا مرضيا لحل النزاع العربي /
الاسرائيلي (٧٦) .

وكان الموضوع الثاني الذي طرحه أندرسون للمناقشة في
جولته الثانية مع عبد الناصر يدور حول مسألة المحادثات المباشرة
بين مصر واسرائيل فنقل أندرسون لعبد الناصر طلب اسرائيل
باجراء محادثات مباشرة مع مصر « على أي مستوى مناسب » فرد
عبد الناصر بأنه ، برغم ما أثبتته تجربته السابقة في المحادثات
المباشرة مع اسرائيل من عدم جدوى تلك المحادثات ، التي تتخذ
منها اسرائيل وسيلة لخداعه ، فانه سيعيد التفكير في إعادة فتح
قنوات الاتصال مع الاسرائيليين . وفوض عبد الناصر أندرسون في
ان يبلغ حكومة اسرائيل بأنه سيدرس امكانية تحقيق طلبها (٧٧) .

وفي ٣١ يناير سافر أندرسون الى اسرائيل ، والتقى
بين جوريون وشاريت ، وصرح لهما بأن عبد الناصر قد وافق على
ان يدرس مسألة إعادة فتح مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ،
ثم عرض أندرسون قائمة بالبند التي تمت مناقشتها مع
عبد الناصر ، وأشار الى انها تمثل في مجموعها نقاط اتفاق ، سواء
في المبدأ أو في التفاصيل (٧٨) .

وهكذا لم يعد لدى اسرائيل الا هامش ضيق للمناورة ،
بعد ان أثبتت مصر بالفعل وليس بالكلام انها ترغب حقيقة في

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to R. Anderson at (٧٦)
Washington Cairo, Feb. 4, 1956 No. 74.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to From R. Ander- (٧٧)
son to the Dept of State, Cairo, Jan. 28, 1956 No. 34.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to From R. Ander- (٧٨)
son to the Dept of State, Jerusalem, Feb. 1, 1956 No. 66.

بحقيقى السلام ، مما يعنى ان انتهاء النزاع قد أصبح ينوقف على قبول اسرائيل تقديم التنازلات المطلوبة منها مقابل السلام . وكان عندئذ ان لجأت اسرائيل الى حيلة تتحصن وراءها الى ان نتولى مصر رفع شعار الرفض بدلا منها ، فتراجعت بشكل مفاجيء عن طلب عقد محادثات مباشرة مع مصر « على أى مستوى مناسب » ، وطرح بن جوريون الخيار الوحيد المتيقن من رفض مصر له مسبقا ، وهو لقاء عبد الناصر وجها لوجه ، وأعلن بن جوريون « انه لن يصرح أبدا بالثمن الذى يود ان يدفعه مقابل السلام الى أى طرف ثالث » (٧٩) .

ولم يكن ذلك يعنى فقط ان بن جوريون ينهى مهمة أندرسون، التى هى فى الأساس التوسط بين الطرفين للتقريب بين وجهات نظرهما ، وإنما كان يعنى أيضا انه ينهى المحادثات ذاتها ويفرغها من مضمونها ، من خلال تحويل الأعضاء من قضية الأراضى المحتلة الى قضية التخاطب المباشر بين العرب واسرائيل

وكما توقع بن جوريون ، رفض عبد الناصر بمسعى الحسم والوضوح حتى مجرد التفكير فى مثل هذا اللقاء ، وقال لاندرسون ان تحقيق الطلب الاسرائيلى يعنى تعريض أمنه الشخصى للخطر ، وأضاف عبد الناصر قائلا ان ذلك اللقاء قد يكون ممكنا عندما يصبح العرب أكثر تقبلا لفكرة السلام مع اسرائيل (٨٠) .

وبذلك استطاعت اسرائيل اختلاق جدل لامبرر له ولا جدوى من ورائه ، حول مسألة لقاء بن جوريون وعبد الناصر ، سوى

Ibid.

(٧٩)

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message to From R. Ander- (٨٠)
son of the Dept of State, Cairo, Feb. 3, 1956 No. 72.

إدخال المحادثات فى حلقة مفرغة وافشال كل ما بذل من جهسود
لنحقيق السلام .

على هذا النحو انتهت جولة المباحثات الثانية بتأكيد انعدام
أى أمل فى الحصول على استجابة اسرائيلية لنداء السلام ، بل
وتأكيد اصرار اسرائيل على السير فى طريق الحرب ، حيث كسفت
كل المباحثات التى أجرتها حكومة اسرائيل مع المبعوث الأمريكى ،
عن انها قد جعلت لمسألة الحصول على السلاح الأولوية القصوى
لاهتماماتها .

ونظرا لأن الاعداد للمرحلة التالية كان يستلزم اجراء
مناقشات فى الولايات المتحدة على أعلى مستوى ، فقد قرر أندرسون
العودة الى واشنطن ، واخبار الطرفين المصرى والاسرائيلى بأنه
سيعود الى المنطقة بعد أسبوع واحد لاستئناف محادثات
السلام (٨١) .

وفى نهاية شهر فبراير بدأت الحكومة الأمريكية فى الاعداد
للمرحلة الثالثة والأخيرة للمحادثات بارسال خطابات من قبل
الرئيس ايزنهاور الى كل من عبد الناصر وبين جوريون تخبرهما
بأن أندرسون سيعود الى المنطقة فى خلال أيام لاستئناف المحادثات
معهما . وقال ايزنهاور فى رسالته لبن جوريون ، ان طلب اسرائيل
بخصوص الحصول على السلاح يلقى اهتمامه الشخصى (٨٢) .
وصرح ايزنهاور فى رسالته لعبد الناصر باهتمامه الشديد بمتابعة

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٨١)
to the Dept of State, Athens, Feb. 3, 1956 No, 72.

F.R.U.S 1955-1957. Vol. XV. Letter From President (٨٢)
Eisenhower to the Prime Minister Ben Gurion, Washington,
Feb. 27, 1956.

المفاوضات التي تجرى فى القاهرة بشأن السد العالى (٨٣) .

وفى أوائل مارس وصل أندرسون الى القاهرة ، وكان اول لقاء بينه وبين جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وعلى صبرى فى ٤ مارس ١٩٥٦ . وأهمية تلك الجلسة ترجع الى ما تم فيها من كشف للأوراق والمواقف بوضوح تام ، فطرح كل طرف الموضوعات التى يعطىها أولوية ، وحاول ان يدفع الطرف الآخر الى العمل على تحقيقها .

فتحدث عبد الناصر عن حلف بغداد ، وأفاض فى سرح فلقه العميق بسبب هذا الموضوع ، ونحدث أندرسون عن نسوية النزاع العربى / الاسرائيلى وحاول ان يفتح عبد الناصر بأن ذلك مجال مناسب لممارسة الزعامة المصريه وبأن قيام عبد الناصر بهذا الدور سيكون له دلالة كبرى على قدراته على تولى الزعامة العربية . وأكد عبد الناصر ان قلقه بشأن مسألة التسوية مع اسرائيل سسيقل بشكل كبير « اذا ما أزيل هذا الخطر عن ظهره » . وهنا سأل أندرسون عبد الناصر بشكل صريح ومحدد اذا كان سسيتحرك لتسوية النزاع مع اسرائيل اذا ما أصبح واثقا من انه لن يكون هناك أية جهود لضم دول عربية أخرى للحلف ، فرد عبد الناصر على الفور بالايجاب . فعرض عليه أندرسون ان تقدم له الولايات المتحدة تأكيدا بشأن تلك المسألة ، مقابل تأكيد من جانبه بأنه سيعمل على الفور على تحقيق تسوية مع اسرائيل . وبينما لم تصل المناقشة حول هذه النقطة الى حد الالتزام الفعلى ، فان عبد الناصر قد وافق على ان هناك امكانية للاتفاق (٨٤) .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Letter From President (٨٢)
Eisenhower to the prime Minister Nasser, Washington, Feb.
27, 1956.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٨٤)
to the Secretary at Karachi, Cairo March 5, 1956, No. 110.

لقد أصبح واضحا ان حل قضية النزاع العربى / الاسرائيلى أصبح رهبا يحل قضية حلف بغداد ورعاية العالم العربى . وأدرك أندرسون ان تحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة يرتبط بتحقيق المصالح المصرية فيها، فقد « بدا واضحا ان عبد الناصر كان منشغلا فى كل المحادثات التى أجراها مع الجانب الأمريكى بموضوع حلف بغداد أكثر من أى شىء آخر » (٨٥) .

وهكذا عادت المحادثات الى نقطة البداية ، ونساءل أندرسون فى برقيته الى دالاس عن التأكيدات التى يمكن تقديمها لعبد الناصر بشأن مسألة نجمبند حلف بغداد ، مقابل الحصول على تأكيدات من عبد الناصر بالسعى الجاد لتحقيق تسوية النزاع مع اسرائيل (٨٦) .

غير ان الجانب الأمريكى لم يلبث ان فوجىء فى الجلسة التى عقدت فى اليوم التالى بتغير حاسد ومفاجىء فى موقف جمال عبد الناصر ، وصل الى حد تراجع الدور المصرى فى عملية السلام .

فلقد رفض عبد الناصر ان يجمع بمبعوث اسرائيل قبل الاتفاق مع الولايات المتحدة على خطة عمل لحل المشاكل التى تعانى مصر منها فى المنطقة ، وقبل التوصل الى حل لنقاط الخلاف الأساسية بين مصر واسرائيل . وسأله أندرسون اذا كان يقبل الاجتماع بمواطن أمريكى يهودى فرفض عبد الناصر قائلا « انه سيظل يهوديا » (٨٧) . وبذلك أغلق عبد الناصر نمسا ما باب إمكانية الاجتماع المباشر مع اسرائيل فى أى شكل من أشكاله .

Ibid.

(٨٥)

Ibid.

(٨٦)

F.R.U.S. 1955-1957 Vol. XV. Message From R. Anderson (٨٧)
to the Secretary of State at Karachi, Cairo, March 6, 1956.
No. 111.

ثم لم يلبث عبد الناصر ان طرح موقفا يخرج عي اطار كل الحسابات الأمريكية عندما صرح بأن من الصعب على مصر القيام بمبادرة رسمية للصلح مع اسرائيل ، ومن ثم فانه لن يستطيع تقديم التسوية التي سيتم التوصل اليها مع اسرائيل الى الدول العربية باعتبارها تمثل أفكاره وآراءه الشخصية ، وانما ينبغي أن يقوم طرف خارجي مناسب بمهمة تقديم مقترحات التسوية الى كل من مصر والدول العربية الأخرى للنظر فيها .

ورد أندرسون ، الذي فوجيء بموقف عبد الناصر ، بقوله « ان ذلك عنصر جديد ، وقد كما حتى الآن نعتقد ان مصر ستتكفل بتحقيق موافقة عربية على تسوية تتضمن المبادئ التي هي قد وافقت عليها » .

وحاول أندرسون ان يفنع عبد الناصر بأن تتولي مصر مركز الزعامة وقيادة الدول العربية في مسألة تسوية النزاع العربي / الاسرائيلي ، ورد عبد الناصر بقوله « أنتم تتحدثون باستمرار عن المشاكل مع اسرائيل كما لو كانت مشاكلنا نحن التي بحب علينا ان نحاول . انها في الواقع مشاكلكم أنتم وعلبكم وليس علينا ايجاد حلول لها . دورنا الوحيد هو ان نساعدكم في محاولة اقناع الدول العربية بالموافقة على تسوية متفق عليها . اننا نريد مناقشة السياسات المصرية والأمريكية في المنطقة ، وعلبكم أنتم ايجاد الوسائل المجدية لمواجهة مشكلة عدوانة الاسرائيليين » (٨٨) .

وبهذا الشكل سحب عبد الناصر يده من مبادرات التسوية ، وأعلن موقفه بصراحة تامة بقوله « أنا لا أريد ان أخاطر بمستقبلي

ومستقبل بلدى فى أية ظروف مناسبة لحادث الملك عبد الله « (٨٩) ،
وقال عبد الناصر « أنا لا أستطيع أن أقود الدول العربية فى هذا ،
والا سأقضى على زعامتى » (٩٠) . وبذلك قضى عبد الناصر على
كل ما كان لدى الولايات المتحدة من أمل فى إمكانية استخدام
زعامة القومية ونأثيرها على العالم العربى لتحقيق تسوية للنزاع
العربى / الاسرائيلى .

ولم يجد أندرسون لذلك النحول المفاجيء الذى طرأ على
موقف عبد الناصر من تفسير سوى تخوفه من تأثير محادثات السلام
على المحادثات العربية ، التى كانت تدور فى ذلك الوقت بين
عبد الناصر والملك سعود وشكرى الفوتلى فى القاهرة ، لعقد
اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والسعودية وسوريا (٩١) .

وهو نفس منطقى ، تنأكد صحته مما قاله عبد الناصر
لأندرسون ، أثناء محاولة أندرسون اقناعه بأنه يستطيع تحقيق
زعامة القومية من خلال اتخاذه موقفا قياديا للدول العربية الأخرى
للاستجابة لتسوية النزاع العربى / الاسرائيلى ، عن ان دخوله
كشريك كامل فى مفاوضات تسوية النزاع سيسببه تأييد الرأى
العام العالمى ، ولكنه سبفقد تأييد العالم العربى (٩٢) .

وعلى كل ، فحما لاشك فيه ، ان عبد الناصر قد وضع فى
حساباته ان عمله سيلقى معارضة الرعماء العرب ، الذين لم يكونوا

(٨٩) وكان الملك عبد الله قد اغتيل عندما انتشرت أنباء اتصاله بالاسرائيليين
واتجاهه نحو الصلح معهم .

Ibid. (٩٠)

Ibid. (٩١)

(٩٢) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson
to the Acting Secretary of State, Athens, March 7, 1956.
No. 117.

فى ذلك الحين قد وصلوا بعد الى مرحلة استئناف الجهد الذى يدفعهم الى التسليم بالسلام مع اسرائيل ، وسيصدم السعوب العربية الى النصف به وعلقت آمالها الوطنية عليه ، بعد ان أثار فى نفوسهم الأمل فى امكانية استرداد الحقوق العربية فى فلسطين ، بجمع شمل العرب ومواجهة اسرائيل .

وسلق حسابات عبد الناصر فى جزء مهسا ، بموقفه من قضية السلام مع اسرائيل ، وهنا نلاحظ ان عبد الناصر ، وان كان لا يوجد لديه فى تلك المرحلة أدنى نية للورط فى حرب مع اسرائيل ، كما أوضحت التصريحات التى أدلى بها فى كل جلسات المحادثات التى أجراها مع أندرسون ، الا أن قضية السلام فى حد ذاتها لم تكن تحتل مساحة مهمة فى فكر عبد الناصر فى ذلك الوقت ، ولم تمثل بالنسبة له هدفا سياسيا ، يتبناه ويسعى الى تحقيقه ، وانما كانت بالنسبة له الطريق الى الوفاق مع الغرب ، الذى كان خطوة ضرورية لابد منها لتحقيق الزعامة القومية التى كان يحلم بها ، والتى تصدرت أولويات اهتمامه .

ويرجع موقف عبد الناصر من قضية السلام الى أن امكانية قيام اسرائيل بهجوم على مصر لم تكن تسبب له قلقا فى ذلك الوقت ، فبرغم الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة على الحدود المصرية ، لم يتوقع عبد الناصر ان يتطور الأمر الى حرب ، فلقد كان يعتقد - وفقا لما ذكره أندرسون - ان المصلحة الأمريكية تقتضى عدم قيام حرب فى المنطقة ، وان التأثير الأمريكى على اسرائيل نتيجة للعلاقات الخاصة بينهما كاف لمنعها من شن حرب ضد مصر (٩٣) .

FRUS 1955-1957, Vol. XV. Message From R. Anderson (٩٣)
to the Secretary of State at Karachi, Cairo, March 6,
1956. No. 115.

وعلى الرغم من أنه قد أصبح واضحا تماما بالنسبة لاندرسون « ان أية محادثات مع عبد الناصر لن تكون مثمرة » ، بعد ان اصبح ان اقناعه بقيام مصر بدور الشريك الكامل في تسوية النزاع ليس ممكنا ، الا أنه قد طلب في نهاية الجلسة اجراء محادثات اضافية قبل سفره الى اسرائيل ، الذي كان محدد له يوم ٧ مارس ، من أجل ان يترك الأبواب مفتوحة أمام امكانيات تجديد التحرك نحو تسوية . ووافق عبد الناصر على عقد جلسة في صباح اليوم الثاني (٩٤) .

غير ان الجانب الأمريكي ، بعد أن أعاد حساباته على ضوء المتغيرات التي حدثت في الموقف المصري ، اتجهت خطته نحو العمل على تحميل عبد الناصر مسؤولية فشل المحادثات . ومن هنا بادر أندرسون بمقابلة على صبرى في صباح ٦ مارس ، ليقول انه وان كان يسعه أن يجتمع مع عبد الناصر ، الا أنه لا يوجد لديه أية مقترحات أخرى ، غير التي قدمها من قبل ، وأضاف أندرسون قائلا ، انه سيكون ممتنا اذا ما رغب عبد الناصر في اجراء محادثات اضافية ، واذا ما كان لديه مقترحات ايجابية لاحتراز تقدم نحو التسوية ، ويود مناقشتها معه (٩٥) .

بذلك قام أندرسون بمحاولة هجومية لالقاء الكرة في الملعب المصري ، انتظارا لرد الفعل ، فاما قبولا يذلل العقبات التي اعترضت طريق التسوية ، واما رفضا تتحمل مصر به تبعات عملها .

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٩٤)
to the Secretary of State at Karachi, Cairo, March 6, 1956.
No. 111.

F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV. Message From R. Anderson (٩٥)
to the Acting Secretary of State, Athens Cairo, March 7,
1956. No. 117.

ولم ينتبه عبد الناصر لابعاد تلك المناورة السياسية ، فأرسل على صبرى بعد ظهر نفس اليوم ، ليبلغ أندرسون بأنه « لا يوجد لدى عبد الناصر مقترحات اضافية أو موضوعات يستلزم المناقشة » (٩٦) . وكان معنى ذلك ان عبد الناصر يخلق بمسأبة الوساطة الأمريكية .

وبذلك انقلب الوضع رأسا على عقب ، وأصبحت مصر ، وليست اسرائيل ، هي المسئولة عن فشل محادثات السلام ، وألقت الولايات المتحدة على مصر مسئولية تعنت اسرائيل ، مع كل ما يترتب على ذلك من تبعات .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو : لماذا اندفع عبد الناصر الى المبادرة بتحمل مسئولية فشل المحادثات ، مع ان كل شواهد الموقف الاسرائيلى كانت تشير الى قدر من التعنت والتشدد من جانب اسرائيل ، يكفى لتحطيم أية محادثات ؟

وفى ضوء هذا السؤال يتبين ان التسرع فى انهاء المحادثات من جانب عبد الناصر قد أعطى لاسرائيل الفرصة لتأكيد صحة ادعاءاتها بأن مصر لا تريد السلام ، وبالتالي لتبرير اصرارها على السبر فى طريق الحرب والعدوان .

ففى ٧ مارس سمسافر أندرسون الى اسرائيل ، واجتمع بين حوريون وشاريت فى ٩ مارس ، حيث عرض أندرسون نتائج زيارته لمصر ، ثم طرح أندرسون على المسئولين الاسرائيليين فكرة مواصلة السير فى عملية السلام على أساس تقديم مشروع سلام

أمريكي جاهز للحكوميين المصرية والإسرائيلية (٩٧) .

ورد بن جوريون على اقتراح أندرسون بقوله « يستطيعون مواصلة جهود بعثكم ، اذا كم تريدون مواصلتها ، ولكن الشيء الوحيد الذي ينبغي ان أوليه اهتمامي الآن هو دفاع اسرائيل وأمن شعبها » وأعلن بن جوريون بوضوح تام ان هدفه القادم سيكون إعادة تقييم مواقفه ، وانه لن يدع الآمال الناتجة عن هذه البعثة تحركه بعد الآن . وانهم بن جوريون بعثة أندرسون بأنها قد عملت ضد مصالح اسرائيل ، بسفيرها وقنا اضافيا لمصر ، لاستيعاب الأسلحة السوفينية وأضاف بن جوريون قائلا « ان المشكلة لم تعد مشكلة تحقيق السلام في المستقبل القريب وانما كيفية تفادي الحرب » . وأكد بن جوريون ان ذلك يمكن تحقيقه فقط ببناء قوة دفاعه لاسرائيل كافية لمنع الاعتداء عليها (٩٨) .

وكانت تصريحات بن جوريون بمثابة اعلان واضح عن انصراف اسرائيل عن الحل السلمي وانجاهها للحرب ، وهو ما أكدته شاريب لاندرسون بقوله « ان كل الطرق أصبحت تؤدي الى الحرب » (٩٩) .

وبذلك انتهت بعثة أندرسون بفشل دريع ، بعد ان أثبتت عدم امكانية تحقيق مشروع السلام الأمريكي / البريطاني « ألفا » ولم تسفر عن أى نتيجة سوى انقلاب الولايات المتحدة والغرب ضد مصر ، وتعميق الصراع بين مصر واسرائيل .

F.R.U.S. 1955-1957 Vol. XV Message From R. Anderson (٩٧)
to the Secretary of State at New Delhi, Tel Aviv, March 9,
1956 No. 121

Ibid.

(٩٨)

Ibid.

(٩٩)

مبادرة يارنج بين السلام والحرب

د . عبد العظيم رمضان

نقطة البدايه فى الكلام عن مبادرة يارنج ، هى حرب يونيه ١٩٦٧ وما ترنب عليها من هزيمة ساحقة منيت بها القوات المصرية فى سيناء ، والقوات السورية فى الجولان ، والقوات الأردنية فى الضفة الغربية .

قبل هذه الحرب كانت القضية الفلسطينية تحتل مكان الصدارة فى اهتمامات مصر والدول العربية المحيطة بإسرائيل ، وكانت هى أصل المزاع ، فإسرائيل لم توجد الا لأن فلسطين قد اختفت من الوجود ، وعودة فلسطين الى الوجود لا تنحقق الا بإخفاء إسرائيل من الوجود . وهذا هو ما عبر عنه الدكتور فاير صايغ بقوله : « ان إسرائيل موجودة لأن فلسطين قد منعت من أن توجد . فوجود إسرائيل يكمن فى عدم وجود فلسطين » . ومن هنا فامت السياسة العربية على ضرورة إزالة إسرائيل حتى تعود فلسطين الى الوجود .

على أن حرب يونيه ١٩٦٧ أنت بمتغير جديد ، هو احتلال إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ، وبذلك تفاقت المشكلة وتعقدت ، لأن الأراضى الجديدة التى احتلت تنتمى لثلاث دول هى مصر وسوريا والأردن ، وبعضها واقع تحت إدارتها ، وهذه

الدول لها حدود معترف بها دوليا ، يضمنها القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق الدولية ، كما أن لهذه الدول جيوشا وعلاقات دولية وشعوبا تحكمها ، ولذلك لا تستطيع برك اسرائيل تحتل تلك الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو ١٩٦٧ طويلا حتى لا تؤثر على مصالحها وهيبتها ، ومن هنا غيرت أولويات الصراع العربي الاسرائيلي ، فتراجعت القضية الفلسطينية الى المقام الثاني ، وتقدمت قضية تحرير الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل الى المقام الأول . ولهي الوقت نفسه اختفت قضية ازالة اسرائيل من الوجود ، وتقدمت قضية ازالة آثار العدوان .

وهذا هو ما عبر عنه قرار مجلس الأمن المشهور رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، الذي تضمنت نصوصه « احترام السيادة والحدود الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة ، وحققها في أن تعيش آمنة في نطاق حدود غير مهددة باستخدام القوة » ، وذلك في مقابل انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة - أو كما عبر عنها القرار « أراض عربية محتلة » .

وقد برر عبد الناصر قبول هذا التغيير في اسرانية مصر تجاه اسرائيل ، وقبوله بالوجود الاسرائيلي في مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧ بقوله : « بعد نكسة ٥ يونيو ونتائجها الخطيرة المحزنة بالنسبة لأمتنا العربية ، فقدنا الحرة الأكبر من قواتنا العسكرية ، ولم يكن عندنا بديل عن الحل السلمي ، اذ لم يكن عندنا قوات مسلحة تستطيع أن نعتمد عليها » .

على أن عبد الناصر فرق بين قضيتين : الأولى قضية ازالة آثار العدوان ، والثانية القضية الفلسطينية . وبالنسبة للقضية الأولى فقد اعبر اعترافه بالوجود الاسرائيلي كافيا كئمن لانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، أما بالنسبة للقضية الثانية ، وهي القضية

الفلسطينية ، فقد قرنها بالسلام مع اسرائيل ، وبمعنى آخر أنه اعتبرها الأصل في قضية السلام .

وقد عبر عبد الناصر عن ذلك في حديث له مع سولز برجر في ٢٦ فبراير ١٩٦٩ بقوله : « اذا اسنطعنا حل كل من مشكلة الأراضي المحتلة ومشكلة لاجئي فلسطين معا ، فان ذلك سوف ينتهي الى تسوية سلمية ، ولكن اذا سويت مشكلة الأراضي المحتلة فقط ، وأهملنا الجانب الآخر ، فلن يكون هناك سلام » .

وهنا نلاحظ أن عبد الناصر يستخدم في وصف الفلسطينيين اسم « اللاجئين » . ويرجع ذلك الى أن نصسوره لحل القضية الفلسطينية كان يقوم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في دوراتها المنعقدة في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٦٦ ، وهي التي تفضى بحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم .

ونلاحظ أن فكرة قيام الدولة الفلسطينية لم تكن قد بررت الى الوجود ، اذ لم نعرف منظمة التحرير الفلسطينية وقتذاك بالقرار رقم ٢٤٢ ، على أساس أنه لم يتضمن حل المسكلة الفلسطينية ، وكان هدفها هو قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية على أرض فلسطين التي يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في الحقوق - وبالتالي لم يكن ثمة أساس لفكرة قيام الدولة الفلسطينية بمعناه الحالي الذي يشتمل - بالضرورة - على قبول وجود الدولة الاسرائيلية .

والمهم هو أنه كان من الطبيعي أن يسنمل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ على تعيين أداة منفذة له نعمل على تحقيق شروطه ، وقد تمثلت هذه الأداة في جوناو يارنج ، الذي نص القرار على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيينه كممثل خاص له للذهاب الى الشرق الأوسط ، لاجراء اتصالات مع الدول المعنية ،

من أجل الوصول الى اتفاق ، والمساعدة فى الجهود الرامية الى تحقيق حل سلمى مقبول وفقا للنصوص والمبادئ الواردة فى القرار .

كان جونار يارنج فى ذلك الحين سفيرا للسويد فى الاتحاد السوفيتى ، حين عينه السكرتير العام للأمم المتحدة ممثلا خاصا له لتنفيذ قرار مجلس الأمن . وقد أبلغ مصر بهذا التعيين ، فردت مصر يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ بأنها « ترحب باستقبال مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج ، وانها على استعداد للتعاون معه » .

وفى الفترة من صدور قرار مجلس الأمن الى مارس ١٩٦٩ ، قام جونار يارنج بزيارة عواصم الدول المعنية فى النزاع ، كما قام بسلسلة من الاتصالات مع حكومات الدول الكبرى المهتمة بالنزاع ، كما قام بزيارة عواصم دول الشرق الأوسط أكثر من مرة ، وذلك قبل أن يستطیع التقدم فى مارس ١٩٦٩ بقائمة من الأسئلة الى الحكومات المعنية ، (مصر والأردن واسرائيل) بغية توضيح أحكام القرار رقم ٢٤٢ بناء على اجابات هذه الحكومات .

وقد أوضحت هذه الاجابات مدى الاختلاف الجذرى الواقع بين الجانبين العربى والاسرائيلى ، ليس فقط فى تفسير قرار مجلس الأمن السالف الذكر ، وانما فى فهم مهمة السفير يارنج نفسها . فبينما اعتبر الجانب العربى مهمة يارنج منحصرة فى العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وبخاصة أهم فقرة من فقرانه ، وهى الاشراف على عملية انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة - فقد اعتبر الجانب الاسرائيلى مهمة يارنج مفصولة على النمهد لتنظيم اللقاء بين الدول المعنية لكى تتفاوض بعد ذلك مباشرة .

والمهم هنا هو التنازلات التى قدمتها مصر فى أجوبتها ، لأول مرة منذ نشأة الصراع العربى الاسرائيلى . فقد أبدت موافقتها على

التعهد بانتهاء حالة الحرب ، وأيضا تعهدا باحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي ، وقبلت صراحة حق كل دولة في المنطقة في أن تعيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها . كذلك قبلت مبدأ حرية الملاحة في الممرات المائية في المنطقة .

على أن مصر قررت ذلك كله بانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة نتيجة عدوان ٥ يونية ١٩٦٧ ، وتنفيذها بنود قرار مجلس الأمن ، وأوضحت أن المقصود بتنفيذ قرار مجلس الأمن من ناحية اسرائيل أنه يشمل ، الى جانب الانسحاب الكامل ، الوصول الى نسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

أما اجابات اسرائيل ، فقد كان العامل المشترك فيها هو عدم ضمنها أى التزام مسبق من جانب الحكومة الاسرائيلية ، وافترضها التوصل الى معاهدات صلح قبل انسحاب أية قوة اسرائيلية ، وافترضها ضمنا ان هذا الانسحاب لن يكون كاملا . كما أنها حاولت التنصل من أية مسئولية منفردة عن حل مشكلة اللاجئين .

وفد كان من أهم أوجه الخلاف التي نكتشفت خلال الاجابات السابقة ، هو ما تعلق بفكرة عقد معاهدة سلام بين الأطراف المعنية ، فبينما كانت اسرائيل ترى أن السلام يجب أن يجسد في معاهدات سلام ثنائية بينها وبين كل دولة عربية على حدة ، كانت مصر ترى أنه « بالنظر الى تجربتها السابقة مع اسرائيل ، والغاء الأخيرة أربع اتفاقات « اتفاقات الهدنة » ، فإنها تعتقد أن الوثيقة التي توقعها وتلتزم بمفوضاتها بتنفيذ التزاماتها ، يجب أن توجه الى مجلس الأمن ، على أن توقع اسرائيل أيضا وثيقة توجهها الى مجلس الأمن وتتعهد فيها بتنفيذ التزاماتها الناشئة عن قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

كان هذا هو الطور الأول من مهمة جوناو يارنج ، وكانت تلك
هى نتائجه ، وهى نتائج أفنعت عبد الناصر بأن فرصة عقد السلام
مع اسرائيل هى فرصة منعقدة تقريبا ، وأن ما أخذ بالقوة لن يسترد
الا بالقوة . ومن هنا أخذ يصعد نشاطه على الجبهة ، فارتفعت نسبة
قصف المدفعية المصرية النقبلة من ٧٢ فى المائة فى شهر مارس
١٩٦٩ ، الى ٣٥٦ فى المائة فى شهر ابريل ، ثم الى نسبة ٧٧ فى
المائة فى شهر يونية . ونكبت القوات الاسرائيلية فى خلال هذه
الاشهر خسائر جسيمة .

وفى مواجهة هذا التصعيد نصاعد الدعم الأمريكى لاسرائيل
بنسليمها طائرات الفانتوم سنة ١٩٦٩ ، وصعدت اسرائيل حرب
الاسنزاف باستخدام الطيران الاسرائيلى على الجبهة وفى العمق فى
الأراضى المصرية . وواجهت مصر ذلك بتدعيم شبكة دفاعها الجوى
بصواريخ سام ٢ وسام ٣ فى النصف الاول من سنة ١٩٧٠ ، ثم
فى النصف الأول من شهر يولية من ذلك العام حدث اسبوع تساقط
طائرات الفانتوم .

وازاء كل هذا التصاعد فى حرب الاسنزاف أعلنت الولايات
المحدة مبادرة رورز التى قبلها مصر ، ونقوم على أساس العوده
الى وقف اطلاق النار لمدة محدودة ، تقوم الأطراف المعنية خلالها
بالتوصل - نحت اسراف السفير جوناو يارنج - الى الخطوات
التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

على أن اسرائيل لم تلبث أن تعللت بنقل عبد الناصر الصواريخ
المصرية الى داخل منطقة وقف اطلاق النار ، لسحب مندوبها من
محادثات يارنج يوم ٦ سبتمبر ١٩٧٠ . ولكنها عادت فأعلنت
عودتها مرة ثانية يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ . وفى يوم ٥ يناير ١٩٧١
أعلن يوثانت ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، رسميا عودة مبعوثه
الشخصى لاسنثاف مهمته .

وفي يوم ٨ فبراير ١٩٧١ ، وبعد جولة للمبعوث الدولي يارنج بدأت منذ ٥ يناير ، تم فيها استكشاف وجهة النظر الاسرائيلية ، قام بخطوة مهمة تمتلئ في توجيهه لمصر واسرائيل مذكرتين مهمتين . كان الهدف منهما الحصول على التزامات من كل من الطرفين أساسية كمقدمات للوصول الى تسوية سلمية في المستقبل . كما عبر عن أمله في أن تصبح الالتزامات التي تربط كل من مصر واسرائيل نفسها بها أساسا لبنود اتفاقية السلام المطلوبة دوليا وعربيا .

وقد طلب يارنج في مذكرته الى الحكومة الاسرائيلية ما يلي :

الالتزام بسحب قواتها من الأراضي المحتلة التابعة للجمهورية العربية المتحدة الى خط الحدود الدولية السابق بين مصر وفلسطين في عهد الاندباب البريطاني ، على أن يرافق الانسحاب الاجراءات الآتية :

- (أ) اقامة مناطق منزوعة السلاح .
- (ب) ترتيبات أمن عملية في منطقة شرم الشيخ ، تضمن حرية الملاحة في مضائق تيران .
- (ج) حرية الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس .

كما طلبت المذكرة المقدمة الى مصر الالتزام والتعهد بالدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل ، على أن تبين مصر لاسرائيل بكل وضوح اعترافها وقبولها بالأمور الآتية :

- (أ) انتهاء كل ادعاء حول حالات العداء بين الطرفين .
- (ب) الاعتراف باستقلال كل طرف واحترامه .
- (ج) الاعتراف بحق كل طرف في الحياة داخل حدود آمنة ومعترف بها ، واحترام هذا الحق .

« د » قبول كل طرف مسئولية القيام بكل ما في وسعه لضمان عدم انطلاق أية أعمال عدوانية من أراضيها ضد دولة الطرف الآخر وشعبها وممتلكاتها .

« هـ » النعهد من قبل الطرفين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

كانت مصر في ذلك الحين قد انتقلت من حكم الرئيس عبد الناصر الى حكم الرئيس السادات ، الذي أراد اناحة الفرصة لجهود السلام ، وقدم بالفعل مبادرة في ٤ فبراير ١٩٧١ - أى قبل مذكرة يارنج بأربعة أيام - دعا فيها الى الانسحاب الجزئى واعادة افتتاح قناة السويس كخطوة أولى نحو التسوية الشاملة .

ومن هنا كان موقف الرئيس السادات ايجابيا من مبادرة يارنج . فقد تعهد بالآتى :

١ - ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس ، وفقا لاتفاقية القسطنطينية سنة ١٩٨٨ .

٢ - ضمان حرية الملاحة فى مضائق تيران وفقا لمبادئ القانون الدولى .

٣ - القبول بوضع قوة سلام دولية فى شرم الشيخ .

كما نصت المذكرة المصرية على أنه بغية ضمان التسوية السلمية والسيادة الاقليمية لكل دول المنطقة فان مصر تقبل ما يلى :

« أ » اقامة مناطق مجردة من السلاح على طرفى الحدود .

« ب » انشاء قوة سلام تابعة للأمم المتحدة تسهم فيها الدول الدائمة فى مجلس الأمن .

وطالبت المذكرة المصرية اسرائيل فى مقابل ذلك الالتزام
يسحب قواتها المسلحة من سيناء وغزة ، وتحقيق تسوية عادله
لمشكلة اللاجئين وفما لقرارات جمعية الأمم المتحدة .

وقد لقي الجواب المصرى نرحيبا كبيرا فى ذلك الحين على
المستوى العالمى ، بما ذهب اليه من تنازلات لم يكن مبعثها سوى
الرغبة الحقيقية فى افرار السلام . ولكن هذه المحاولة السلامية من
حانب مصر لقبت التعنت والصلف الاسرائيلى على النحو الآنى :

أولا : تجاهلت اسرائيل مذكرة يارنج ، معنبرة اياها بجاوزا
منه لمهمته ، رغم أن السكرتير العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية
الأمريكية صرحا فى ذلك الحين بأنه من حقه طبقا لكتاب تفويضه ،
القيام بأية مبادرة يرتئونها لانجاح مهمته .

ثانيا : بدلا من الرد على مذكرة يارنج ، قدمت اسرائيل اليه
ردا على المذكرة المصرية السالفة الذكر فى يوم ٢٦ فبراير ١٩٧١
ليقوم بنوصيلها للجانب المصرى . وفى هذه المذكرة قدمت شروطها
لاقرار السلام ، على النحو الآتى :

فقد رحبت اسرائيل بما عبرت عنه مصر من استعدادها للدخول
فى اتفاقية سلام مع اسرائيل ، وقالت انها مستعدة لاجراء مفاوضات
حول كافة النقاط المتعلقة بهذه التسوية السلمية ، ولكنها ترى أن
اتفاقية السلام مع مصر يجب أن تشمل ، فيما تشمل ، ما يلى :

١ - قرار معلن وصريح باعتبار النزاع بين الجمهورية العربية
واسرائيل منتهيا بشكل قاطع ، وانهاء كل ادعاءات الحرب
وحالاتها ، وكل الأعمال العدوانية بين الطرفين .

٢ - الاعتراف بسيادة اسرائيل وحصانة أراضيها واستقلالها
السياسى واحترامه .

٣ - الاعتراف بحق اسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، تعينها اتفاقية السلام ، واحترام هذا الحق .

٤ - تحمل مسئولية ضمان عدم وقوع أى عمل حربي أو أى عمل من أعمال العنف من قبل أى منظمة أو جماعة أو فرد في أراضي الجمهورية العربية المتحدة ضد شعب اسرائيل أو قواتها المسلحة أو ممتلكاتها .

٥ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاسرائيل .

٦ - تعهد صريح بضمان حرية المرور للسفن والبضائع الاسرائيلية في قناة السويس .

٧ - انتهاء الحرب الاقتصادية بكل مظاهرها ، بما في ذلك المقاطعة ، وانتهاء كل تدخل في مجرى العلاقات الدولية الطبيعية لاسرائيل .

٨ - عدم اشتراك مصر في أية أحلاف معادية لاسرائيل . وحظر وجود أية قوات عسكرية لطرف ثالث في حالة عداء مع اسرائيل . وعلى اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة الدخول في اتفاقية سلام يعبر عنها بمعاهدة ملزمة وفقا للقوانين والطرق الدولية المألوفة . وتحتوى المعاهدة التعهدات المذكورة أعلاه .

وبالنسبة لانسحاب من الأراضي المصرية ، نصت المذكرة الاسرائيلية على انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من خط وقف إطلاق النار بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة الى الحدود الآمنة والمعترف بها والمفوق عليها والتي سيجرى تقريرها في اتفاقية السلام . ان اسرائيل لن تشجب الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ !

وهذه العبارة الأخيرة التي ترد لأول مرة في وثيقة رسمية ، يمكن اعتبارها ردا على مذكرة يارنج في ٨ فبراير التي طلب فيها من إسرائيل التعهد بالانسحاب من كافة الأراضي المصرية ، بما في ذلك طبعاً شرم الشيخ . وقد عادت جولدا مائير فأكدت هذه العبارة في شكل مفصل في خطابها أمام المؤتمر الوطني لحزب العمال الاسرائيلي الحاكم يوم ٤ ابريل ١٩٧١ ، فقالت ان اسرائيل لن تتخلى عن القدس والجولان وشرم الشيخ ، وانها ترفض ضمانات الدول الكبرى ، وترفض الضمانات الدولية للحدود الآمنة المعترف بها ، بما في ذلك فكرة القوات الدولية على الحدود !

أما بالنسبة لحقوق شعب فلسطين ، فقد ورد بالمذكرة الاسرائيلية هذه الفقرة : « فيما يتعلق بمسألة اللاجئين ، ودعاوى الطرفين في هذا الخصوص ، فان اسرائيل مستعدة للتفاوض مع الحكومات المعنية مباشرة حول : (أ) دفع تعويضات عن الأراضي والممتلكات المتروكة . (ب) المشاركة في وضع خطة لإعادة توطين اللاجئين في المنطقة . ومتى تم الاتفاق بين الطرفين على واجباتهما نحو تسوية قضية اللاجئين ، لا يعود لأي طرف من الطرفين مطالب من الطرف الآخر تتناقض مع سيادته » .

ولفضلاً عن ذلك ، فقد أوضحت رئيسة وزراء اسرائيل ليانج في بداية جولته المذكورة ، أن اسرائيل لن تبحث بالتفصيل في أي قضية من القضايا المتعلقة بالحدود والانسحاب ، الا بعد أن تتأكد من توفر نية جديّة لدى الجانب العربي لتحقيق سلام حقيقي ، كالسلام القائم بين دول العالم . ومعنى ذلك أن حل نقاط التسوية لن يتم في خطوط متوازية ، بل وضعت اسرائيل سلماً للأولويات ، بحيث لا يبدأ في بحث مسألة الانسحاب والحدود الا بعد الاتفاق على معنى السلام . وعندما قدم يارنج مبادرته يوم ٨ فبراير ١٩٧١ سارغت النواثر السياسية الرسمية في القدس الى التأكيد بأن

اسرائيل تبصر على الالتزام بالأولويات السالفة الذكر ، وهي البحث في جوهر السلام أولا ، ثم ، وفي مرحلة متأخرة يأتي البحث في تفاصيل الحدود والانسحاب . أى على العكس من موقف مصر التي كانت ترفض بحث أى شئ إلا بعد صدور تعهد اسرائيل بالانسحاب من كل المناطق المحتلة .

ومن هذا العرض السريع للمحاولة التي خاضتها مصر لاقرار السلام مع اسرائيل ، ينضح أن هذا السلام - حسب المواصفات الاسرائيلية التي تصر عليها - يكلف مصر وشعب مصر الآتى :

١ - الوجود الاسرائيلي في شرم الشيخ .

٢ - الوصاية على سياسة مصر الخارجية ، حيث تسترط اسرائيل ألا تدخل مصر في أية اتفاقيات مع أى دولة اذا كانت اسرائيل تعتبرها معادية . ويسبب هذا النص الاسرائيلي في ذلك نص المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ الذي ألزم مصر ألا تتخذ في علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة مع بريطانيا ، وألا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة .

٣ - سقوط كل الحواجز الاقتصادية بين مصر واسرائيل بما يعنيه ذلك من استباحة السوق العربية بواسطة الاقتصاد الاسرائيلي . وقد عبرت جولدا مائير عن ذلك بقولها في إحدى المقابلات الصحفية : ان السلام بالنسبة لها يعنى أن تتمكن من الذهاب في أى وقت الى أسواق القاهرة ، لتشتري حاجياتها ، ان هي أرادت ذلك .

ومن هذا العرض ينضح أن السلام الذي عرضته اسرائيل على مصر ، ردا على مبادرة يارنج ، يكلف مصر احتلال جزء من أراضيها ، بعد أن أعلنت الحكومة الاسرائيلية انها « لن تنسحب الى خطوط

ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ « - وذلك لأول مرة فى وثيقة رسميه دولية ! - فصلا عن الوصاية على سياستها الخارجية ، وفتح أسواقها - فى ظل هذه الهيمنة - للمنتجات الصناعية الاسرائيليه . فضلا عن الاعتراف بها من جانب مصر ، وتأمين هذا الاعتراف ، وتأمين حدودها ، وضمان حرية ملاحقتها ، ليس فقط فى مضائق تيران ، وانما فى قناة السويس أيضا . هذا بالإضافة الى رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل ، وانما المشاركة فى وضع خطة لاعادة توطينهم فى « المنطقة » - أى ليس فى اسرائيل ! واعتبار القضية الفلسطينية - بذلك - قضية تعويضات مالية !

وبذلك انتهت كل جهود السلام بين مصر واسرائيل فى اطار الأمم المتحدة ، فقد أعلن يارنج فى يوم ٢٢ ابريل ١٩٧١ سقوط مبادرته - أو على حد تعبيره الدبلوماسى « تأجيلها الى أجل غير مسمى » ! ومنذ ذلك الحين دخلت المنطقة فيما عرف باسم « حالة اللاسلم واللاحرب » ، وانفتح الباب الوحيد للتسوية السلمية ، وهو طريق الحرب - حرب أكتوبر ١٩٧٣ !

•• عبد العظيم رمضان

معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في مجال التطبيق

أعداد ١٠٠ د / صلاح العقاد

سوف نلاحظ على امتداد هذه الدراسة ظاهرة مهمة وهي أن المصريين نلقوا بحذر اجراءات تطبيع العلاقات مع اسرائيل في حين كان الجانب الاسرائيلي يسعى الى التوسع في التطبيق بقدر المستطاع ويمكن أن نستخلص مابين لتفسير هذه الظاهرة :

١ - كانت أجهزة الاعلام العربية وتوجهات التعليم لزمان طويل تردد المقولة التي ترى في الاسرائيليين وافدين اغتصبوا أرضا ليست من حقهم وحينما وافق عبد الناصر على القرار ٢٤٢ الذي يعنى الاعتراف بالوجود الاسرائيلي تم ذلك بشكل ضمنى ولكى يتحول الراى العام الى تقبل التعامل المباشر فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية يحتاج الى وقت لتغيير مفاهيمه حول الوجود الاسرائيلي أولا ثم نقبل هذا التعاون فى مرحلة تالية . وقد أدرك السادات المهندس الأول لعملية السلام كيف أنه قطع شوطا بعيدا فى وقت قصير فأقر بأنه استخدم اسلوب الصدمات الكهربائية ولم يكن الرئيس المصرى بحاجة الى تأهيل المصريين للخطوة التى اتخذها وأعلن عنها بشكل مفاجئ فى مجلس الشعب وهى الرحلة الى القدس بل انه لم يستشر مجلس الأمن القومى وإنما اقتصر التشاور على بعض خاصته وهو أمر يتمشى مع طبيعة الحكم الفردى .

٢ - أن الدولة العبرية تكونت في حقيقة الأمر على أساس هجرة وافدين والجيل الذي عاصر معاهدة السلام شهد في معظمه اسرائيل وهي تنتزع الأرض ولم تتوقف عمليات التوسع في مواقع أخرى من الأقطار العربية حتى بعد عقد معاهدة السلام مع مصر مما أعطى حجة للمعترضين على المضي في طريق التطبيع .

وخلال الفترة التي كانت حكومة السادات تتأهب فيها لعقد معاهدة السلام أحيا المنقفون جدلا حول هوية مصر فقد كاد هذا الموضوع أن يختفى منذ الخمسينيات على أساس اختيار القومية العربية أساسا لتحديد الهوية المصرية . فالذين تمسكوا بهذا المبدأ أخذوا يحدرون من المسيرة المنفردة في طريق النسوية بيد أن بعض منساهير الكتاب والمنقفين المصريين طرحوا من جديد النظرية القائلة بأن لمصر هوية وطنية متميزة ومن ثم فهي غير ملزمة بمسايرة توجهات الدول العربية الأخرى وقد افتتح توفيق الحكيم هذا الجدل على صفحات الجرائد منذ يناير ١٨٧٨ فكتب تحت عنوان حياد مصر مقالات دلت فيها على الفوائد التي سوف تعود على البلاد من وراء التزامها بالحياد .

وتبع الحكيم مفكر آخر له وزنه في الحياة الثقافية وهو الدكتور/ حسين فوزي الأديب وعالم البحار الذي عرف من قبل بدفاعه عن الوطنية المصرية المختلفة عن طبيعة المنطقة المحيطة بها . غير أن ما يلفت النظر هو نزول هذه القضية الفكرية بشكل مبسط الى الشارع المصرى فقد أثار اغتيال يوسف السباعي وزير الثقافة حينذاك في قبرص على يد مسلح فلسطيني في مايو ١٩٧٨ شعورا معاديا لارتباطات مصر العربية ولأول مرة خرجت مظاهرات تندد بالفلسطينيين وهكذا لقي السادات مناخا ملائما لمواصلة المباحثات مع اسرائيل دون معارضة مهمة . واستثمرت أجهزة الاعلام هذه الظروف فضربت على نغمة جديدة بتذكير الرأي العام المصرى كيف

أن الحروب من أجل القضية الفلسطينية أدت الى فقدان ١٠٠٠٠٠٠ مصري لأرواحهم وخسارة ٤٠ مليار من الجنيهات دون جدوى .

وليس هنا مجال تقييم انفاقتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام التالية لهما فقد مضى ذلك الوقت الذى اخلف فيه الآراء حول مقارنة المكاسب التى حققتها مصر بالنارلات التى قدمت فى سبيل تحقيق هذه المكاسب . فقد رأى دبلوماسى مل محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية ، على سبيل المثال ، أن الحسائر نرجح على ما حققته مصر من مكسب جوهري وهو الانسحاب من كل سبه جزيرة سيناء والعودة الى الحدود الدولية الفاصلة بين مصر وفلسطين ، وكان أهم اعتراض أثاره وزير الخارجية وأمثاله على الانفاقية هى أنها لم تربط بشكل واضح بين السلام مع اسرائيل وما يعن به ذلك من تطبيع العلاقات من جهة وبين تنفيذ الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى . بعبارة أخرى خشى بعض المصريين من أن نفسر معاهدة السلام على أنها صلح ممرد ، وبالنسبة حاول السادات خلال الفترة التى انقضت بين عقد اتفاقيتى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ وبين معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية الموقعة بواشنطن فى ٢٧ مارس سنة ١٩٧٩ أن يتلافى بقدر الامكان الفصل بين الأمرين حتى ان مدة الأشهر الثلاثة التى جددت لنوقيع اتفاقية السلام هضت دون نتيجة مما تطلب قيام الرئيس الأمريكى جيمى كارتر برحلة الى الشرق الأوسط تردد خلالها بين مصر واسرائيل للتغلب على نقاط الخلاف التى تحول دون التوصل الى اتفاق .

وقد شملت هذه الخلافات قضايا تتعلق بمفهوم الحكم الذاتى هل يؤدى فى نهاية الأمر الى حق تقرير المصير بما فى ذلك قيام دولة فلسطينية أم أنه مجرد حكم ذاتى ينطبق على السكان لا الأرض ويؤدى فى جميع الأحوال وخلال خمس سنوات الى حكم ذاتى فى اطار السيادة الاسرائيلية . واتسعت نقاط الخلاف فهل

تدخل القدس الشرقية ضمن منطقة الحكم الذاتى كما طلب المفاوض
المصرى أم تبقى المدينة موحدة باعتبارها عاصمة للدولة العبرية .
وهل يتوقف انشاء مستوطنات جديدة طوال الفترة الانتقالية أم
بجهد فقط لمدة ثلاثة أشهر . ومن سيمثل الفلسطينيين فى محادثات
الحكم الذاتى . . . الخ .

وتجنبنا لاختلاف عملية السلام النى بذلت من أجلها جهود طائلة
ترك لكل فريق أن يفسر موقفه بخطاب تفاهم الحق بالمعاهدة واتفق
على أن تستكمل مباحثات الحكم الذاتى خلال ١٢ شهرا تنهى فى
مايو سنة ١٩٨٠ وقد حل هذا الموعد دون النوصل الى اتفاق ولم
يفقد السادات الأمل ، ففى رحلته الأخيرة الى الولايات المتحدة فى
أغسطس ١٩٨١ جدد التباحث مع الرئيس الأمريكى حول احياء
مباحثات الحكم الذاتى والنفاوض فى هذا الشأن مع منظمة التحرير
باعتبارها المنزل الشرعى للسعب الفلسطينى . غير أن مثل هذه
الأمور كانت تصطدم بالعهود الأمريكية السابقة للدولة العبرية
فصما يخص منظمة التحرير على سنبيل المنال كانت الحكومة
الأمريكية قد تعهدت عند نوسطها فى اتفاقية فصل القوات الثانية
فى سيناء ١ سبتمبر ١٩٧٥ بعدم الاعراف بمنظمة التحرير
الفلسطينية .

وبينما تعثرت لم توقفت مباحثات الحكم الذاتى التى غاب عنها
الفلسطينيون تسارعت الاجراءات المترتبة على معاهدة السلام وهو
ما يمثل الجانب التنفيذى من المعاهدة . ويمكن كاسلوب اكاديمى
تقسيم اجراءات التطبيع الى ثلاث مراحل الأولى وتمتد من عقد المعاهدة
فى مارس ١٩٧٩ وحتى اتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى
٢٥ ابريل سنة ١٩٧٢ ويقع معظم هذه الحقبة فى عهد السادات
والذى أخذت عليه [استجابته الفورية] لاجراءات التطبيع دون
انتظار تحقيق الانسحاب بخلاف استجابة مبارك الحذرة لاجراءات

التطبيع . وتمتد المرحلة الثانية من اكمال الانسحاب الاسرائيلي حتى وقوع أزمة الخليج ومؤتمر مدريد المنبثق عنها أكتوبر ١٩٩١ وخلال هذه الحقبة تأرجحت المواقف المصرية بين عاملين : عامل الرغبة في إعادة العلاقات المصرية مع العالم العربي الى سابق عهدها وهو هدف وضعه الرئيس مبارك نصب عينيه منذ توليه السلطة وبين الالتزام بمعاهدة السلام وخاصة فيما يتعلق بالنصوص الصريحة مثل التزام مصر بتصدير كمية معينة من البترول سنويا بالإضافة الى الاتفاقات الأمنية ولا شك أن إيجاد نوازن بين العاملين لم يكن ليخلو من وقوع أزمات بين الحين والآخر .

أما المرحلة الثالثة والأخيرة ، فتتميز بزوال هذا التناقض القائم بين حسن العلاقات مع العالم العربي وبين الالتزام بمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ولم يمنع هذا الأمر من استمرار التحفظ المصري على التوسع في التعامل الاقتصادي والثقافي مع اسرائيل . وذلك انطلاقا من توجه الرأي العام المصري وليس تحت ضغوط مجاملة الأقطار النسيئة حيث ان جميع الأطراف في مدريد وافقت على مبدأ السلام مقابل الأرض مع [العدو الصهيوني] .

المرحلة الأولى :

اندفع السادات الى اتخاذ اجراءات غير مألوفة دستوريا لكي يتقبل المصريون المعاهدة وما يترتب عليها من نتائج فالمعتاد في عقد المعاهدات الدولية هو عرضها على المجلس التشريعي للمصادقة لكن رئيس الجمهورية لم يكتف بهذا الاجراء بل قرر طرح المعاهدة على استفتاء شعبي وحصل على موافقة بأغلبية ٩٩ر٩٥٪ والأغرب من ذلك أنه فرض قيودا على التجربة الحزبية الناشئة فلا يسمح بقيام حزب يشتمل برنامجا على رفض المعاهدة ويشترط عند تأسيس أحزاب جديدة ألا يكون من بين مؤسسيها من اشتهر باعتراضه على المعاهدة .

فكان المعاهدة المصرية الاسرائيلية اضطرت السادات الى المزيد من ممارسة السلطات المطلقة . والحق أن هذا الاسلوب كان منذ البداية يشجع المفاوض الاسرائيلي على التشدد اذ كان هذا المفاوض يحتج عند مناقشة نقطة من نقاط الخلاف بأن السادات قادر على التغلب على أية معارضة داخلية في حين أن الوزارة الاسرائيلية اذا تساهلت في هذه النقطة أو تلك فانها سوف تصطدم بمعارضة الكنيست بما قد يؤدي الى فشل المشروع أصلا .

وقد يكون للسادات عذره في هذه المرحلة التي كان المصريون ينتظرون بلهفة تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي خاصة وأن المعاهدة انتقدت في اسرائيل من بعض الشخصيات من داخل حزب ليكود الحاكم في ذلك الوقت فكان من أبرز المعارضين لها اسحق شامير الا أنه لم ينتسق متلما فعلت مجموعة محافظة من المتدينين التي انشقت عن الحزب وكونت حزبا يمينيا متطرفا حديثا هو حزب تحيا سنة ١٩٧٩ .

وعلى الجانب المصري كانت الحياة الحزبية ما تزال ضعيفة فالوفد جمد نشاطه منذ سنة ١٩٨٧ وحزب الأحرار الصغير وافق على المعاهدة كما أن حزب العمل وافق ضمينا مع بعض التحفظات وكانت أشد عناصر المعارضة لمعاهدة السلام تتمثل في حركات غير معترف بها كالناصرين القدامى وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم ثم حركة الجهاد التي لم تتمتع بوجود قانوني وكان معظم نشاطها يدور في اطار السرية . وعندما يقوم أفراد من هذه الجماعة باغتيال الرئيس السادات فان معاهدة السلام سوف تذكر على رأس قائمة المبررات التي احتجوا بها خلال محاكمتهم على جريمة الاغتيال .

وكما أشرنا من قبل فان الرئيس السادات كان بوسعه التمهل بعض الشيء في اجراءات التطبيع انتظارا لاكمال الانسحاب الذي تقرر على ثلاث مراحل تنتهي خلال ثلاث سنوات من توقيع المعاهدة فإبان

هذه المدة تم ١١ لقاء قمة بين رئيس جمهورية مصر وبين رئيس الوزارة الاسرائيلية أو رئيس الجمهورية ، ولم يواكب هذا التقارب على مستوى الرئاسة احساس عام بالمودة نحو الجار المعترف به حديثا يدل على ذلك أنه عندما نهررت اقامة العلاقات الدبلوماسية في فبراير ١٩٨٠ وجد الدبلوماسيون الاسرائيليون صعوبة في تأجير مساكن مناسبة لأن أصحاب العقارات ترددوا في التعاقد معهم . ومما صعب عملية التطبيع سوء اختيار الحكومة الاسرائيلية لأول سفير لها يعتمد في القاهرة فقد كان الياهو بن العازر من اليمين الاسرائيلي الذي يعتقد ان بلاده قدمت من التنازلات أكثر مما ينبغي وتصرف فيما جرى من اتصالات مع الحكومة المصرية من هذا المنطلق . وعلى أية حال فلم تطل مدة اقامة هذا السفير لأنه عاد بعد نحو سنة ليترشح كعضو في حزب الليكود للكنيست .

وإذا كان السادات قد تسارع في عقد بعض الاتفاقيات كالاتفاق التجاري واتفاق النفط واتفاق ثقافي فقد كان هناك أمور اجرائية لا بد من تسويتها في اتفاق منفصل حتى يتم تنفيذ الانسحاب ومن أهم تلك الأمور ما يتعلق بتنظيم عمل القوات متعددة الجنسيات وكان للولايات المتحدة دور أساسي في التوصل الى الاتفاقية التي وقعت بواشنطن في ٢٤ يوليو سنة ١٩٨١ ووجد فيها المصريون المعارضون على معاهدة السلام العديد من المآخذ فهذه القوات لا تخضع للقانون المصري كما أنها من جهة أخرى تضم عددا كبيرا من الأمريكيين وتقوم مصر مع اسرائيل بتحمل نفقات هذه القوات على سبيل المناصفة .

عندما تولى مبارك السلطة كان ما يزال امام اسرائيل تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب وهي التي تضم مواقع مهمة في نظر الاسرائيليين مثل شرم الشيخ ورفح ومستوطنة ياميت وقد حرص الرئيس على تجنب أى عمل قد يدفع اسرائيل الى التكلؤ في التنفيذ

فلم يعقد احتفالات الا بقدر محدود عند استرجاع رفح وشرم الشيخ
ولا شك أنه كان يدرك الضغوط التي يمارسها المستوطنون الذين
بنسوا أكبر مستوطنة في سيناء وهي ياميت حتى يسياسوا على
التعويض الذي ينبغي دفعه مقابل اخلائهم للمستوطنة .

وفي هذه المرحلة الأخيرة من تنفيذ الانسحاب تزعم اثنان من
الوزراء هما حاييم دراكمان ودافيد شيفمان حملة لبع تنفيذه
الانسحاب الكامل مستندين الى موقف المسنوطنين والذين لم يتم
خروجهم الا بعد أن تدخلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي لافداعهم
بإخلاء مستوطنة ياميت .

المرحلة الثانية :

اختلف نظام التعامل مع اسرائيل بين نوعين : النوع الأول
يتمثل في الاتفاقات التي ورد فيها نص صريح كالاتفاق الأمني الخاص
بتواجد قوات متعددة الجنسيات في المناطق منزوعة السلاح من
سيناء وقد أسرنا الى الدور الأمريكي البارز سواء في الاعداد لهذه
الاتفاقية أو لانخاذها أداة للسيطرة باستخدام نوع قوات الانتشار
السريع في تركيب هذه القوة . ويندرج تحت هذا النوع اتفاق
النفط . أما النوع الثاني : فيتمثل في اتفاقات التجارة والسياحة
والثقافة وفي هذه المجالات المختلفة تميزت المرحلة بتحفظ من الجانب
المصري في تطبيقها اذ أنها تعتمد على مدى الرغبة من كلا الطرفين
في التوسع فيها وسوف نلاحظ أن موقف المصريين اختلف في هذا
المجال عن موقف الاسرائيليين الذين كانوا راغبين في التوسع في
مختلف مجالات التطبيع كنوع من اثبات وجودهم في منطقة الشرق
الأوسط حتى ان أحد المسئولين في اسرائيل نصح باستخدام أساليب
غير ظاهرة عند تطبيق الاتفاقية الاقتصادية كالتركيز على التعامل

المالى والاستثمار دون اصرار على تبادل السلع حتى يتجنب انتقاد
الرأى العام المصرى .

أما نظام التعامل فى موضوع النفط فلم يكن محلا للأخذ والرد
أو للتحجيم والتوسع حيث حددت اتفاقية خاصة نظام بيع النفط
المصرى لاسرائيل وعند بدء التباحث حول هذا الموضوع طالبت مصر
بالتعويض عن كميات النفط التى استنزفت من آبار سيناء ازاء
الاحتلال فأجاب الاسرائيليون بأن تأميم أملاك الجالية اليهودية أثناء
حكم عبد الناصر دون تعويض فى ذلك الوقت يعتبر بديلا عن
التعويض المطلوب . وعند اخلاء المنطقة الأولى التى تقع فيها أهم
آبار النفط فى سيناء تعهدت الولايات المتحدة بأن تكفى حاجات
اسرائيل من الطاقة بصرف النظر عن الحاجات الاستهلاكية المحلية .
بيد أن الدولة العبرية وجدت أن من المصلحة استهلاك النفط المصرى
لأنه يوفر الكثير من نفقات النفط وكانت ما تزال قواتها تحتل منطقة
علما حيث توجد بقية آبار النفط المصرية عندما وقعت الاتفاقية
الخاصة بهذا الموضوع فقبل انها كانت قادرة على المساومة .

وبمقتضى هذه الاتفاقية تلتزم مصر بتوريد ما يوازى مليونى
طن سنويا من النفط لاسرائيل على أن تجرى عطاءات الشراء حسب
ما هو معمول به بين شركات النفط العالمية وقد تحدثت بعض دوائر
المعارضة المصرية عن قبول الحكومة بتخفيض بلغ فى بعض الأحيان
خمسة دولارات فى البرميل وتمثل كمية النفط المنصوص عليها ربع
حاجات اسرائيل من الطاقة كما تتراوح بين ٢٠ و ٢٢٪ من تصدير
النفط المصرى خلال السنوات الأولى من الاتفاق .

لم تعرض اتفاقية النفط المصرية الاسرائيلية على مجلس الشعب
وحيثما أثار النائب ممتاز نصار هذه القضية مطالبا مناقشة الاتفاق
فى مجلس الشعب اعترضت الحكومة على أساس أن الاتفاقية تعتبر

٢٢٢

مكملة لمعاهدة السلام التي سبق للمجلس أن وافق عليها . كما تجدد الاعتراض على هذه الاتفاقية بمناسبة الغزو الاسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢ . وكما ذكر فان مصر التزمت التزاما دقيقا بالاتفاقيات التي وردت بها نصوص صريحة مثل اتفاقية النفط. وسوف نرى فيما يلي كيف تعثرت مجالات التطبيق الأخرى على عكس ذلك الالتزام .

كانت أولى المشكلات التي أعقبت الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وأثرت في تفسيرات المعاهدة بشأن الحدود الدولية الفاصلة بين مصر وفلسطين هي تمسك الاسرائيليين بمنطقة طابا المطلة على خليج العقبة بحجة أنها كانت داخلية ضمن حدود فلسطين ابان الحكم العثماني . ولسنا هنا بصدد البحث عن الخلافات التاريخية والقانونية التي ترتبت على هذه المخالفة بشأن الانسحاب من جميع الأراضي المصرية ، فقد كانت طابا قبل غزو يونيو ١٩٦٧ تخضع للسيادة المصرية وربما كان خطأ الحكومات المتعاقبة هو عدم الالتفات الى استغلال المواقع السياحية بل والموارد الطبيعية الأخرى عدا مشروعات التعدين في شسبه جزيرة سيناء . بينما اهتمت الدولة العبرية أثناء الاحتلال بتطوير العديد من المشروعات ولاسيما المواقع السياحية مثل طابا .

ولولا أن اسرائيل كانت تدرك حقيقة تبعية طابا لمصر لما اقبلت مباشرة لدى ظهور الخلاف على توقيع اتفاق مؤقت يحيل الخلاف الى الوفاق أو التحكيم على أن نمتنع خلال هذه الفترة المؤقتة عن إقامة منشآت جديدة الأمر الذي لم تلتزم به بدقة . وخلال نولي حزب ليكود السلطة تمسك بمبدأ التوفيق وهو ما لم تطمئن اليه مصر لأنه يعنى مباحثات ثنائية بين الطرفين المتنازعين وامكانية التوصل الى حل وسط وبقيت القضية معلقة الى أن انتقلت السلطة لحزب العمل وزعيمه شيمون بيريز الذي زار الاسكندرية في صيف ١٩٨٦

وتم الاتفاق على رفع التمثيل الدبلوماسي المصري لدى اسرائيل الى درجة سفارة وكان خفض الى درجة قائم بالأعمال بمناسبة الغزو الاسرائيلي للبنان .

والواقع أن حزب العمل كان قد أزال عتبة أخرى تحول دون تجميد العلاقات بين مصر واسرائيل ففي سنة ١٩٨٤ اتخذ حزب العمل قرارا بالانسحاب من معظم المواقع التي احتلها في لبنان وان احتفظ [بشريط أمني] على امداد ٣٠ كم داخل الحدود اللبنانية .
بالاضافة الى هذين الموقفين فقد كان لحزب العمل منظور مختلف عن ليكود نحو تجربة التطبيع مع مصر اذ كان يتطلع الى اقامة صلات مجتمعية وعدم الاقتصار على الاتصالات الرسمية بينما أن اتحاد أحزاب ليكود كان يقر سلفا بمعدودية التعاون في الاطار الذي يقبله الرأي العام المصري فلم يهتم باقامة صلات مع أى من التجمعات أو الأحزاب المصرية .

وقد تسجع حزب العمل بعض الشخصيات المصرية على اقامة اتصالات خاصة باسم الالتقاء بين الأحزاب المتشابهة في كلا البلدين وكان الدكتور / مصطفى خليل رئيس الوزراء ابان عقد المعاهدة من أشهد المتحمسين لتوثيق هذا النوع من الاتصال فقد رأس وفدا باسم الحزب الوطنى الديمقراطى قام بزيارة اسرائيل وبقي بعد ترك منصبه ممثلا لهذا الانجاء باعتباره مسئول الشؤون الخارجية في الحزب الحاكم . وبما أن الحزب الوطنى الديمقراطى قد صنف نفسه ضمن مجموعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فقد صار له حق الحضور فيما عرف بالدولية الساندة الحركة التى ينضوى تحت لوائها حزب العمل الاسرائيلى والأحزاب الاشتراكية غير الشيوعية التى تنتشر فى أوروبا الغربية بعبارة أخرى صارت الدولية الثانية نقطة التقاء بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب العمل الاسرائيلى .

التبادل التجاري :

اتبعت مصر مثل غيرها من الدول العربية نظام المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل . ولذلك كان الغاء المقاطعة من الأمور التي لابد من صدور تشريع جديد بشأنها فعرض الأمر على مجلس الشعب وبالرغم من أن تسليح البضائع الاسرائيلية عبر الأردن كان يتم الى بعض الدول العربية سرا بحجم قد يزيد على التبادل مع مصر في ظل معاهدة السلام فقد تعرضت بعض الشركات المصرية للمقاطعة العربية يشبهه تعاملها مع اسرائيل .

وفيما عدا النفط وتصديره للدولة العبرية حسب النظام المنصوص عليه فإن الاتجاه العام للقطاع الخاص وبعض دوائر القطاع العام كان تحديد حجم التعامل في أضيق الحدود فعندما طلبت اسرائيل اضافة تصدير الغاز الى النفط امتنعت السلطات المصرية عن ذلك وجرى معظم التعامل بين القطاع العام وبين الدولة العبرية لأن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص اما أنهم امتنعوا من تلقاء أنفسهم أو راعوا مصالحهم المرتبطة بالعالم العربي . وهكذا تدنت صادرات مصر لاسرائيل الى ٣ مليون دولار في بعض السنوات خلال الثمانينيات . بل ان بعض البنسوك عرقلت عمليات التصدير والاستيراد من اسرائيل فكانت تشترط عند فتح اعتماد للتصدير أن تسدد قيمة البضائع بنسبة ١٠٠٪ مقدما .

وقد خرج عن هذا التحفظ في التعامل وزير الزراعة الدكتور/ يوسف والي مما يدل على أنه لم توجد سياسة منسجمة بين الوزراء في هذه القضية ففي مجال الاسكان والبحث العلمي لا يكاد يلمس مظهر من مظاهر التعاون مع الدولة العبرية بل على العكس قاومت الجامعات ووزارة البحث العلمي مختلف أوجه التطبيع بصفة عامة . ومن المفارقات أن يتم التبادل في مجال الزراعة قبل غيره من المجالات

الأخرى وأن يكون هذا التعاون مبنياً على فكرة تبسّادل الخبرات
فاشتغال اليهود بالزراعة أمر مستحدث مع التفكير في الوطن القومي
اليهودي بينما أن خبرة مصر تعود الى أقدم العصور . ويبدو أن
الحركة الصهيونية حاولت تدرك هذا. النقص فانكبت المعاهدة
اليهودية على دراسة علوم الوراثة النباتية ووسائل الري الحديثة.
وما تتطلبه من أجهزة وذلك على أساس التخطيط للتغلغل في أفريقيا
حيث تقسم اسرائيل هذه الخبرات المطلوبة في الدول الافريقية
الناشئة . .

ومنذ سنة ١٩٧٩ أي قبل اقامة التمثيل الدبلوماسي زار وزير
الزراعة الاسرائيلي مصر وكان يحتل المنصب آريل شارون أحد
الجنرالات المغامرين الذين لعبوا دورا في فتح الثغرة عبر قناة
السويس خلال حرب أكتوبر وسوف نشير الى مظاهر التعاون في
مجال الزراعة عندما نتحدث معالمها في المرحلة التالية .

السياحة :

كان فتح الحدود بين مصر واسرائيل عملا مثيرا في حد ذاته
وقد ترتب على ذلك توقيع اتفاق لانتشاء خط مواصلات يربى مباشر
في سنة ١٩٨٢ يصل ما بين القاهرة وتل أبيب وأضيف اليه بعد
قليل شركة طيران خاصة تقوم بالرحلات الجوية بين البلدين
فتأسست شركة نفرناري حتى نجذب شركة مصر للطيران احتمالات
المقاطعة من دول عربية أخرى . ورغم هذه التسهيلات فقد امتنع
السياح المصريون عن زيارة اسرائيل الا في القليل النادر . وتضادف
وجود نزاع بين الكنيسة القبطية وبين السلطات الاسرائيلية على ملكية
دير اريثوذكسي يعرف بدير السلطان ووجه الانبا سنودة نداء الى
الاقباط بالامتناع عن الحج الى الأماكن المقدسة الى أن يتم تهيوية
هذه المشكلة وهكذا أضف مصدر آخر الى مصادر انعدام السياحة

الدينية المصرية الى فلسطين . وعلى العكس أخذت السياحة الاسرائيلية
تفد الى مصر بزيادة مضطردة وبقيت هكذا اتحادية الاتجاه . وشجع
عليها اعفاء السياح الاسرائيليين من شرط التأشيرة . بالنسبة للمواقع
السياحية على امتداد ساحل سبنا الجنوب من طابا حتى رأس محمد .
وفي سنة ١٩٨٧ بلغت السياحة الاسرائيلية ، التي ضمت بعض
العرب الاسرائيليين ، المرتبة الرابعة من السياحة الأجنبية القادمة
الى مصر . وقد وجدت مصر في نهاية الأمر ان من المصلحة توقيع
اتفاق سياحي مع الدولة العبرية . لتنظيم رحلات خاصة للسياح
القادمين من أوروبا اذ أن بعض المجموعات السياحية كانت تفضل
الجمع بين مصر والأردن واسرائيل في جولة واحدة .

تشر التطبيع الثقافي :

وعقدت اتفاقية ثقافية بين مصر واسرائيل في مايو سنة ١٩٨٠
حددت مجالات التعاون بين البلدين وشملت تشجيع تبادل المعلومات
في التاريخ والآثار والترجمة ، وتشجيع التعاون في المجالات الثقافية
والعلمية والفنية ، والاتصالات وتبادل زيارات الخبراء ، تبادل
برامج الاذاعة والتلفزيون . ولم نوضع بعض هذه البنود موضع
التنفيذ حتى الآن .

ويبدو أن توقيع هذه الاتفاقية جاء وسط موجة من الحماس
في نهاية عهد السادات تهدف الى الدوسع في تطبيع العلاقات الا أن
هذا الحال كان متأثرا بنسب طويلة درج خلالها الاعلام والتعليم
معا على تسويه صورة الطرف الآخر في أذهان الطلبة والرأي العام
وقد جاءت المبادرة من الجانب الاسرائيلي نطلب أولا تغيير مناهج
الدراسة التي نشير الى اسرائيل باعتبارها دولة معتدية وبالفعل
عدلت بعض فقرات من الكتب الدراسية في التاريخ والجغرافيا .
ففي كتاب التاريخ المقرر على الثانوية العامة مثلا ذكر أن اتفاقية

كامب ديفيد أقامت السلام مع إسرائيل ولقيت ترحيبا من الدول المتحضرة وصادفت اعتراضا من بعض الدول العربية . وفى كتابه الجغرافيا حذفت الفقرة القائلة بأن الاعتداءات الإسرائيلية اقتطعت جزءا من فلسطين المحتلة وهكذا .

غير أن المطلوب لافنلاع عوامل الكراهية الموروثة كان يحتاج الى أكثر من ذلك فقد كان من المتعذر الغاء تراث طويل من المؤلفات عالجت قضية فلسطين بشكل ينير شعجون العالم العربى . ولم يكن أحد من الكتاب مستعدا لتأليف كتب أخرى تعيد قراءة النزاع العربى الاسرائيلى بالشكل الذى تطلع اليه الاسرائيليون عند عرض هذه الفكرة . يضاف الى ذلك بعض المورثات الدينية التى تعمل على تعميق الخلاف والتى لها تأثيرها البعيد على الطرفين وقد ارتكبت اسرائيل بعض الأخطاء التى عرقلت خطة التعاون الثقافى فقد سطا الاسرائيليون على آثار مصرية عنر عليها فى سيناء وكان ذلك على الأقل لارضاء ولع موسى ديان .

ومما أثار ردود فعل مضادة لدى جمهرة المثقفين المصريين قيام مركز أكاديمى اسرائيلى بالقاهرة طبقا للاتفاق الثقافى وقد نشط المركز فى عهد رئاسة المؤرخ شيمون شامير فكان يصدر نشرة دورية تهتم بالآثار اليهودية الباقية فى مصر وبيان الصلات القائمة بين اللغتين العربية والعبرية وعلاقات مصر باليهود فى التاريخ القديم . وقد اهتم المركز بالسجسس تحت ستار جمع المعلومات وأبدى حزب النجم وصحيفته الأهالى عناية خاصة بتتبع الآثار السلبية لهذا المركز وكذلك الأساتذة المصريون الذين استجابوا لتشجيع التطبيع فى المجالات الثقافية ومنهم بعض أساتذة اشتركوا فى اقامة حلقات دراسية بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٢ تحت عنوان العوائق النفسية فى تحقيق السلام مما يافى النظر أن تدرس العلاقات الدولية من خلال المؤثرات النفسية وهو أمر غير مألوف . من هنا نتساءل : هل اختيار

هذا العنوان للحلقات لأن متخصصين بالذات في علم النفس كانوا هم رواد هذه الحلقات أم أن ذلك الاختيار جاء بإيحاء من بعض تعبيرات السادات والتي كان من بينها القول بأن رحلة القدس تهدف الى [كسر الحاجز النفسى] .

ان من دلائل تعثر التطبيع أن الصحف الحكومية كانت تنشر أخباره في مواضع غير بارزة أما صحف المعارضة فقد اتخذت من هذا الموضوع مجالا للهجوم على الحكومة والحزب ولو بدرجات متفاوتة وإذا كان ضعف الحياة الحزبية قد قلل من أثر المعارضة عمليا في اثبات عملية التطبيع فإن النقابات المهنية أدت دورا أكثر فاعلية حينما أصرت على مبدأ المقاطعة وعلى رأسها نقابة المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة ، كما اتخذ اتحاد طلاب الجمهورية قبل حله في سنة ١٩٧٩ موقفا معارضا لمعاهدة السلام . وربما كان دافع بعض أحزاب المعارضة هو مجرد الحملة على الحزب الوطنى الديمقراطى غير ان بعض التجمعات الأخرى انتقلت من حيز الكلام الى تنفيذ عمليات مضادة لمسيرة السلام من هؤلاء بعض جماعات الجهاد والتنظيم الناصرى الذى هو مجرد تنظيم هلامى ، فقد ظهر على سطح الأحداث باسم ثورة مصر وضم عناصر مختلفة لم تعرف طبيعة الارتباط فيما بينها والذى يعيننا من ذلك هو أنه بدءا من عام ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٧ اتخذت هذه الجماعة من الوجود الاسرائيلى فى معرض الكتاب ثم فى معرض التجارة الدولى فرصة للتربص لبعض الشخصيات العاملة فى السلك الادارى الاسرائيلى بالسفارة فى القاهرة واطلاق الرصاص عليهم . وفى عام ١٩٨٧ استخدم نفس الاسلوب بالنسبة الى دبلوماسيين أمريكيين وقد جرت محاكمة ٢٠ شخصا اتهموا بالاشتراك فى هذه الحوادث وكان على رأس المتهمين خالد عبد الناصر الذى لم تجرؤ الدولة على تطبيق الحكم عليه مهما يكن من أمر . فإن المشكلة التى أثارها اشتراك اسرائيل فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة تشير الى موقف المقيمين بصفة عامة من

التطبيع مما اضطر الحكومة الى سحب موافقتها بعد تجربة عامين من الاثارة والاضطراب على مشاركة اسرائيل في المعرض .

المرحلة الثالثة :

تغيرت مفاهيم كثيرة بعد وقوع أزمة الخليج ومؤتمر مدريد المنبثق عنها فقد أصبحت الدول المأثرة بالعدوان العراقي على الكويت مستعدة من خلال الولايات المتحدة للاعتراف بالوجود الاسرائيلي وشرعت بالفعل في انهاء بعض مظاهر المقاطعة الاقتصادية مثل رفع الحظر عن شركات كانت مقاطعة بسبب تعاونها مع اسرائيل مثل فورد ومونوريل وزيروكس وكوكاكولا . ولم يقابل هذا التغير في المواقف العربية تعديل جوهري في المواقف المصرية فنفور المصريين من زيارة اسرائيل واستمرار حملة صحف المعارضة على بعض المعاملات مع الدولة العبرية لم يتوقف مما يدل على أن الرأي العام المصري لم يتردد في التطبيع بسبب مجاملة الأطراف العربية بل كان هذا التردد نابعا من مشاعر وطنية محلية بحتة وكان سلوك اسرائيل ازاء الفلسطينيين في الضفة والقطاع يؤثر تأثيرا كبيرا على الرأي العام المصري . فبمناسبة التوسع في بناء المستوطنات شنت جريدة الوفد حملة ضد تصدير الطوب الى اسرائيل ويبدو أن الحكومة استجابت لمنع تصدير هذه السلعة التي تستخدم في بناء المستوطنات .

وعلى المستوى الرسمي رفضت الحكومة المصرية عرضا اسرائيليا بتوقيع اتفاقية قضائية تشتمل على مبدأ تبادل المجرمين ، وقد طلبت اسرائيل عقد مثل هذه الاتفاقية لتخليص يوسف طحان أحد المهريين اليهود الذين حكم عليهم بالاعدام في قضية تهريب مخدرات . كذلك عندما زار رابين القاهرة اثر توليه رئاسة الوزارة الاسرائيلية في صيف ١٩٩٢ أثار موضوع الاتفاق الذي قد يستخلص لتهريب

المسلحين الفلسطينيين أو على الأقل الأسلحة ، وكان المستوطنون اليهود هم الذين بنوا هذا الاتفاق لتسهيل الوصول الى اسرائيل .
غير أن الحكومة المصرية ردت على هذا المطلب الاسرائيلي باشكوى من بناء مفاعل ذرى على مقربة من طابا .

اتسمت اذن عملية التطبيع بتحفظ مستمر من الجانب المصرى وان خرجت عن هذا التحفظ وزارة الزراعة لموقف خاص اتبعه الدكتور / يوسف والى فى عهد توليه الوزارة أدخلت بعض السلع بين الصادرات الى اسرائيل منها البطاطس وعزول الفطن مما رفع قيمة التبادل فى ١٩٩١ - ١٩٩٢ وزيد عدد الطلبة الذين أرسلوا الى المعاهد الزراعية الاسرائيلية للتدريب على بعض الوسائل المتقدمة فى مجال الزراعة والرى وتوج ذلك بزيارة وزير الزراعة الاسرائيلي يعقوب تسور للقاهرة فى ديسمبر ١٩٩٢ .

خلاصة القول ان أفضل وصف ينطبق على العلاقات المصرية الاسرائيلية هي عبارة الدكتور/ بطرس غالى القائلة « بأنه السلام البارد » .

لقد صمدت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية امام عدة أزمات تعرضت لها خلال السنوات الأربع عشرة التى مضت على توقيعها ويرجع ذلك لحد كبير الى الدور الأمريكى صاحب النفوذ لدى الطرفين . فتشجيعا لاستمرار حالة السلام واحتواء الأزمات خصصت الولايات المتحدة لاسرائيل ومن بعدها مصر نصف المعونات الخارجية الكلية التى تقدم لأقطار العالم وعندما دعيت الأطراف العربية الأخرى بعد مؤتمر مدريد لعقد معاهدة سلام استمر الدور المصرى متمثلا فى مساعى انجاح المباحثات الثنائية مع كل من سوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين . غير أن فتح الحدود والتطبيع الكامل كما تريده اسرائيل مع هذه الأطراف قد تكون له عواقب مختلفة نظرا لقرب

مراكز العمران بعضها من بعض وافتقاد الكثافة السكانية التي
تتمتع بها مصر مما يجعل بعض الأطراف مثل سوريا تتخوف من
النطبيع الكامل في العلاقات . يضاف الى ذلك احرام المواجهة
الدموية بين الفلسطينيين والاسرائيليين ومن ثم نتساءل هل تنجح
التجربة المصرية في السلام مع الأطراف العربية الأخرى في ظل هذا
الاختلاف في المعطيات ؟ .

حركة السلام الآن فى اسرائيل

دكتور رشاد عبد الله الشامى

أستاذ ورئيس قسم اللغة العبرية وآدابها

كلية الآداب جامعة عين شمس

تمخضت حرب يونيو ١٩٦٧ عن عدة اتجاهات طغت على سطح الحياة السياسية فى اسرائيل تجاه ما أسفرت عنه الحرب من نتائج التوسع الاقليمى باحتلال الاراضى العربية عبر كل من مصر وسوريا والأردن وهى :

١ - اتجاه رأى أن الاراضى التى تم احتلالها هى جزء من « أرض اسرائيل الكبرى » وفق الحدود الواردة فى الوعد الالهى فى التوراة ، واعتبر أن هذه الاراضى هى « الاراضى المحررة » ورفع شعار « ولا شبر واحد » بمعنى رفض النزاع للعرب عن أى جزء من هذه الاراضى فى ظل أى ظروف ، ومثله ذوو الاتجاهات ، اليمينية الصهيونية المتطرفة والدينيون المتطرفون .

٢ - اتجاه حاول استغلال ميكانيزم الصراع العربى الاسرائيلى بتبئان فرض الأمر الواقع مع استغلال عنصر الوقت ورأى انه كما اعترف المجتمع الدولى والعالم العربى باسرائيل داخل حدود ما بعد حرب ١٩٤٨ فى ظل سياسة « فرض الأمر الواقع » ، فانه مع التسوية وتغيير معالم المناطق المحتلة والسعى لتهويدها وفتح باب

الجدل والمفاوضات حول مصير الأرض لمدة ٢٠ عاما على سبيل المثال ، فإنه لن يأتي عام ١٩٨٧ الا وسيعترف العالم بأن هذه الأراضي هي جزء من دولة اسرائيل ، مع استغلال عوامل الضعف والنفك وانعدام الاستراتيجية تجاه تحرير هذه الأراضي في العالم العربي .

٣ - اتجاه معتدل رأى في احتلال هذه المساحات من البلاد العربية ورفه للمساومة من أجل الحصول على السلام ، واعتبر أن هذه المناطق المحتلة هي « المناطق المحتفظ بها » ، ودعا الى ضرورة السعي نحو السلام مقابل الأرض باعتبار أن هذا في حد ذاته تكريس لاسرائيل في حدود ما قبل ١٩٤٨ مع ضمان السلام والأرض وفرض سياسة العصا الخليطة الفادرة باستمرار على تغيير خريطة المنطقة .

٤ - انجاه رفض مبدأ احتلال أراضي الغير بالقوة ، ورفض الاعتراف بأن هذه المناطق هي جزء من أرض اسرائيل الكبرى ، أو أنها يمكن أن تشكل ورقة للمساومة من أجل السلام ، واعتبر أن اسرائيل تحولت الى دولة احتلال استعمارية بما يتناقض مع أخلاقيات الصهيونية المثالية وأطلق على هذه المناطق اسم « المناطق المحتلة » ، وكان أصحاب هذا الاتجاه في معظمهم من أتباع « اليسار الجديد » وذوى الضمائر الأخلاقية من شتى الانجاهات . وقد ركز أصحاب هذا الانجاه على الجانب اللاأخلاقي الذي ينطوي عليه احتلال الأراضي العربية ومعاملة أبناء الشعب الفلسطيني كأبناء شعب محتل بواسطة يهود اسرائيل (١) .

(١) الشامي . رشاد عبد الله (دكتور) : عجز النصر - الاسبب الاسرائيلي ، وحرب يونيو ١٩٦٧ ، دار الفكر للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، الفصل الخامس ، ص ٨١ .

وهكذا فتحت نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ من جديد ، وربما
بشدة أكبر جروحا قديمة كانت تبدو وكأنها انسملت خلال تسعة
عشر عاما من الاستقرار داخل حدود « الخط الأخضر » فبرزت من
جديد مسألة نظام الأولويات في أهداف الصهيونية . ماذا أولا ؟
دولة يهودية داخل فلسطين المحتلة ، أو دولة تكون حدودها متماثلة
مع حدود أرض اسرائيل ؟ وهل تكون المناطق المحتلة ورفعة للمساومة
من أجل السلام ، أم تكون ضمانا من أجل الأمن ؟ وأثيرت مسألة
الاستيطان : حجمه ونوفته وطبيعته معاملة السكان العرب في
المناطق المحتلة : ضم يؤدي الى التغيير الديموجرافي أم طرد
وترحيل ... الخ .

ويكاد ينفق الباحثون على أن حرب يونيو ١٩٦٧ بنائجها التي
عجست في انتصار اسرائيل على جيوش ثلاث دول عربية (مصر -
سوريا - الأردن) واحتلال كل من سيناء وهضبة الجولان والضفة
الغربية والقدس ، كانت بمثابة منعطف مهم وفترة فاصلة في
تاريخ السياسة الاسرائيلية ومرحلة نالية لها مختلفة عنها تماما في
الظواهر والأدوار والدلالات والتوجهات والأساليب والتوقعات
المستقبلية المرتبطة بها فيما يتصل بالواقع الاسرائيلي من الداخل
ودور اسرائيل في المنطقة .

وقد تجلت بداية هذا التحول في تلك الموجة العارمة التي
اجتاح اسرائيل بأسرها ، العلمانيين والدينيين على حد سواء ،
وأضفت على انتصار اسرائيل مغزى ديسا روحيا ، مفسرة الانتصار
على أنه معجزة الهبة تمت بمساعدة الرب ، وخاصة بعد تلك المشاهد
النراجيدية التي حظيت بأكبر قدر من النسر والاعلام الموجه داخل
اسرائيل وخارجها ، للحظة لقاء المفانلين الاسرائيليين من « السابرا »
العلمانيين مع حائط المبكى والأماكن اليهودية المقدسة ، وهم في
حالة عالية من البأس والانفعال الذي وصل الى حد الانكفاء والبكاء .

وغى ظل هذا المناخ الهوسى الدينى العارم ، وفى ظل حالة
الترقب الاسرائيلى لتليفون من العرب يعلن عن قبولهم السلام وفى
شروط ديان ، كان من الصعب على ذوى الاتجاه الرابع من دعاة
السلام مع اعادة الأراضى المحتلة أن يكون لهم صوت مسموع أو
مؤثر بينما كانت البومات النصر توزع على أوسع نطاق وجنرالات
اسرائيل من المؤسسة العسكرية فى حالة مبالغ فيها من الزهو
والغرور والخيلاء .

وبعد نشوب حرب الاستنزاف (١٩٦٩ - ١٩٧١) بما صاحبها
من استمرار لمناخ الحرب الذى ينطوى على الموت والضحايا اليومية
من الاسرائيليين التى كانت تنصدر صورهم الصفحات الأولى من
«الصحف الاسرائيلية» لدرجة أنهم كانوا يخشون قراءة الصحف فى
تلك الأيام حتى لا يفاجأوا بموت عزيز أو قريب ، بدأ الاحساس
بالدوران فى الحلقة المفرغة من الحروب والسأم من كابوس الحروب
المنعاقبة والتشكك فى جدواها يعم الكثيرين ، وبدأت تتسرب التساؤلات
والانطباعات التى تعبر عن مناخ الرفض لاستمرار أهوال الحرب،
والتمرد على الموت بلا ثمن ، والافتقار الى الأمل فى حياة هادئة فى
المستقبل ، ورفض النوالد ياسا من المستقبل ورفضاً لأن يكون
الأبناء وقوداً لمزيد من الحروب (*) .

وقد شهدت فترة حرب الاستنزاف مجموعة من ردود الفعل
العارمة التى اجتاحت قطاعاً عريضاً من المجتمع الاسرائيلى مطالبة
بوضع حد لهذه الحروب وبالسعى الى السلام بأى ثمن مع العرب

(*) بلغ عدد الاسرائيليين الذين قتلوا منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ٨١٧ . ٦٣٨
جندياً و ١٨٠ مدنياً وكانت السنة الثالثة ١٩٧٠ أصعب سنة حيث قتل ٣١٩
اسرائيلياً وجرح ١١٢١ جندياً ومدنياً ، وهذه أرقام رغم قتلها الظاهرية كانت مؤثرة
للمغاية فى الاسرائيليين الذين لديهم حساسية خاصة على المستوى النفسى تجاه الموت
(راجع ما ارتس ١٩٧٢/٦/٦) .

ولو على حساب التنازل عن الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب
يونيو ١٩٦٧ . وقد عبرت عن هذه الرغبة قصيدة للشاعر الاسرائيلي
ماير شيلاف يقول فيها :

ليس هناك موطن قدم في هذه البلاد
ولو كان كل آباؤنا قد ساروا فيه
ولو كان حتى الرب قد وعدنا به
اغلى عندي من جثة الفسي المعفنة

وكان من أشهر ردود الفعل في تلك الأيام ذلك الخطاب
المتكون من عدة سطور والذي أرسله طلاب الصف الثاني عشر في
احدى المدارس الثانوية الى جولة ماير رئيسة الحكومة الاسرائيلية
آنذاك ، احتجاجا على عدم استجابة الحكومة لاقتراح دكتور ناحوم
جولدسمان الخاص بارساله للتباحث مع عبد الناصر حول السلام .
وقد جاء في الخطاب « نحن جماعة تلاميذ الثانوية ، الذين على وشك
النجنيذ في جيش الدفاع الاسرائيلي نخرج على سياسة الحكومة ازاء
قضية جولدسمان - ناصر . لقد كنا نعتقد حتى الآن اننا نذهب للحرب
وللخدمة لمدة ثلاث سنوات لأنه لا خيار لنا . وبعد هذه القضية
ثبت أنه حتى حينما يكون هناك خيار ، ولو صغير للغاية ، فانكم
تتجاهلون . وعلى ضوء هذا فاننا وكثيرين آخرين نفكر كيف نحارب
حربا دائمة لا مسنقبل لها في الوقت الذي توجه فيه حكومتنا
سياستها بطريقة تضيق احتمالات السلام ، اننا ندعو الحكومة الى
استغلال كل فرصة وكل امكانية للسلام .

وكان من بين الطلاب أبناء وأحفاد رجال بارزين في النظام
السياسي الاسرائيلي . ولم يكن هؤلاء الطلاب متمردين ، بل كانوا
يرددون مشاعر آبائهم . فقد قال شموئيل شيمطوف أحد الموقعين على
الخطاب وابن الوزير (آنذاك) فيكتور شيمطوف (من حزب الميما) :

« لقد نشأت على بيت ذي اتجاهات يسارية وتعلمت في البيت وفي المدرسة ، وبواسطة الدولة الاعتقاد بأن الهدف الأول للأعمال الفكرية يجب أن يكون السلام »

كما ألقى آرييه زاكس أسنان اللغة الانجليزية والدراما بالجامعة العبرية خطابا مدويا في المظاهرة التي اتجهت الى منزل جولده مائير جاء فيه : « انني اتهم الحكومة بالتزوير والكذب وسوء النية وبأنها تعود الدولة الى الدمار » (١) .

وكان خطاب الصف الثاني عشر وظاهرات الطلاب بمثابة سداد سرعان ما أنيت نباتات جديدة ، وانضم الشباب علانية مؤيدا حركة « متسبين » (البوصلة) وهي « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » (*) والى أصبحت فجأة موضوع اهتمام اسرئيليين كنبرين وحركة « سياح » (اليسار الاسرائيلي الجديد) (**) .

(١) مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٥ (أغسطس ١٩٧٢) ، ص ٤٧١ .

(*) الاسم الرسمي لمتسبين هو « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » (آسي) ، استت عام ١٩٦٢ بعد انسحاب ١٢ عضوا من « ماكي » (الحزب الشيوعي الاسرائيلي) على رأسهم موشيه محوور وعكيبا أور وعوديد بيلافسكي ، وذلك بسبب توجيههم انتقادات للاتحاد السوفيتي : وعالمهم مثقل بالاقتباسات من ماركس ولينين وتروتسكي والمصطلحات الجدلية المعقدة .

(**) كان اليسار الاسرائيلي الجديد (سياح) هو متاح التغيرات السياسية التي أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧ وضم عددا من أعضاء الكيبوتسات والشبيبة اليسارية من حزب « الميام » لتقريبه من حزب العمل الاسرائيلي وسكون مضالته السياسي والاجتماعي . وعدد من أعضاء « ماكي » بعد تحولها للخطاب الصهيوني ، وعدد من الطلاب الباحثين عن يسار خارج النظام ، وبعيدا عن « متسبين » التي بدت لهم حركة متطرفة جدا . لم يكن للمنظمة برنامج سياسي بل اجماع فكري على عدة اتجاهات هي .

وكان هناك من وزعوا صحفا سرية تحمل أسماء مثل « جغشوش » - (الكتابة الداعية للسلام) ؛ « نعشوش » (التشباب الداعي للسلام) ، متوجة بأسلوب براق وتحتوي كلمات احتجاج صارخة ضد سياسة العدوان والتوسع والحرب الاسرائيلية . وقد حفلت هذه المقالات بصرخات مثل : « لن يبعد اليوم اذا ما استمرت الظروف الحالية ، الذى نصل فيه حقا الى الحالة التى سيكون فيها مقابل كل شاب ثلاث فتيات » أو عبارات مثل : « أنت أيها الشاب المتيقظ لمساكل الساعة ، أنت أيها الشاب الهادئ الذى لا ينمرد على المجتمع ، أنت أيها الشاب الذى نسمى ذئبا على السنة العجائز ولا تخجل من هذا ، أنت أيها الشاب الميت ، المتعب قم وتخلص من جمودك ، وتخلص من وصاية آبائك وأجدادك ، فم وتظاهر واخرج ضد الزعامة المجنونة التى بسبب غيابها الشديد أوصلتنا الى هذا . كف . كف عن أن تقول آمين لكل كلمة تقولها جولدة أو ديان . . . اخرج الى الشارع وتخط الحواجز وحارب من أجل السلام . لا نقل ان الموقف الأمنى لا يسمح بهذا ، حارب من أجل تغيير هذا الموقف الأمنى . ان السلام يجب أن يصل بأى ثمن ، وكان سيصل لولا غياب الزعامة لا تقل ان الحرب قد فرضت علينا . ان هذا القول من الممكن أن يردده الأمريكيون فى فيتنام والنيجر فى بياقرا .

-
- ١ - رفض ضم المناطق المحتلة واعتبار خطوط الرابع من يونيو خطوطا للمفاوضات مع تعديلات معينة على الحدود .
 - ٢ - سلام اسرائيلى عربى مرتبط على الصلح مع الفلسطينيين ، وعلى أساس مناهضة الامبريالية .
 - ٣ - مع المظلومين وضد الظالمين .
 - ٤ - الموافقة على كيان دولة اسرائيل كنسولة يهودية ذات سيادة وأغلبية يهودية .
 - ٥ - بناء مجتمع اشتراكى فى اسرائيل .

أنهم لم يفرضوا علينا الحرب بل فرختها أنت على نفسك لأنك
أيدت طريق زعمائك ، (١) .

وهكذا فإن حرب الاستنزاف بمرارة نجربتها من الناحية
المعنوية على الاسرائيليين ، مما كان يدفع زعماء اسرائيل دوما الى
التأكيد بأنهم لن يسمحوا بأن تجر اسرائيل الى حرب استنزاف ،
وسيحاولون تصعيدها الى حرب شاملة ، هي الأرضية التي مهدت
لنساء حركات السلام المنظمة في اسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ،
وبالرغم من أن صونها ظل مقوعا ومحدودا .

ويمكن القول بأن أنصار حركات السلام في اسرائيل بعد
حرب يونيو ١٩٦٧ كانوا من خلفيات متعددة ، وكان البارزون من
بينهم هم الملقبون بـ « الأساتذة » في المصطلح الاسرائيلي الدارج ،
وهم جماعة متمركزة أساسا في الجامعة العبرية ، وإلى حد ما في
الجامعات الأخرى ، وليس هؤلاء أكثرية الأساتذة ، لكن اللقب يرتبط
بموقف السلام ، إذ ينظر اليهم على أنهم يحملون تراث « بريث
شالوم » (حلف السلام) التي كانت تتألف في معظمها من
الأساتذة . وكانت هذه الجماعة التي سبقت قيام الدولة وضمت
مارتن بوبر ويهودا ماحنس وارنست سيمون مستعدة في بحثها عن
اتفاق مع العرب للذهاب الى أبعد من أية جماعة صهيونية أخرى ،
من أجل تحقيق المطالب العربية أملا في الحصول على قبول العرب
للهود كأقلية دائمة في فلسطين ومن بين « الأساتذة » المعاصرين
سبان من أصل أوروبي سرقى ، ننقفوا في القدس ، وفي الجامعات
الانجليزية والأمريكية ، مثل يعقوب بالمون ، يهوشوع أريشيلي ،
سلومو أفنيري ، يهوشوع برهليل ، وبعض السبان الأصغر مثل

(١) الشامي . رشاد عبد الله (دكتور) : الأدب والحرب في اسرائيل ، مقال
في مجلة « فكر » ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٢٧-١٢٩ .

جاء ياتسيف ، مدرس علم الاجتماع الذي يرأس « قائمة السلام »
(رشيقات هشالوم) التي فشلت في انتخابات الكنيست التاسع
(١٩٦٩) .

وهناك منشأ ثان مهم لحركات السلام في اسرائيل هو حركة
« هشومير هستير » (الحارس الفتى) ووريثها السياسى حزب
« الميام » . وتتألف حركة « بریت هسمول » (حلف اليسار) من
المرتدين المتقدمين فى السن الذين بقى لينين وحركة « هشومير
هتسير » القديمة مثالا لهم ، وكانوا ينظرون الى الحركة القومية
العربية على أنها حركة تقدمية والى الصهيونية على أنها حركة رجعية .
أما الجيل الجديد من أعضاء « الميام » الساخطة ، فيشكل أغلبية
القيادة فى « سياح » (سمول يسرائيلى حاداش) أى « اليسار
الاسرائيلى الجديد » ، والذي يعتمد على جبل الجامعات ، ويتعاطف
مع جماعات اليسار الجديد فى البلاد الغربية (١) .

وقد حظيت حركة السلام الاسرائيلى بتأييد عدد كبير من
الأدباء الاسرائيليين الشبان . وقد ذكر عاموس أعبون ، وهو نفسه
من المتعاطفين مع هؤلاء الأدباء : « نميز الأدب الاسرائيلى الجديد
باتجاه سلمى غريزى وبرغبة جامحة فى تفهم « العدو » والتعاطف
معه ، بلغنا حدا دفع بعض النقضاد الى التحذير من الاتجاهات
« الانتحارية » التى قد تعكسها هذه النبارات » (٢) .

وكانت الفكرة الرئيسية التى تجمع هؤلاء هو حث اسرائيل
على الانسحاب من المناطق المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ، بهدف تخليص

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٥ (اغسطس ١٩٧٢) ،
ص ٤٦٦ .

(٢) Elon, Amos : The israelis, Founders and sons, Holl,
Rinehart, Wiston, 1971, p. 248.

اسرائيل ، أولا وقبل كل شيء ، من المناطق ومن العرب الذين يعيشون فيها ، مقابل السلام ، اذا أمكن الحصول عليه ، ومقابل الوضع القديم ، اذا كان ذلك أفضل ما يمكن الحصول عليه ولم يكن يهمهم ، بشكل خاص ، لمن ستذهب هذه المناطق ، واقتراح كنيرون منهم اعادتها لحكامها السابقين . كذلك عالجا مسألة حق تقرير المصير للفلسطينيين على أنها جوهر الصراع العربي الاسرائيلي وانتهوا الى القول بأنه فى اللحظة التى يكون فيها الفلسطينيون دولة ستتبخر أسباب الصراع » ويتضمن هذا فى جوهره : اعادة مشروع الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ « (٣) .

واذا كانت الساحة الاسرائيلية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد كانت مهياة لاقتحام توجهات البمين الصهيونى الفاشيستي المتطرف والجماعات الدينية المتطرفة ، التى كانت قد استطاعت عبر سنوات سابقة أن تنظم صفوفها وتسقطب الاتباع والمؤيدين لوجهة نظرهم بشأن الاستيطان وعدم اعادة الأراضى العربية المحتلة وضرورة التخلص من عرب المناطق المحتلة ! استنادا الى أقوال الحاخامات ، فإن عبارة « النقصير » التعبير البارز الذى ارتبط بنتائج فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. فى اسرائيل ، مع ذكريات الرعب من المواقع الاسرائيلية المحاصرة والرسائل الاذاعية التى بعث بها الأسرى عبر اذاعة القاهرة العبرية الى ذويهم ، والخلافات اللانهائية بين الجنرالات الاسرائيليين والاتهامات المتبادلة ، ثم صدور نتائج لجنة تحقيق « اجرانات » ، التى ألقت مسئولية الهزيمة الاسرائيلية على أخطاء تقنية ارتكبتها شخصيات فى الجيش والمخابرات الاسرائيلية قبل الحرب وأثناءها ، كل هذا أدى الى بروز حركات احتجاج وتظاهرات طالبت بعزل جيل كامل الزعماء ، وكانت الاحفالات الوحيدة التى تقام بمناسبة حرب أكتوبر تقام فى المقابر دون نصب تذكارية .

(٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية المرجع السابق ، ص ٥٦٩ .

وإذا كانت حركات الاحتجاج على هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد تلاشت بنفس السرعة التي ظهرت بها ، فإن مجموعتين فقط من بين هذه الحركات واصلتا التواجد في اتجاهين متناقضين تماما : المجموعة الأولى هي جماعة « جونس ايمونيم » الدينية الأصولية التي كان لديها حل جاهز ينطوي على تعزيز الايمان بالخلاص والعبادة وحددت أن مبادئها هي : لا تنازل ولا انسحاب ولا تخلي عن طريق الايمان بضرورة استنطاق كامل « أرض إسرائيل » التاريخية ، وحركة « السلام الآن » التي نادت بأن نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ تقود الى الطريق العكسي وهو حتمية التفاوض حول اعادة الأراضي المحتلة مقابل السلام ، وهي حركة ذات طابع صهيوني عمالي ليبرالي معتدل تعد امتدادا لحركة السلام الاسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ وضمت في صفوفها أيضا العديد من أبرز رموز الثقافة والفكر في إسرائيل . وقائمة الزعماء النشيطين في هذه الحركة تضم شخصيات متنوعة تضم أساتذة جامعات ، وأدباء مشهورين ، ورجال أعمال ، وقادة سابقين في جيش الدفاع الاسرائيلي وشخصيات عامة قيادية من بينهم عشرة من الوزراء السابقين في الحكومات الاسرائيلية تعرض فيما يلي لأسمائهم من باب التوثيق :

١ - أفراهام أجمون

رجل أعمال - شركة البترول

٢ - يهودا عميحاي

شاعر وأديب

٣ - ريتشارد أرمون

مدير شركة تأمين ومدير بنك العمال

٤ - جنرال شمعون أفيدان

عضو كيبوتس وأحد قادة جيش إسرائيل في حرب ١٩٤٨

- ٥ - الحاخام شموئيل ألخاندور-هكوميته
- ٦ - هانوخ برطوف
أديب وصحفي في صحيفة « معاريف »
- ٧ - يتسحاك بن أهارون
عضو كيبوتس وجنرال سابق ووزير سابق
- ٨ - البروفسور جبرائيل بن دور
جامعة حيفا
- ٩ - أوري برنشتاين
ساعر - رجل صناعة في شركة أمكور
- ١٠ - الجبرال موسيه كرميل
أحد قادة حرب ١٩٤٨ ووزير سابق
- ١١ - البروفسور نعومي حازان
أسناذ علوم سياسية في معهد ترومان بالجامعة العبرية
بالقدس *
- ١٢ - رون ديان
سيدة أعمال
- ١٣ - البروفسور بورام رينشتاين
أستاذ القانون الدولي ورئيس سابق لجامعة تل أبيب
- ١٤ - البروفيسور أفيفا دورون
أسناذ الأدب بجامعة تل أبيب *
- ١٥ - أهارون دوفرات
رجل أعمال

- ١٦ - عاموس آيلون
مؤلف ومحرر قى صحيفة « هآرتس »
- ١٧ - البروفيسور يارون ازراحي
أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية بالقدس
- ١٨ - اكسل فيدرمان
رجال أعمال - مدير سلسلة فنادق ران
- ١٩ - البروفيسور ميخائيل فيلدمان
أستاذ بيولوجى فى معهد وايزمان للعلوم
- ٢٠ - البريجادير جنرال جيورا فيورمان
أحد القادة السابقين لسلاح الطيران الاسرائيلى وعضو
كيبوتس
- ٢١ - البروفيسور شاول فرايدلاندر
مؤرخ بجامعة تل أبيب وجامعة جنيف .
- ٢٢ - أرنون جفتى
رئيس مجلس إدارة شركة كور ومحافظ سابق لبنك اسرائيل
- ٢٣ - البروفيسورة روث جامنسيون
كلية الحقوق بالجامعة العبرية بالقدس ورئيسة منظمة حقوق
الانسان .
- ٢٤ - البروفيسورة جاليا جولان
عالمة اجتماع بالجامعة العبرية بالقدس وزعيمة حركة « السلام
الآن » .
- ٢٥ - أوى جوردون
رئيس قسم الهجرة بالوكالة اليهودية

- ٢٦ - اليعزر جرانوت
السكرتير العام لحزب « الميام » وعضو كنيست سابق
- ٢٧ - سلومو جور
مهندس
- ٢٨ - حبيب جبعتي
عضو كيبوتس ووزير سابق
- ٢٩ - البروفيسور يهوشافاط هركابي
الرئيس الأسبق للمخابرات الاسرائيلية ومؤرخ وأستاذ
بالجامعة العبرية بالقدس .
- ٣٠ - ايلي هلالى
رجل أعمال
- ٣١ - البروفيسور دان هوروفتيس
أستاذ علوم سياسة بالجامعة العبرية
- ٣٢ - البروفيسور اليعزر كابلانسكرى
رئيس قسم الكارديولوجى - مسنشفى تلى هشومير
- ٣٣ - دكتور اسرائيل كاتس
مدير معهد أبحاث السياسة الاجتماعية ووزير سابق
- ٣٤ - داني كارافان
- ٣٥ - دكتور ايدي كوفمان
مدير معهد نرومان بالجامعة العبرية
- ٣٦ - البروفيسور كلود كلاين
أسناد القانون الدولى بالجامعة العبرية.

- ٣٧ - ثيو كلاين
الرئيس السابق لمؤسسة CRIF بفرنسا
- ٣٨ - برونو لاندزبرج
رجل أعمال
- ٣٩ - البروفيسور شنبور لبفسون
محلل نفساني ورئيس سابق لمعهد وايزمان للعلوم برحوبوت
- ٤٠ - جبرائيل ملكا
مدير شؤون الطلاب بجامعة حيفا
- ٤١ - البروفيسور موشيه ماعوز
مسنشرق بمعهد نرومان بالجامعة العبرية
- ٤٢ - البروفيسور أفيشاي مرجاليت
أستاذ الفلسفة بالجامعة العبرية
- ٤٣ - أهارون مائير
رجل أعمال
- ٤٤ - افراهام ملاميه
عضو قيادي بالحزب الديني القومي
- ٤٥ - حنا مبرون
ممثّل - احاصل على جائزة اسرائيل
- ٤٦ - دافيد موسيفتبس
رجل أعمال
- ٤٧ - عاموس عوز
أديب اسرائيلي

- ٤٨ - البروفيسور يوحان بيرز
أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية
- ٤٩ - البروفيسور ألن بولاك
المشرف على UJA بكنسدا
- ٥٠ - اسراييل بولاك
رجال أعمال فى مجال الصناعة •
- ٥١ - داليا رابيكوفتيس
شاعرة •
- ٥٢ - البروفيسور آفى رافيتسكى
نائب معهد الدراسات اليهودية بالجامعة العبرية •
- ٥٣ - افرايم دينر
رجل أعمال •
- ٥٤ - يوسف روزين
رجل أعمال •
- ٥٥ - ناتان ساحام
أديب ومدير دار نشر « سفریات بوعاليم » وقائد عسكري
سابق فى حرب يونيو ١٩٦٧ •
- ٥٦ - البروفيسور اليس شالقي
من خبراء التعليم ورئيسة جمعية الحقوق المدنية •
- ٥٧ - آريه سيمون
من خبراء التعليم وحاصل على جائزة اسراييل للتعليم •
- ٥٨ - البروفيسور أوريثيل سيمون
أستاذ دراسات العهد القديم بجامعة برايلان •

٥٩ - ساميخ يزهار سميلانسكى
أديب وعضو كنيست سابق وحاصل على جائزة اسرائيل
للأدب عام ١٩٩٢ .

٦٠ - يهوشوع سوبول

٦١ - البروفيسور ساسون سوميخ
أستاذ الأدب العربى بجامعة تل أبيب .

٦٢ - جنرال افراهام تامير
المدير السابق لمكتب رئيس الوزراء ووزير سابق للخارجية

٦٣ - بني تمكين
السكرتير العام لحزب « راتسى » - أستاذ العلوم السياسية
بجامعة تل أبيب .

٦٤ - أهارون أوزان
رئيس الطائفة الاسرائيلية السفارديه ووزير سابق .

٦٥ - البروفيسور دافان فايس
رئيس مركز دراسة الاستيطان برحوبوت والرئيس السابق
لقسم الاستيطان بالوكالة اليهودية .

٦٦ - الكولونيل داني وولف
قائد كتبة سابق بالجيش الاسرائيلى .

٦٧ - أ . ب . يهوشوع
أديب اسرائيلى .

٦٨ - دكتور يوسف يونا
أستاذ فلسفة اليكام بالجامعة العبرية .

٦٩ - البروفيسور يرمياهو يوفال
رئيس قسم الفلسفة بالجامعة العبرية .

٧٠ - حنا سيمير
مدير تحرير صحيفة « دافار » .

٧١ - موشيه زئبر
رئيس بنك لثومي ومحافظ سابق لبنك اسرائيل .

٧٢ - نسيم زفيلى
رئيس حركة « الموشاف » (١) .

وبطبيعة الحال فان العضوية فى حركة « السلام الآن » كانت
نضم اضافة لهذه الاسماء الى تعتبر بمثابة الزعامة النسيطة
للحركة ، المثات من المنققيين والكتاب المتعاطفين من كافة قطاعات
المجتمع الاسرائيلى علمانيين ودينيين ، والآلاف من المتعاطفين مع
الحركة وأهدافها . واذا جاز لنا أن نقول ان نساط الحركة لم يكن
خاضعا لنفوذ أو تأثير أى حزب اسرائيلى حيب فضل أعضاؤها عدم
الانضواء تحت لواء أى حزب من أحزاب اليسار الصهيونى
الاسرائيلى قد تنفق فى برامجها وأهدافها مع توجهات الحركة
وخاصة حزب « الميام » الماركسى بصفة خاصة وبعض قطاعات من
حزب « العمل الاسرائيلى » ، فان هذه السياسة قد أعطت للحركة
حرية اتخاذ القرار والدعوة للتظاهر فى الشوارع الاسرائيلى
والاتصال الحر بكافة المؤسسات والجماعات والأحزاب والأفراد
سواء من الجانب الاسرائيلى أو الجانب الفلسطينى على حد
السواء ، وخاصة بأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية حتى لا يكون

(١) New Letter, Bullitin of "international Center For Peace
in Middle east, No. 16, p. 2.

الارتباط الحزبي والسياسي قيدها ، بالرغم من وجود قانون اسرائيلي سنه الكنيست الاسرائيلي يحظر الاتصال بأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد حددت حركة « السلام الآن » أهدافها وتوجهاتها الرئيسية أثناء ندوة عقدتها مع أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية في يوليو ١٩٨٦ برعاية معهد كارل رينر بفيينا كانت أبرز خطوطه هي :

١ - أن السلام يجب ان يسود منطقة الشرق الأوسط بحيث تتمتع شعوب المنطقة بما في ذلك الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي بالحقوق المتساوية وتسوية الصراع الاسرائيلي الفلسطيني على أساس من اقرار الاعتراف المتبادل بين دولة اسرائيل ودولة فلسطين .

٢ - أن التسوية يجب أن تضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي الذي ترتب على حرب ١٩٦٧ .

٣ - أن التسوية يجب أن تتضمن حلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من كافة وجوهها .

٤ - أن كافة الخلافات ينبغي أن نحل من خلال مفاوضات تنم بين ممثلين معترف بهم من كافة الأطراف ، من حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف التوصل الى حل جذري يتضمن حق شعوب المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها وعدم اللجوء للعنف في حل الخلافات .

هـ - أن المفاوضات بين الأطراف يجب أن تتم في إطار مؤتمر دولي للسلام (١) .

وقد النقت هذه الأهداف مع قطاعات العديد من الشخصيات البارزة والفاعلة في أوساط اليسار الصهيوني المعدل امسال سولاميت ألوني عضو الكنيست وزعيمة كتله « ميرنس » (*) التي خاضت انتخابات الكنيست الثالث عشر في يونيو ١٩٩٢ وفازت بعدد من المقاعد أهلها لدخول الائتلاف مع حزب العمل الاسرائيلي، ونولت وزارة التعليم في اسرائيل في حكومة رابين وكانت مع أعضاء حزبها في الكنيست من أهم العوامل التي أثرت في اتخاذ الكنيست لقرار برفع الحظر عن الاتصال بأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في فبراير ١٩٩٣ ، وياعيل ديان الكاتبة الاسرائيلية ابنة القائد العسكري المعروف موشيه ديان والتي قامت باتصالات مباشرة مؤخرًا مع ياسر عرفات بتونس في مارس ١٩٩٣ الأمر الذي أثار عليها عاصفة من الغضب داخل اسرائيل لم تأبه لها ، وامون روبنستايين عضو الكنيست عن حزب « شبنوي » (التغيير) أحد فصائل كتلة « ميرتس » ، وحبيب صادق وزير العدل السابق ورئيس « المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط » ICPME ، وكانوا جميعًا على اتصالات مستمرة مع العناصر القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها أمثال محمود درويش وياسر عبد ربه ونمير حامد ، وحنّا سنيورة وفيصل الحسيني وحنان عشراوي وليلى شديده وإبراهيم نمير حسين وحسين

Ibid, p. 10.

(١)

(*) كتلة « ميرتس » (حيوية) تضم كلا من الأحزاب « راتس وشينوي ومابام » وهي تعتبر بمثابة أحزاب السلام في اسرائيل . وتشدد حركن « راتس » بحصة أساسية على الحقوق المدنية ومعارضة الاكراه الديني .

أبو حسين وغيرهم سواء بشكل مباشر أو عبر الندوات الدولية للسلام التي كان يقوم بتنظيمها « المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط » .

ويمكن القول بأن المجهود الرئيسي والفعال الذي تقوم به حركة « السلام الآن » في إسرائيل والتي لا يعرف عدد الأعضاء المنتمين إليها تحديداً ، بينما يصل عدد من يتجاوبون مع أهدافها الى عشرات الآلاف ، ينحصر في الدعوة للمظاهرات الاحتجاجية ضد السياسات الاسرائيلية التي لا تتوافق مع توجهاتها مثل النضال ضد « حرب لبنان عام ١٩٨٢ » وضد « ضم الأراضي المحتلة » وضد « الاستيطان في المناطق المحتلة » ولتأييد مبادرات السلام ، كما حدث عند عقد مؤتمر مدريد في سبتمبر ١٩٩١ حيث استطاعت حشد مظاهرة تأييد ضمت حوالي أربعمئة ألف متظاهر اسرائيلي (بما يقابل خمسة ملايين مصري) ، وكتابة المقالات في الصحف الاسرائيلية والصحف الأجنبية وعقد الندوات . وبالرغم من هذا التأييد العارم لتوجهات حركة « السلام الآن » من الشارع الاسرائيلي ، فان عدد الاسرائيليين اليهود المستعدين لاعتبار حركة « السلام الآن » خارجة على القانون اكبر من عدد الذين يميلون الى اعتبار حركة « جوش ايمونيم » غير شرعية (٢٢٪ مقابل ٢٧٪) (١) .

ومن الجديد بالذكر ، أن نسير الى أن حركة « السلام الآن » تحظى بمعارضة شديدة من جماعة « جوش ايمونيم » التي ساع بينهم اعتبارها حركة مميلة للتخلي المطلق عن الصهيونية ومصدرا لفنور الهممة واضعاف العزيمة عند الاسرائيليين : « بمزيد من الحزن نشهد اليوم تحت ستار الصهيونية العاقلة تسارعا في نفى

(١) استطلاع أجراه مركز « داهاف » لـ « كوتيرت داشيت » ٩ مارس

الصفة التاريخية والتنكر للصفة الصهيونية ، من خلال عملية تشجيع اليهود على تكتيف اليدين ونفويض الايمان بعدالة قضيتنا » (٢) . وهم عادة ما يضعون حركة « السلام الآن » في سلة واحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويعتبرونها الناطقة الرسمية بلسان المنظمة في اسرائيل ، ويحذرون من مغبة الانسياق وراء دعوة التنسازل عن الاراضى المحتلة التى نرفعها حركة « السلام الآن » : « ان من لا يريد العيش فى دولة « السلام الآن » ، التى باتت خططها توضع موضع التنفيذ هنا والآن ، فالأجدر به أن يباشر احتواء الفيضان الآن ، والا فانهم سيستيقظون يوما فى يهودا والسامرة وغزة والجولان وربما فى اورشليم أيضا ، كما اسبقظنا فى سبنا ، بعد قوات الأوان » (٣) .

وقد عانت حركة « السلام الآن » كثيرا ابان حكم كتلة « الليكود » اليمينية المتطرفة لاسرائيل (١٩٧٧ - ١٩٩٢) وبدا أنها أصبحت أكثر فاعلية عندما حدث ذلك الذى يطلقون عليه فى اسرائيل « الانقلاب الثانى » عندما استعاد « حزب العمل الاسرائيلى » السلطة من حزب الليكود فى يونيو ١٩٩٣ ، وذلك بصعود اليسار الصهيونى المعتدل المتمثل فى كتلة « مرتس » الى الحكم الائتلافى فى حكومة رابين وتولى بعض عناصره البارزة من أعضاء حركة « السلام الآن » لمناصب حكومية مؤثرة وزيادة فاعليتهم على القرار السياسى فى الكنيست الاسرائيلى .

واذا كانت حركة « السلام الآن » هى بمفهوم ما حركة للمثقفين ورجال الفكر فى اسرائيل من ذوى الاتجاه اليسارى

(٢) لوستيك ، ايان . الاصولية اليهودية فى اسرائيل - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ١٣٨ .
(٣) نفس المرجع ، ص ١٦٦ .

الصهيوني المعتدل لها مواقف محددة ازاء عدد من القضايا السياسية التي تواجه اسرائيل منذ احتلالها للأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وهي مواقف تقف في الطرف الآخر ، كما أشرت من قبل من مواقف اليمين الصهيوني المتطرف الداعي لضم الأراضي ، ومن حركة « أرض اسرائيل الكاملة » التي تضم المنقفين ورجال الفكر الاسرائيليين من ذوى التوجهات اليمينية الصهيونية ، ومن حركة « جوش ايمونيم » الدينية الأصولية الداعية للاستيطان وسياسة طرد الفلسطينيين . فان دورها الذي تقوم به ربما يكون مناسباً لالقاء الضوء على دور المنقفين ورجال الفكر في اسرائيل وخاصة خلال فترة حكم « الليكود » لاسرائيل (١٩٧٧ - ١٩٩٢) ، وذلك من خلال ما كتبه واخذ من أبرز أعضاء حركة « السلام الآن » وهو رئيس المخابرات الاسرائيلية الأسبق والمستشرق وأستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب يهوشافاط هركابى . يقول هركابى . « ان من الظواهر الأخيرة المحزنة في اسرائيل تغلج رجال الفكر عن دورهم التقليدى في التأثير على الجماهير بصورة عامة . وليس ثمة شك في أن هناك العديد من الأسباب لذلك . لقد كتبوا كتباً ومقالات مثيرة ثم اكتشفوا أن كلماتهم ليس لها تأثير ، وبدأوا في سؤال أنفسهم لماذا يفعلون ذلك . ولا بد أن أعترف بأننى سألت نفسى هذا السؤال مراراً . اذ يبدو أن كل شئ قد قيل بالفعل ، وأن النقد والفكر لم يعد لهما نفوذ أو تأثير . وفي السنوات الأخيرة اتجه التلفزيون الذى يمثل القناة الرئيسية لوسائل الاعلام ، الى وضع نفسه في خدمة السياسيين ، ونادراً ما توجه الدعوة للاكاديميين لعرض آرائهم كخبراء في القضايا الحساسة ، كما أن خطورة القرارات واحتمال قسوة النتائج تعمل أيضاً على منع الأكاديميين » . ويواصل هركابى حديثه قائلاً : « ان من عادة المفكرين التعبير عن أنفسهم بشروح معندلة ومستقلة ، ولكن خطورة الموقف الراهن من القوة بحيث تتطلب كلمات شديدة اللهجة . »

وقد جعلت العقلية الشعبية التي جلبها اليكود معه ، أهل الفكر لا يشعرون بالراحة ، اذ أنهم لا يستطيعون مناقشة مهيجي الدهماء . غير أن ردود الفعل المعتدلة والحذرة لاعتبر مناسبة في وقت الطوارئ الوطنية . والمفكرون يودون التفسير ، ولكن الساحة السياسية تحتاج الى نضال متواصل لكي يدافع المرء عن آرائه . ومن الصعب بالنسبة لعلماء الاجتماع والمختصين بالدراسات الانسانية التوصل الى لغة مشتركة للتفاهم مع الناس البسطاء . كذلك لا يتمتع المفكرون بالشجاعة والصراحة التي يجب ان يتمتعوا بهما . وقد أصبت بالانزعاج حينما رأيت أصدقاء يقررون أنه من الحكمة الامتناع عن التعبير عن آرائهم علنا . وليست المشكلة فيما يقدر المرء على البوح به ، بل فيما يتعين عليه قوله ، ولا أعتقد أنني افترى على أحد اذا قلت ان كثيرين من المفكرين قد فتلوا في أداء واجبهم بالوقوف في وجه التطورات التي يؤمنون ايماناً راسخاً بأنها تنطوي على كارثة .

والمفكرون والاكاديميون ، مثل سائر الرجال والنساء ، يعانون من الغرور ، ولكن غرورهم يأخذ شكلا فرديا بدرجة اكبر فاذا ظهروا ، على سبيل المثال ، في مناقشة عامة وكانت لهم تقريبا وجهات النظر نفسها - لنقل في عملية السلام مثلا - فان كلا منهم يسعى في المقام الأول للتأكيد على وجه الخلاف بين موقفه أو موقعها ، ومواقف الآخرين . وفي النهاية يمني الجميع بالخسران . ولكي يكون للمفكرين نفوذ ، فانهم يجب أن يسرعوا في تكوين جماعات مشتركة في موقف واحد تدافع عنه » (١) .

(١) هزكابي . يهوشافاط : « مخراعات جوراليوت » (عمليات حسم مصيرية » ، دار نشر « عم عوفيد » تل أبيب ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨١-٢٨٠ .

واستنادا الى هذا السقييم الموضوعى لوضع المثقفين والاكاديميين وأهل الفكر فى اسرائيل ، واستنادا الى المحصلة العامة للدور الذى قام به أعضاء حركة مثل « السلام الآن » على الساحة فى اسرائيل بشأن اجتذابهم لقطاعات من الجمهور الاسرائيلى لتأييد وجهات نظرهم يمكن القول بأنهم ينجحون فى غرس الأفكار وتشكيلها عندما تكون القضية التى يدافعون عنها قضية تسمح الظروف العامة داخل المجتمع الاسرائيلى سياسيا بجعل قطاعات واسعة من الجماهير مهيأة لقبولها والاستجابة لها منلما حدث ابار حرب لبنان التى فرضت بنتائجها ضرورة تغير فى الاتجاهات ومراجعة الأفكار الخاصة بحدود القوة الاسرائيلية والاتجاه للقوة ولشيوع حالات التمرد والرفض فى صفوف الجيش الاسرائيلى للمشاركة فى هذه الحرب ، ومنلما حدث عندما لاحت فى الأفق آمال التوصل لتسوية سلمية لدى عقد مؤتمر مدريد ، وعندما تجمعت اتجاهات لدى قطاعات واسعة من الاسرائيليين ذوى الضمير ضد الممارسات اللا انسانية ضد الشعب الفلسطينى وغيرها .

ولكن فى المقابل فان التجربة أثبتت أن النفوذ الانتخابى لحركة مثل « السلام الآن » هو نفوذ جعل المفكرين فى اسرائيل محلا للسخرية ، بنما تكون قوتهم هائلة فيما يتصل بغرس الأفكار وتشكيلها . ولاينطبق هذا الأمر على حركة « السلام الآن » فحسب ، بل على الحركات الأخرى غير الحزبية منل حركة « جوش ايمونيم » التى منبت بهزيمة ساحقة فى انتخابات يونيو ١٩٩٢ ، وذلك بسبب طبيعة الحياة السياسية والحزبية فى اسرائيل ، والننى بجعل المنظمات التى تشكل ائتلافا من الاتجاهات والشخصيات المتباينة تواجه حتما صعوبات فى صياغة مواقف موحدة أو تعبئة الجماهير حول مجمل القضايا التى تعنيهم على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والأمنى . الخ .

وعلى ضوء ما سبق ، فإن حركة على غرار « السلام الآن » ، لكي تقوم بدور فعال في الساحة السياسية في اسرائيل ينبغي ألا تقف عند حدود القيام بالمظاهرات المنناثرة مهما كان حجم المشاركين فيها ، ويتعين عليها أن تتجاوز عقلية « الحدث » وأن تكون مستعدة للقيام بحملات مكثفة ومتواصلة للتعليم السياسي من خلال اتخاذ موقف متماسك ومقنع ، ونشر هذا الموقف على أوسع نطاق ممكن من خلال الخطب والمناقشات والكتيبات وعقد الندوات داخل اسرائيل وخارجها وتناول المشكلات الساكنة الخاصة بالتوصل الى تسوية وتقديم تحليلات موضوعية للتغيرات في مواقف العرب التي تنطوي على امكانية تحقيق السلام ، سعيا للتأثير على الاتجاهات التي تنبع منها السياسات واجراء تغيير كلي في مناخ الرأي العام على مستوى المعتقدات والاتجاهات التي تشكله .

• وفي اطار التقييم الموضوعي لدور حركة « السلام الآن » . نستطيع القول بأن أعضاءها قد شرعوا بالفعل منذ فترة في التعامل مع الاتجاهات كوسيلة لتفادي السياسات التي يشعر الأفراد والجماعات أنهم ملزمون بها . فعلى سبيل المثال ، نجد أن كتابهم بدلا من مهاجمة عملية الضم بدأوا في تفسير وإبراز الخطر الديموجرافي الذي ينطوي عليه الضم على هوية اسرائيل كدولة يهودية ، وبدلا من الاصرار على النفاوض بين اسرائيل والمنظمة يكتبون عن حتمية التوصل الى اتفاق بين اسرائيل والفلسطينيين ، والتأكيد على أن تأخر التوصل الى اتفاق يعد بمثابة هزيمة للذات الاسرائيلية على نحو مطرد .. وهكذا .

وختاما ، فإنه مما لا شك أن دورا كهذا الذي قامت وتقوم به حركة من أبرز المنظمات الاسرائيلية المعتدلة مثل « السلام الآن » ،

هى رغم كل شىء ظاهرة ايجابية تؤكد مدى امكانية الدور الذى
يمكن أن يقوم به المفكرون والمنقفون فى اسرائيل للقبام باعادة
صياغة برنامج العلمانية اليهودية المتنورة فى اسرائيل بما يتلاءم
مع المتغيرات التى تسهدها ليس المنطقة فحسب بل العالم بأسره
فى الحقبة المقبلة .

اليسار المصرى والصراع العربى الاسرائيلى

د • رفعت السعيد

ثمة قضايا تبقى المواقف فيها دوما
على طرفى نقبض •

لعل قضية ما •• لم تكن ملتبسة وظلت كذلك ، مثل قضية
موقف اليسار المصرى من الصراع العربى الاسرائيلى •

ولعل سر الالتباس هو أن موقف اليسار ظل وعلى الدوام
نقيضا لموقف اليمين • لم ينقارب الموقعان ، ومن ثم ظل الالتباس
المقصود درعا يحتوى به اليمين أو يحاول •

وابتداء نعقد أنه من الضرورى أن نحدد المواقف ازاء
« العزوبة » ومسألة الوحدة العربى فى مواجهة النفيض •• استعمارا
كان أو صهيونية •

وفى الوقت الذى كانت فيه البرجوارية المصرىة تنأى بنفسها
عن أى معترك عربى (منذ اشتعال ثورة ١٩١٩) تعرف اليسار
المصرى على واجباته العربيه سريعا وفور النسأة المبكرة لحزبه
(١٩٢١) • وبدأت شعارات « وحدة الشعوب العربيه » ضد
الاستعمار • تتردد كثيرا فى بياناته • وعندما تأسست « عصبة

النضال ضد الامبريالية « فى بروكسل لعب الشيوعيون المصريون دورا نشطا فى دعم أفكارها على نطاق الوطن العربى كله محاولين تأسيس شعبة لها فى مصر تضم ممثلى مختلف القوى الوطنية المصرية ، ثم شعب مماثلة فى مختلف البلدان العربية بأمل أن تتكون لها قيادة مركزية تقرر أن نسمى « عصابة تحرير البلدان العربية » .

وفى وناثى الخارجية البريطانية نجد وبقه نقول « انه قد تم الانصال بالفعل بعدد من الشخصيات المصرية لتكوين فرع للعصابة بالقاهرة ، وان هناك اقتراحا بعقد مؤتمر عربى للنضال ضد الامبريالية بالقاهرة وذلك بهدف تعزيز النضال العربى المشترك » وتمضى الوثيقة قائلة « ان اتصالا قد تم بعدد من الشخصيات المصريه لبحث مسألة عقد هذا المؤتمر معها ومن بين هذه الشخصيات عضو البرلمان المصرى ، وسوف يدعى الى هذا المؤتمر أيضا مندوبون من الصين وأندونيسيا وانجلترا والهند » (١) .

كذلك فان بياننا صادرا عن « عصابة النضال ضد الامبريالية » بحث عنوان « النضال من أجل حرية الشعب العربى » (لاحظ سمية الشعب العربى وليس الشعوب العربية) يقول « لقد أوضحنا أحداث فلسطين الأخيرة حقيقة أن القضية الوطنية العربية تشكل فى الوقت الراهن إحدى القضايا المهمة فى السياسة العالمية ، والعرب يمتلكون كل الحق فى الفضاء على تقسيم وطنهم ، وأن يكونوا دولة موحدة ، فوية مستقلة وحررة تماما . دولة عربية عظمى يتحدد شكلها ومستقبلها لبس بواسطة الامبرياليين الأجانب ، وانما وفقا لمصالح واردة الجماهير العربية الكادحة ، فلاحين

وعمالا وبدوا » ويمضى البيان قائلا « ان العصبية وقد نابعت باهتمام المظاهرات الرائعة التي تفجرت في فلسطين كنوع من النمو الهائل للحركة الوطنية في البلدان العربية جميعها لترسل بأحر نحياتها الى المناضلين دفاعا عن حقوق الأمة العربية ، (لاحظ عبارات : وطنهم ، دولة واحدة ، الأمة العربية) . ويمضى البيان ليدعو العرب في كل مدينة وقرية الى تكوين لجان قاعدية لمناهضة الاستعمار على أساس برنامج وطني ، وبحيث تنتخب هذه اللجان ممثلها بلجنة أعلى حتى تكون لها قيادة نورية في كل بلد عربي ، ثم تنتخب هذه اللجان المجلس القومي العربي (all Arab National Council) ، ومن ثم هذا التنظيم يقوم على أساس تعبئة كل القوى الشعبية في مجرى التحرير الوطني ، لسخوض كفاحا لا ينهي الا بالنصر الحتمي . ويختتم البيان بالشعارات الآتية « عاش النضال التحرري للشعب العربي » و « فليسقط الامبرياليون » و « ليسقط انقسام البلدان العربية » و « لتتحا الدولة الفيدرالية العربية الموحدة الحرة » (٢) .

ولعل الشعارات كانت مبالغا فيها من حيث صبغتها العربية . ولعل الطموحات كانت من قبيل الأحلام صعبة التحقيق لكنها - وعلى أية حال - تعبر عن موقف ينتمي للعروبة في وقت كان فيه كل اليمين المصري يتباعد عنها بل ويتنكر لها .

فاذا ما أتينا الى القضية الفلسطينية نجد اليسار المصري هو أيضا الأسرع الى تأييدها في وقت وقف فيه اليمين أو أغلبه - اما متجاهلا القضية ، أو في الاتجاه المضاد لها .

ففي الوقت الذي كانت فيه القوى الصهيونية تنشط سافرة في مصر ، وكان لبون كاسترو (الذي ساند سبعا زغلول في

بداية النورة) يعمل جاهدا لتأسيس « الاتحاد الصهيونى بمصر » فى ظل صمت رسمى ، وصمت يمينى أيضا ، وربما كان أحد أسبابه تجاهل فكرة العروبة ، وربما كان أيضا ذلك التأخى فى مجالات الاسنمار الافنصادى بين النخبة اليهودية المصرية وطبفه كبار الملاك وكبار المستثمرىن المصرىن . فى هذا الوقت وقف المسار المصرى وحده لىواجه خطر الصهيونية .

فى عام ١٩٢٥ وعندما افنحت « الجامعة العبرية » فى تل أبيب ، لم يجد أحمد لطفى السيد باشا أية غضاضة فى السفر لحضور حفل الافنحاح على أساس أن افنحاح جامعه هو خطوة مهمة نحو السویر بالمسطة ، بينما ننشر « الحساب » الجريدة العلوية التى كان يصدرها الحزب الشىوعى المصرى (دون أن يضع عليها اسمه) مقالات عديدة تسننكر هذا النشاط الصهيونى وندعو العرب جميعا لمواجهته . ونقرأ على صفحات « الحساب » . . « احفل الصهیونیون فى فاسطین بنأسیس جامعتهم العبرية يوم أول أبريل الجارى فدعوا لحضور ذلك نخبة رجالهم وجمع الذين یطعون على فضبتهم ويساعدونهم فى عملهم الاسنعمارى وكان فى مقدمة المدعوین اللورد بلفور صاحب الصریح المسهور الذى أصدره باسم الحكومة الانجليزية ، والذى بموجبه أعطت انجلترا فلسطين لليهود الصهیونیین ، رغم ارادة سكانها ، وضد كل شرع وعرف وقانون » . . « وقد أعلن أهل فلسطين الاضراب العام بمناسبة وصول بلفور الى بلادهم فأعلقت المتاجر والمصانع والورش وحوانیت البقالة . . وامتنع النلاميذ عن حضور دروسهم . . ووضع أهل فلسطين شارات الحداد على دورهم ومتاجرهم ، وأنا لنحیی هذه النهضة البديعة فى فلسطين ، ونأمل أن یواظب الفلسطينيون الكرام على أمجادهم وجهادهم فى سبیل استقلال بلادهم » (٣) .

(٣) الحساب - ١٠-٤-١٩٢٥ .

فاذا انتقلنا الى الثلاثيات فالنا نتوقف أمام فقرة مهمة في البرنامج الجديد الذى أصدره الحزب الشيوعى المصرى فى عام ١٩٣١ يقول : « النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من العهر الاستعماري ومن أجل وحدة عربية شاملة ننظم فيها كل الشعوب العربية الحرة » (٤) .

كذلك فقد حرص يسار مصر فى هذه الفترة على التواصل مع القوى التقدمية العربية فى مختلف البلدان . وفى قضية الشيوعية التى اتهم فيها عصام الدين حفى ناصف (١٩٣١) ضبط لديه مخطوطات لمفالات نشرها فى مجلة « الحديث » اللبنانية ، والاحياء الوطنى العراقية ، و « القس » اللبنانية ، و « ألف باء » السورية . . . وعندما سأل المحقق عن سر اهتمامه بالنشر فى هذه المجلات قال انها « مجلات تحديديه » (٥) .

كذلك فقد نشط شبوعون مصريون فى صفوف الحزب الشيوعى اللبنانى والحزب الشيوعى الفلسطينى أمسال (محمد دويدار) كما نشط شموعون سوريون ولبنانيون فى صفوف الحزب الشيوعى المصرى (أنطون مارون - شفيق باسيور - رفيق حبور - محمد وهيب المالك) .

فاذا أنينا الى الأربعينات نجد الحرس اليسارى على النلقى مع فضايا اليساريين العرب والدفاع عنهم والدعوة للعمل المشترك

(٤) راجع النص الكامل للبرنامج فى
Ivor Spector — The Soviets and the Muslim World (1959) —
p. 141-156.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقات راجع : د . رفعت السعيد - عصام الدين حفى ناصف . سلسلة طلائع الفكر الاشتراكى فى مصر .

معهم مثل الدعوة لتأسيس « اتحاد عام لعمال الشرق العربى » (٦) كما دافع السيوعون المصريون عن شيوعى البلدان العربيه حال وقوع أى اضطهاد عليهم .

« يا أيها الوطنون فى مصر والشرق العربى أوقفوا هجوما الاستعمار . طالبوا بزوال المشانق . وأوقفوا الاستبداد عن جماهير شعبنا » .

أيها عناوين مقال نشره « الجماهير » اسنكارا لحكم الاعدام ضد الرفيق فهد سكرتير عام الحزب الشيوعى العراقى واثنتين من رفاقه وتساءل « الجماهير » بتهمة السيوعية اعدام ؟ سجن خمسة عشر عاما ؟ أية جريمة ارتكبها القوم » (٧) .

.. كان هذا عن الموقف تجاه العروبه بشكل عام فماذا عن الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى حديدا ؟

كما قلنا كانت الصهيونية تحد لنفسها مرتعا خصبا فى مصر .

فبعد نشاط واسع عبر اللاثينات بدأت تتبلور حركة صهيونية نسطة ومنظمة أسمت نفسها « الاتحاد الصهيونى بمصر » .

وفى لائحة الاتحاد التى وزعت باللغة الفرنسيه نقرأ « م ١ : الاتحاد الصهيونى بمصر يتكون من تجمع الصهيونيين المقيمين على أرض مصر ، وهو يمثل الفرع المصرى فى المنظمة الصهيونية العالمية . ويسعى الاتحاد لتوحيد جميع الصهيونيين الموجودين

(٦) الضمير ٧-١١-١٩٤٥ .

(٧) الجماهير ٣٠-٦-١٩٤٧ .

بمصر بهدف تحقيق الأفكار الصهيونية وتأكيد برنامج بازل والقرارات التي يتخذها المؤتمر الصهيوني ، والقيادة التي يحددها هذا المؤتمر « . أما المادة ٢٢ من اللائحة فنص : « يحار الانحد الصهيوني بمصر مندوبيه الى المؤتمر الصهيوني العالمي » (٨) .

وقد نسط الانحد الصهيوني وسط السباب اليهودي وفي أندية المكابي نشاطا علنيا واضحا واخذ لنفسه مقرا في شوارع عماد الدين ، وأخذ علنا في تحريض اليهود على الهجره الى فلسطين دون أن تتحرك الحكومة لاخذ أى اجراء ضده ولعله من المنير للدهسة أن الذين حركوا ضد هذا النشاط كان بعض عملاء اليهود ومنهم رينيه بك قطاوى رئيس الجالية اليهودية ، وكذلك اليهود السبوعون .

أما رينيه قطاوى فقد وجه رسالة عنيفة الى ليون كاسترو رئيس الانحد الصهيوني يحذره فيها من ممارسات الاتحاد التي « تؤدي الى تنسكك الشبان اليهود فى ولائهم للبلد الذى نشأوا فيه والذى عاملهم بترحاب » وأكد قطاوى فى رساله « أن مثل هذه الممارسات والتي يتحمل الاتحاد الصهيوني مسئوليتها تؤدي الى اسنغزاز الرأى العام المصرى » (٩) .

وفد سبق لقطاوى أن وجه رسالة الى كاسترو ينقد فيها بشدة عملية نهجر « الشباب اليهود من الجنسين » ونقول :

(٨) Statuts de la Federation Sioniste d'Egypte.

مكتوبة بالالة الكاتنة الفرنسية ومطبوعة بالرويو (نسخة أصلية)

(٩) رسالة بالالة الكاتنة الفرنسية مؤرخة ١ يناير ١٩٤٥ موقعة رئيس

الحالية - رينيه بك قطاوى - مودع صورة منها بالارسييف العام بالمتحف البريطانى

تحت رقم F. 0371-45404

« ان الحاخام الأكبر لليهود قد تلقى عدة شكاوى من عديده من الأسر بسبب الدعايات التى يدعو أبناءهم من الجنسين للهجرة الى أرض الميعاد تاركين عائلاتهم » ونمضى الرسالة قائلة : « ان جاليينا نعبر أن مثل هذه الدعايات تضر بالعلاقات الأسرية وتهدد استقرار الأسر نهديدا خطيرا » ثم نقول : « اننا كيهود ، كمواطنين فى بلد ديمقراطى نعتقد أن لكل يهودى كامل الحرية فى اعتناق ما يساء من أفكار ولكننا كمستولين عن الدفاع عن مصالح الجالية اليهودية بمصر فان مجلسنا لايمكنه أن يقبل بالأنشطة اليهودية الجماعية التى تضر باستقرار الحالية ، أو التى تضر بغالبية المجتمع المصرى السى نعتبر الجالية اليهودية نفسها جزءا منه » (١٠) .

وبأسسنا هذه الصرخة اليهودية التى لم تدم طويلا ، فان مجمل البمين المصرى قد سكت سكوتا مريبا عن النشاط الصهيونى فى مصر ، بل كان المريب حقا ذلك النشاط الارهابى والعدوانى الذى مارسه حماة الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ضد أنساء الجالية اليهودية فى مصر ، الأمر الذى أسهم اسهاما مباشرا فى انجاح خطط الاتحاد الصهيونى لهجر اليهود من مصر . فقد قدمت الأعمال الارهابية دليلا لايدحض على أن اقامة اليهود فى مصر لم تعد أمرا سهلا ولا آمنا .

أما البمين المصرى الحاكم فقد ألزم الصمت المريب .

وحى عندما قبض البوليس المصرى بالمصادفة البحتة على ثلاثة من اليهود كانوا يحاولون فى ١٩٤٦ « شراء ستمائة مسدس

(١٠) رسالة بالالة الكاتبة مورحة ١١ يناير ١٩٤٤ ، موقعة رينيه بك قطاوى ، ووبرغم أن الرسالة موجهة الى شخص غير محدد الاسم الا أن الرسالة مؤثر عليها بالحبر معبرة رسالة الى ليون كاسترو وهى مودعة بالمتحف البريطانى ، تحت ذات الرقم السابق .

من أمين أحد مخازن الأسلحة الحكومية بفصد بهريبها الى الحركة الصهيونية في فلسطين » . . فان الحكومة لم تحرك ساكنا .

بل ان هناك أدلة قانونية على أن الحكومة الوفدية وحتى بعد حرب فلسطين قد نغاضت في عام ١٩٥٠ عن تصدير القطن المصري الى اسرائيل عبر ايطاليا أو فرنسا (١٢) .

. . ولكن السيوعيين المصريين يخوضون المعركة المسنمة ضد الحركة الصهيونية ، يخوضونها بالكتابة وبالنشاط العملي وبالمواجهة في أماكن تجمع اليهود وأنديهم .

وفي عام ١٩٤٧ تنشر « صوت الأمة » (الوفدية المعارضة) خبرا يقول ان السوعيين والديمقراطيين اليهود بجمعوا أمام نادى مكابى الظاهر واقنحوا أبوابه التي أغلقها الصهاينة بدعم من البوليس وكان المفنحمون يهتفون « نسقط الصهيونية » « يحيا الشعب المصري » ووقع صدام عنيف وقبض على العديد من الطرفين، واستمر « صوت الأمة » قائلة : « ولقد بلغت الفحة بأحد الصهيونيين وهو ألبرت خانشويل الى حد الاعلان أمام رجال البوليس المصري بأنه صهوى لحما ودما ، وأنه ينمى الى عصابه شينرن وأنه سيمضى في طريقه ، ولن نستطيع قوة أن نحد من عمله » (١٣) .

. . وفي يونيو ١٩٤٧ أسست « الرابطة الاسرائيلية (اليهودية) لمكافحة الصهيونية » وقد تشكلت أساسا من عناصر

(١٢) على هامش قصايا العذر - نعلم من هنا « كتاب أصدره حزب الأحرار الدستوريين ، وكتب مقدمته ابراهيم دسوقي أناطة ناتا (١٩٥٢) - ص ١٢٨ .

(١٣) صوت الأمة ٢٦-٤-١٩٤٧ .

نسيوعية منتمية الى منظمة حدنو ، وعناصر تقدمية ويساريه يهودية
•• وثمة برقية من السفارة البريطانية بالقاهرة الى وزارة الخارجية
في لندن تقول « ان هذه الرابطة هي نسيوعه بالأساس » (١٤) •

وكان شعار الرابطة « ضد الصهيونية في صالح اليهود - في
صالح مصر » •

وقد بدأت هذه الرابطة نشاطها باصدار كتيب حللت فيه
وبشكل علمي ظاهرة الصهيونية وأدانت الفكر الصهيوني ودعت
اليهود المصريين الى مواجهتها ورفض دعايتها ، وفي ختام الكتيب
نوقف أمام عبارة بالغة الدلالة « لقد اقصرت الرابطة الاسرائيلية
لمكافحة الصهيونية على قبول اليهود دون غيرهم كأعضاء عاملين
فيها ، لأنها تعتبر نفسها حركة يهودية تعمل أساسا بين الجماهير
اليهودية ، وبماهضتها للصهيونية نخدم المصالح الحقيقية للطائفة
اليهودية المصرية » (١٥) •

كذلك أصدرت الرابطة عدة منشورات من بينها منشور •
معتون « نداء الى يهود مصر » جاء فيه « أبها الأمهات فربد أن نحمي
أطفالكن من أكاذيب الدعاية الصهيونية التي نرمى الى ارسال
أولادكن ليعيشوا في فلسطين وسط عداة أغلبية السكان وفي نظام
كله استبداد واضطهاد » •

أيها اليهود - أيتها اليهوديات : تحاول الصهيونية الجر بنا
في دغامره • نساهم الصهيونية في جعل فلسطين بلادا لا يمكن
العيس فيها • تريد الصهيونية عزل اليهود عن جماهير الشعب

(١٤) F O 371-61759 — No. 882-112/13/47 Cairo 25-10-1957

(١٥) كتيب مطبوع بالمطبعة صادر عن « الرابطة الاسرائيلية لمكافحة

الصهيونية مؤرخ بوليو ١٩٤٧ (نسخة أصلية) •

المصرى • الصهيونية عدوة اليهود • فلتسقط الصهيونية •
ولتحيا أحوة العرب واليهود - وليحيا الشعب المصرى » (١٦) •

وإذا كانت منظمة حدثتو فد انفردت بقيامها بأعمال تنظيمية
ضد الحركة الصهيونية سواء داخل أندية المكابى أو بنأسبس
الرابطه ، فانه يمكن القول ان جميع الفصائل السيوعية فد أسهمت
وبحماس فى الحملة الاعلامية ضد الصهيونية •

ولعله من الصعب سرد عشرات بل مئات المقالات والمسورات
والكسباب والكنب التى أصدرها السيوعون فى هذا الصدد ولهذا
سنكتفى بنموذج واحد من كل تنظيم شيوعى •

فاذا بدأنا بالحركة الثروتسكية نجد أن أنور كامل قد أصدر
فى ١٩٤٤ كتباً عنوانه « الصهيونية » يحلل فيه أسباب نشوء
الحركة الصهيونية ويعلن « نحن نحارب الصهيونية ، نحاربها حرباً
لا هوادة فيها حتى نشهد مصرعها الأخير .. » نحاربها هذه الحرب
لا لأن بنا كراهية طبيعية نحو اليهود ، وإنما لأننا نعتقد أن
الصهيونية حركة استعمارية مركبة (استعمارية بحكم أهدافها
الذاتية ، واستعمارية لاستخدام القوى الكبيرة لها » (١٧) •

أما مجموعه الفجر الحديد التى سمت فيما بعد بأسماء
متعددة لعل أكرها شهرة هو « طليعة العمال » فقد حشدت فى
مجلتها « الفجر الجديد » عدداً من المقالات ضد الحركة الصهيونية
نورد نموذجاً واحداً منها « الصهيونية حركة استعمارية لبست فى
الواقع سوى شكل قديم جديد لنصدير رأس المال والاستيلاء على
الأسواق .. ان الصهيونية لم تكن فى يوم من الأيام لدافع عن

(١٦) أعيد نشر هذا المنشور فى الحماير ٢٦-٥-١٩٤٧ •

(١٧) أنور كامل - الصهيونية - ط ٢ - ص ٧٤ •

اليهود أو لتحارب أعداءهم إنما كانت في الواقع الصحيح الصريح
تستغل آلامهم وسيفيد من مآسيهم ومصائبهم لتستعمر فلسطين
وتستغل مواردها « (١٨) » .

أما منظمة إيسكرا فقد أصدرت عن طريق مؤسستها العننية
« دار الأبحاث العلمية » كراساً عن القضية الفلسطينية وقد تضمن
هذا الكراس عدداً من المقالات والدراسات والفصائد ساندة كلها
الحق الفلسطيني ونادين الصهيونية .

فلطيفة الزيات تكتب مقالاً بعنوان « ما هي الصهيونية ؟ »
تقول فيه : « الصهيونية كلمة نذكر فيذكر معها الاستعمار والرجعية
فالصهيونية هي حلبة الجسع والاستعمار وعملية الاحكار
والاستبداد » .

أما عبد الرحمن الشرقاوي فيدين في قصصه عدوان هما
الاستعمار والصهيونية ويقول :

همان .. صهيونية مدفوعة مجنونه للتخريب والافناء
ونكبر بطشك فوق أعراف الربى كالعار يرهق خاطر العذراء (١٩)

أما الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني فقد أصدرت فيضاً
من المنشورات والبيانات وكرست عدداً من مقالات جريدتها
« الجماهير » لهذه المسألة .. وفي أحد المنشورات التي وزعتها
حدنو نقرأ « اننا نطالب بحل عادل للقضية الفلسطينية يكفل
الحقوق العربية في كل الشرق الأوسط ، ويكفل تحرير فلسطين

(١٨) الفجر الجديد ١٦-٦-١٩٤٥ .

(١٩) كراس صادر عن دار الأبحاث العلمية منوع الغلافين الأول والآخر
وكله دراسات ومقالات وقصائد عن المسألة الفلسطينية .

وكل الدول العربية المحنله ، ويحنن المنسور بشعارات تقول
« عاش الكفاح الفلسطيني المشترك ضد الامبريالية والصهيونية -
سقط الامبريالية الأجلو - أمريكية - تسقط الصهيونية عدوة
الشعوب » (٢٠) .

وبعد هذا الاستعراض المتعجل . . نأى الى المسألة الأكبر
الباسا وهي الموقف من قرار التقسيم . وقد أثار موقف الشيوعيين
المصريين بقبول قرار التقسيم الكير من الأفاويل والانهامات . .
وسنحاول أن نعلم وجهة نظرهم فى هذا الأمر مسندين الى
وثائهم ، لعل هذه المحاولة نعلم تفسيرهم لهذا الموقف .

ولست أعنفد أنه من الضرورى أن نتعرض هنا للملابسات
صدور قرار التقسيم (١٩٤٧) ولا ملابسات الحرب العربية -
الاسرائيلية الأولى فقط سننعرض لموقف الشيوعيين من هذه
القضية .

وابنداء نقرر أن الشيوعيين وافقوا على قرار التقسيم مؤكدين
أنه أفضل الحلول السبثة . كما أنهم عارضوا الورط فى حرب
فلسطين دون استعداد جدى ، وفى ظل السيطرة العسكرية
البرطانية على مسار القوات المصرية ومحال تحركها الأساسى .

كذلك نقرر أن حملة سرسة قد وجهت ضد هذا الموقف ،
وفسره الكيرون ولم يزالوا على أحد أساسين ، أو عليهما معا :

١ - سيطرة اليهود على الحركة الشيوعية المصرية .

٢ - التزام الشيوعيين المصريين بالموقف السوفيتى .

(٢٠) لم نعثر على الأصل العربى لهذا المنسور ، لكننا عثرنا على ترجمته
الفرنسية مودعة فى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية فأعدنا ترجمته الى العربية .

فكيف يفسر السيوغبون موقفهم ؟

فى البدايه ٠٠ شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق لبحث
العصية الفلسطينية ، لكن الهيئة العربية العليا قررت مقاطعتها ٠٠
وقد انتقدت « الجماهير » هذه المقاطعة مؤكدة أن « الاستعمار قد
بذل جهده لإبعاد قضية فلسطين عن النطاق الدولى » و « أن فى
موقف الهيئة العربية العليا بمقاطعتها لجنة التحقيق تشكيكا صريحا
فى هيئة الأمم المتحدة الأمر الذى يؤدى الى تجريد الشعوب العربية
من سلاح قوى فى كفاحها ضد الاستعمار ، وهو نقل فضاياها الى
المجال الدولى ، وفضح الاستعمار على نطاق عالمى » (٢١) .

وفى عدد نال نقول « الجماهير » : « لقد أصبح من الواجب
العاجل فى الوقت الذى تستعد فيه لجنة التحقيق الدولية لوضع
تقريرها ورفعها الى الأمم المتحدة أن يتضامن سكان فلسطين تضامنا
قويا فى مهادنتهم للاستعمار والتمسك ببندهم : جلاء المستعمر
واقامة حكومة ديمقراطية » (٢٢) .

أى أن موقف الشبوعيين المصريين كان حتى قبيل قرار
الانقسام هو تضامن سكان فلسطين (عربا ويهودا) ضد الاستعمار
ومن أجل اقامة حكومة ديمقراطية مستقلة .

وعندما أعدت لجنة التحقيق الدولية تقريرها انتقدته
« الجماهير » نفدا حادا قائلا « وأول ما يؤخذ على هذا التقرير
دراسته مشكلة فلسطين على أنها مشكلة تسوية علاقات العرب
واليهود ، مع أنها أصلا كفاح سكان هذه البلاد ضد مستعمرهم

(٢١) الجماهير ١٦-٦-١٩٤٧ .

(٢٢) الجماهير ٢٣-٨-١٩٤٧ .

ومستغليهم ٠٠ وفد أعفلت اللجنة الدولية المطلب الأساسى للعرب واليهود معا الا وهز جلاء الجيوش الاستعمارية ، ويختتم المصال مطالبنا الشعوب العربية بالنضال « دفاعا عن حريتها والمطالبة بجلاء الجيوش الاستعمارية عن فلسطين ، واقامة حكومة ديمقراطية فيها ينظر فى كيفية حل المشاكل المعلقة بين العرب واليهود » (٢٣) .

وعندما يبدأ الحديد عن الحرب ننشد « الجماهير » « التحضير لحرب دينية ، حرب صليبية بين العرب واليهود ، وليس حربا تحريرية ضد الاستعمار » وتقول : « ان أجل خدمة تقدمها الحكومة المصرية للاستعمار وللمستعمرين هى صرف أنظارنا عنه ٠٠ نحن العدو الحقيقى لنا وللشعوب العربية جميعا وتوجيه اهتمامنا الى حرب دينية لايفيد منها سوى الغاصب ، سوى الاستعمار الأنجلو أمريكى ٠٠ ان تحرير وادى النيل ، وتوجيه ضربة قاصمة للاستعمار البريطانى فى مصر ، هو خير مساعدة نقدمها لفلسطين وللشعوب العربية ، فتحرير مصر خطوة هامة وأساسية نحو تحرير الشرق من الاستعمار » (٢٤) .

ويبدأ الصراع حول قرار التقسيم ، ونبدأ الحملة السرسية ضد التسوعين الذين أعلنوا تأييدهم المحدود والمشروط لقرار التقسيم وتصرخ « الجماهير » « ليشهد التاريخ ، ولتشهد الشعوب العربية اننا الوحيدون فى مصر الذين نفق باخلاص من أجل تحريرها من ربة الاستعمار ، ومن أجل حياة سعيدة حرة ، ديمقراطية » .

(٢٣) الجماهير ٦-٩-١٩٤٧ .

(٢٤) الجماهير ١٩-١٠-١٩٤٧ .

ثم نعلو فى ذاب المقال على اتهامات لأحمد حسين وجهها منتفدا موقف السيوعيين قائلا : « ان ما يطرب له كل أوربى وأمريكى أن تنزع فلسطين من يد العرب والمسلمين لنعطى الى اليهود » فنقول : « كلا أيها العاسى ، اننا لا نريد انتزاع فلسطين من يد العرب لنعطىها لليهود ، اننا نريد انراعى من يد الاستعمار لنعطىها للعرب واليهود دولة مستقلة ديمقراطية ، ويجب أن يعلم أحمد حسين وأمثاله أننا لانوافق على مشروع التقسيم الا مضطرين وكأساس لاستقلال فلسطين ، وأمامنا بعد ذلك كفاح ، وكفاح طويل للنقريب بين وجهات نظر الدولتين العربية واليهودية المسفلتين ، وتوحيدهما فى دولة واحدة مستقلة وديمقراطية » .

ويقول . « لقد أيدنا ونؤيد وسنؤيد دائما قيام دولة موحدة عربية يهودية بفلسطين ولكن على شرط ، وشرط واحد . . أن تتمتع بالاستقلال التام والديمقراطية » . ولذلك كنا نهاجم دائما الفاسبين وأذئاب الاستعمار الذين نفذوا أهداف الاستعمار بدقة ، والتي هدفها جعل التعاون بين الجماهير العربية والجماهير اليهودية مستحيلا فى المرحلة الحالية » .

ويسبر المقال الى كلمة جروميكو أمام مجلس الأمن النى قال فيها « اننا أمام أمرين ، اما اسنقلال فلسطين ، واما ابقاء حالة الاندباب » ويمضى المقال متسبائلا « ولكن كيف يتم تحقيق هذا الاستقلال وزعماء العرب وزعماء اليهود رفضوا التعاون ، ورفضوا اقتراح جروميكو الذى يرمى الى انشاء دولة موحدة ثنائية مستقلة » .

وهنا لم يكن أمام الديمقراطيين ومحبي الشعوب وأعداء الاستعمار الا أن يقبلوا حل التقسيم كأساس لاعلان اسنقلال

فلسطين ، ونحن نعتزف انه حل ردىء ، لكنه الحل الوحيد الذى
يؤدى الى انتهاء الانداب وعلان اسنفلال فلسطين « (٢٥) .

•• هذا هو موقف الشيوعيين من قرار التقسيم .

ويبقى بعد هذا ان نسجل أن الشيوعيين قد دفعوا ثمنا غاليا
مقابل هذا الموقف فقد ترتب عليه حملة اعلامية ضارية وجةت
صدهم ، واهمهم تاره بالصهبونية ونارة بالعمالة للسوفيت ،
كما ترتب عليه حملة اعنفالات واسعة نم تبريرها جماهيريا أيضا ،
وترتب عليه كذلك سلسلة من الانقسامات ضد القيادات اليهودية
والأجنبية النى أصبحت بحكم الواقع عبئا على القبول الجماهيرى
للمركة .

•• ثم يبقى أخيرا سؤال مشروع : هل كان صحيحا رفض
قرار التقسيم ؟

وماذا لو كان العرب قد قبلوه ؟

★★★

ثم تأتى ثورة يوليو

وبعد فترة من التجاهل لافضية الفلسطينية ، عادت لتنفجر
من جديد بسبب العدوان الاسرائيلى المفاجىء - وعبر المبرر - على
القوات المصرية فى غزة ، ثم سلسلة الانفجارات النى دبرت فى
القاهرة والاسكندرية فيما أسمى بفضيحة لافون .

وبعد فترة من التردد أعلن عبد الناصر موقف حكاه يوليو من
مسألة الصراع العربى الاسرائيلى ، فقد أدلى بحديث الى مراسل

(٢٥) الجماهير ٢٣-١١-١٩٤٧ .

النيوزويك الأمريكية أعيد نشره فى جريدة الجمهورية جاء فيه « أعتقد أنه من الممكن أن يكون هناك تحسن فى العلاقات بين العرب واسرائيل ، اذا أظهرت اسرائيل رغبة فى قيام سلام عادل ، اننا لانطالب بأن يكون السلام على أساس شروطنا ، ولكننا نتمسك بأن نظهر اسرائيل رغبة طيبة وإخلاصا لقبول قرارات الأمم المتحدة » وعندما سألته المراسل عن الشروط التى تؤدى فى وجهة نظره الى السلام بين العرب واسرائيل « أجاب : « ان الشرط الاول هو أن تبدى اسرائيل رغبة صادقة شريفة فى اقرار السلام والنعايش السلمى » وردا على سؤال آخر أحاب « ليست لدينا أية مقاصد عدوانية ضد اسرائيل أو ضد أية أمة أخرى » واننى كجندى أود أن أقول اننى شأهت كثيرا من ويلات الحرب بحيث أصبحت أشعر بالرغبة المخلصة فى السلام » (٢٦) .

وكان طبيعيا أن يعلن الحزب الشيوعى المصرى الموحد نايبه لهذا الموقف .

كذلك أعلن يوسف حلمى (السكرير العام للجنة الوطنية المصرية للسلام فى ذلك الحين ، والذي كان هاربا فى باريس وكان وثيق الصلة بالشيوعيين) نايبه لهذا الموقف وأشاد به فى خطابه أمام « الجمعية العالمية لفوات السلم المنعقدة بهلسنكى ١٩٥٥ » .

وأعلن يوسف حلمى صراحة وبشكل مباشر فى خطابه أمام الجمعية « اننا نريد سلاما عادلا بين الشعوب العربية وشعب اسرائيل .. ولقد آن الأوان لكى يأخذ المدافعون عن السلام فى البلاد العربية وفى اسرائيل زمام المبادرة من أجل اقرار سلام بين الشعوب ، سلام شعوبى لا سلام أمريكى » ويمضى يوسف حلمى فى

خطابه « على الشعوب أن تتحرك .. على أنصار السلام في إسرائيل وفي البلاد العربية أن يبادروا وينحركوا وينجمعوا وينسقفوا جهودهم وكفاحهم لفرص السلام الذي تريده شعوبنا العربية وشعب إسرائيل ان السلام بين العرب واسرائيل ضرورى لبس فقط من أجل السلام العالمى ، بل من أجل استغلال واردهار بلادنا » .

ثم ينسأل : لم لا يعدد مؤتمر بين المدافعين عن السلم فى العرب العربيه واسرائيل لوضع أسس مبدئية للسلام العادل وللعايس السلمى ؟ (٢٧) .

ثم يبادر يوسف حلمى الى توجيه رسالة الى جمال عبد الناصر رغم ما بينهما من خلاف أدى الى هروبه من مصر بعد فترة طويلة من الاعتقال .

وببدأ الرسالة ساخنة بلهجة يوسف حلمى المميزة :

« السيد البكباسى جمال عبد الناصر - رئيس مجلس الوزراء .

لك منى الحنة بفدر ما أنت مخلص لقضية الاستقلال الوطنى والسلام العالمى الذى أثبتت الأحداث انها كل لايتجزأ كما لعلك بوافضى « ثم بدضى الرسالة لشرح وجهة نظر اليسار المصرى فى قضيه الصراع العربى الاسرائيلى من بدايتها ثم تسأل : ماذا سنفعل مع اسرائيل ؟ ويحبس : « سنقول بعضهم وهم موجودون فى معسكرك وحولك ، وفيمن يدعون أنهم رجالك .. سيفول هؤلاء الحمقى أو الجواسيس ان سئت ، أو ان سئت فعلاء الاستعمار ،

(٢٧) كهاح شعوب السرق الأوسط - شرة مكتوبة بالالة الكاتبة ومطبوعة بالرويو - صادرة فى باريس عن مجموعة الحزب الشيوعى المصرى الموحد هناك . مؤرحة نوفمبر ١٩٥٥ (العدد التاسع) .

نلهمي اسرائيل في البحر • ولاشك انك نعي أن أفل ما يستحقه
قائل مثل هذا الهذر أن يموت ضربا بالنعال لا بشيء آخر •

واذن •• لا حل الا تنعبد فرار باندونج الحل السلمي لمشكلة
فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة » (٢٨) •

ولعلنا لسنا بحاجة الى القول بأن يوسف حلمي قد دفع ثمننا
فادحا لهذه الرسالة داب الأسلوب المميز جدا •

وفي نفس الوقت وجه يوسف حلمي خطابا مفتوحا الى شعب
اسرائيل تحدث فيه طويلا عن القضية الفلسطينية واحسمه قائلا :
« اننا نريد السلام ، وانكم لتريدونه يا شعب اسرائيل ، فارفعوا
في وجه دعاء الحرب شعارات السلام ، ولندع لعقد مؤتمر دولي
بجمع الدول العربية ودولة اسرائيل ودولا أخرى من الشرق والغرب
لايجاد نسوية سلمية للمشكلة تعترف للشعب الاسرائيلي بحقه في
دولته المستقلة الديمقراطية وللشعب العربي الفلسطيني بالحق
نفسه ليعيش هذان الشعبان مع باقي شعوب المنطقة في أمن وصداقة
ورخاء وسلام » (٢٩) •

•• وبرغم تصريحات عبد الباصر لمجلة نوزويك السابق
الاشارة اليها فقد اعبر هذا الموقف من جانب يوسف حلمي واليسار
المصري مروقا ، ونعرض أصحابه لاضطهاد شديد ، وطل يوسف
حلمي يدفع ثمن هذا الموقف حتى وفاته •

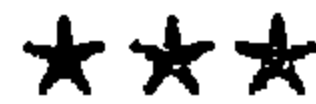
•• ويواصل التسبوعيون دفاعهم عن موقفهم النابت : دونين
مستقلتين ديمقراطيتين لسبعين •• ولعله من حقنا ان نذكر بأنه
* ذات الموقف الذي اقرب منه وتبناه الكسرون •• الآن ، وربما بعد
ضباع العبد من الفرص •

• (٢٨) المرجع السابق

• (٢٩) المرجع السابق

وفى ديسمبر ١٩٥٥ حدد جريدة « كفاح الشعب » لسان حال الحزب الشيوعى المصرى الموحد - ومن جديد - موقف الحزب فى مقال مطول عنوانه « القضية الاسرائيلية » تقول فيه :
ومن الممكن وضع حد لحالة التور القائمة بين اسرائيل والدول العربية على أساس من النقاط التالية :

- ١ - تطبق قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٤٧ (قرار التقسيم) .
- ٢ - عودة اللاجئين العرب الى ديارهم .
- ٣ - تشكيل حكومة ديمقراطية عربية فلسطينية ينتخبها الشعب الفلسطينى فى انتخابات حرة » (٣٠) وفات محرر المقال ان يقرر صراحة أن الفرصة قد ضاعت لتنفيذ قرار ١٩٤٧ .



وتحارب مصر . ونهزم ونكون النكسة ، وببلغ اسرائيل أرضا جديدة وينسب الناس قرار التقسيم ، وتحذر آمالهم الى تنفيذ قرار ٢٤٢ الذى يتحدث عن الانسحاب من « أراض » محتلة . . . ويدور صراع عربى مجدب ومزير حول قبول قرار ٢٤٢ .

ويظل الشيوعيون منقسمين بموقفهم الأساسى « تسوية سلمية عادلة وشاملة » و « دولتين لشعبيين » وفى هذا الإطار انفرد الشيوعيون المصريون واليسار المصرى عموما بموقف ميزهم عن كل من عندهم من المصريين ، بل وميزهم عن كل الشيوعيين العرب ، وهو أنهم أقاموا جسورا دائمة وممتدة مع قوى السلام الاسرائيلية .

بل ونجحوا فى عام ١٩٧٢ وبمبادرة شخصية من خالد محبى الدين فى عقد مؤتمر دولى فى ايطاليا أسمى « مؤتمر المدل والسلام فى الشرق الأوسط » وفى ظل هذا المؤتمر كان أول لقاء

بين قوى السلام فى اسرائيل وبين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وتأتى حرب أكتوبر ، والمباحثات المصرية الاسرائيلية ، ثم زيارة السادات للقدس ، فاتفاقيات كامب ديفيد ويكون غريب أن ينفرد اليسار المصرى بمعارضتها . . فقط حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى عارضها ودفعنا ثمننا غاليا فى معارضتها .

ولعله من الخطأ تصور أن الموقف من كامب ديفيد كان ثنائيا مع أو ضد . وان كان الكنبرون قد حاولوا أن يرجوا لهذا الخطأ . فالحقيقة أنه ازاء كامب ديفيد كانت هناك ثلاثة مواقف :

(أ) أنصار كامب ديفيد .

(ب) أعداء السلام مع اسرائيل .

(ج) المعارضون لكامب ديفيد والمؤيدون للسلام العادل والشامل فى آن واحد .

وكان اليسار المصرى (التجمع والحزب الشيوعى) هم وحدهم أصحاب الموقف الثالث لقد عارضوا اتفاقيات كامب ديفيد ، وأعلنوا فى ذات الوقت تمسكهم بموقفهم الثابت والدائم بالسعى نحو تسوية سلمية شاملة وعادلة . بل انهم برروا معارضتهم لكامب ديفيد بأن هذه الاتفاقيات تجهض السلام العادل والشامل .

فعقب زيارة السادات للقدس أصدرت السكرتارية العامة لحزب التجمع بيانا جاء فيه « يتطلع الشعب المصرى بكل طبقاته وفئاته الى تحقيق السلام العادل وتجنيب البلاد ويلات الحروب ، وعبا من حماهبرنا بأن السلام هو الاطار الأمل للبناء والقضاء على الارهاق الاقصادى ، الذى يش الجميع تحت وطأته ، ونحن مع شعبنا وأمننا فى النطلع المشروع الى السلام ، ولهذا فاننا أمانة مع

الشعب وصدقا مع النفس ، وحرصا على مستقبل البلاد نؤكد ان
ما جرى ويجرى لا يسير بنا نحو السلام الذى ننشده ، السلام
الذى يمنع كل الحروب ، السلام الذى يحقق الاستقرار لمصر
ولمنطقة الشرق العربى ، .

وجاء فيه « ان السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى
التقدمى الوجدوى . . ومن واقع نطلعنا الى سلام حقيقى ، نطالب
السيد رئيس الجمهورية والحكومة بوقف الاندفاع وراء هذه
المبادرات التى عطلت من مسيرة السلام الذى كنا ننشده جميعا ،
وأدت عمليا ومهما كانت النوايا الى تسهيل الأهداف الاستعمارية
فى القضاء على وحدة العالم العربى وتحرره وتقديمه الاقتصاسى
والاجتماعى » (٣٠) .

وعندما توقع اتفاقيسات كامب ديفيد يعلن التجمع والحزب
السبوعى رفضهما لها على أساس أنها صلح منفرد ، لا يحقق سلما
عادلا ولا شاملا . .

ويخوض الحزبان معركة معارضة هذه الاتفاقيات من منطلق
مغاير لكل معارضيتها الآخرين ، فالآخرون يرفضون مبدأ السلام
مع اسرائيل ، بينما اليسار المصرى يرفض كامب ديفيد لأنها لا تحقق
السلام المنشود بل تحقق صلحا منفردا يبقى القضية الفلسطينية ،
وقضية الاراضى المحتلة فى الجولان ولبنان بلا حل ، ويدفع باسرائيل
الى المزيد من التعنت بعد أن أخرجت مصر بكل ثقلها من ساحة
المواجهة . . ولعل كل ما يجرى الآن يؤكد كيف أن الصلح لم يكن
سلاما لا شاملا ولا عادلا ولا مستقرا .

. . وكالعادة دفع اليسار المصرى ثمنا باهظا من أجل تمسكه
بموقفه الباب من أجل سلام عادل شامل ودائم . .

(٣٠) بيان صادر عن السكرتارية العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى
الوجدوى ٢٨-١١-١٩٧٧ .

قضايا التاريخ في مدريد

د . يونان ليب رزق

رئيس قسم التاريخ

كلية البنات - جامعة عين شمس

في بهو الأعمدة في قصر الشرق في مدريد ، حيث انعقد مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط ، لم تخل كلمة واحدة من مجمل الكلمات التي ألقاها المؤتمر على مختلف مواقعهم ومواقفهم من الإشارة الى تاريخية المؤتمر ، ونظن أن المؤتمرين كانوا يعنون بهذا أن المؤتمر قد انعقد لتسوية « نزاع تاريخي » دام زهاء نصف قرن ، كما نعتقد أن التوصيف قد صدر من أن تاريخ المنطقة يشهد لأول مرة جلوس الجيران الأعداء في مكان واحد لحسم عداواتهم !

وقد أدى طابع المكان .. اسبانيا حيث نجمع هؤلاء الفرقاء ذكريات تاريخية ، وقصر الشرق الذي ينتمي الى القرن الثامن عشر ، الى اضافة مذاق خاص زاد من انتسار عبق التاريخ في قاعة المؤتمر ، بل وفي كواليسه !

بيد أنه اذا كانت « التاريخية » تضيف على المؤتمر قدرا كبيرا من الأهمية مما يحمل المشاركون فيه مسئولية خاصة ، فهو

بطبيعته فرصة غير مسبقة ولفاء غير مكرر ، فان هذه « التاريخية » نفسها يمكن أن تكون سببا في فشل المؤتمر اذا ما تمسك طرف أو آخر « بموقف ما » صدر عن دعاوى تاريخية أو أمسك طرف آخر « بموقف ما » نشأ في مرحلة من مراحل الصراع الطويل دون أن يدرك أن عجلة التاريخ تدور وأن المتغيرات نملئ تغيير المواقف للمحاف بهذه العجلة .

وفي ظننا فيما شاهدناه رأى العين في « بهو الأعمدة » وفيما رصدناه من حركة سياسية خسارح هذا البهو أن أغلبية المشاركين في المؤتمر وقعوا أسرى للدعاوى التاريخية في جانب أو تجمدوا عند مرحلة من مراحل الصراع في جانب آخر ، والأسرى والجامدون لا يصنعون السلام !

أسير رقم (١) !

بجدارة يفوز الاسرائيليون باللعب ، لقب الأسير رقم (١) لمقولات التاريخ ، وهي مقولات اصطنعوها وعاشوا عليها .

فقد لاحظ الجالسون في بهو الأعمدة أن زهاء نصف الخطبة التي ألقاها المستر شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي كانت استعراضا للتاريخ من وجهة نظره بالطبع ، وهو تاريخ اختلطت فيه الحقيقة بالأسطورة على نحو فاضح .

يدعونا ذلك إلى إعادة قراءة المقولات التاريخية التي أطلقها المستر شامير في بهو الأعمدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٣١ أكتوبر .

جاء في المقولة الأولى انه يمثل الشعب الذي « عاش في أرض اسرائيل أربعة آلاف عام دون انقطاع ، ونحن الشعب الوحيد

الذى تمتع بسيادة مستقلة فى هذه الأرض بإسساء مملكة صليبية
استمرت فترة قصيرة « ! » .

المقولة الثانية انصرفت الى القدس بقوله : « نحن الشعب
الوحيد الذى كانت عاصمته القدس ونحن الشعب الوحيد الذى
لا توجد أماكنه المقدسة الا فى اسرائيل » ، ولم ينس فى هذه
المناسبة أن يردد بعض الآيات المتعلقة بالقدس خاصة ما جاء فى
المزامير .. « لن أنساك يا اورشليم ولو فقدت يميني » !

ثالث المقولات متصلة بالقبول الدولى لمطالبة اسرائيل بالأرض،
فيما سجله الجانب من الخطبة الذى جاء فيه .. « وفى عام ١٩٢٢
اعترفت عصبة الأمم بعسالة هذا المطلب وقد فهمت الضرورة
التاريخية الملحة لاقامة وطن يهودى فى أرض اسرائيل وأعادت الأمم
المنحدة تأكيد هذا الاعتراف بعد الحرب العالمية الثانية » .

ولم يكن رجل مثل شامير ولا أى اسرائيلى آخر يمكن أن يفعل
فى هذه المناسبة الاشارة الى ما لقيه اليهود فى ألمانيا فى الحقبه
النازية لا سيما انها حقبة تاريخية قريبة نسبيا ، ويلوح فى مثل
هذه الفرصة بقضية معاداة السامه Anti Semitism .

ولا يستطيع انسان أن يجزم بالدرجة التى يصدق بها
المستر شامير أو أعضاء الحكومة الاسرائيلية ، أو رجال الوفد
الاسرائيلى الذين كانوا بصحبته فى قصر الشرق .. أن يصدقوا
أنفسهم أو أن يصدقهم الآخرون !

فانه مما يستلقت النظر درجة السذاجة المفرطة التى اتسمت
بها خطبة رئيس الوزراء الاسرائيلى فى جانبها التاريخى ، الى الحد
الذى يصعب معه تصور أن كل الاسرائيليين المعنبيين لم يفتنوا
اليها .

فالمقولة الأولى الخاصة « باستمرار النواجد » لأربعة آلاف سنة لا تتناقض فحسب مع الأدبيات الإسرائيلية الخاصة « بالدياسبورا » أو « الشتات » ، بل تتناقض أيضا مع العقائد الدينية التي سجلتها التوراة عما أسمى « بالسبي البابلي » حين ساق نبوخذ نصر العبرانيين الى بابل بعد أن استولى على اورشليم وهدمها وخرّب الهيكل ، وابتهم في فترات طويلة بعد عودتهم من الأسر استمر وجودهم هامسا حتى انه لما زار الرحالة اليهودي « جبروندي بتاحيا » القدس في أواخر القرن الثاني عشر كتب منحسرا أنه « لم يجد فيها سوى يهودى واحد » !

تأتي بعد ذلك مقولة القدس وتبدو طبيعة القراءة المغلوطة للتاريخ بأن شعبا لم يتخذ من القدس عاصمة سوى الاسرائيليين أن الفترة القصيرة « للوجود السياسى » العبرانى فى فلسطين قد بدا فيما يمكن توصيفه بالدولة المدينه City State ، احدهما فى الشمال حول السامرة والثانية فى الجنوب حول اورشليم ، وهو نوع من الدول ظهر بالعشرات فى التاريخين القديم والوسيط . أما باقى الدول التى عرفت تلك العصور ، خاصة فى أواخر التاريخ القديم وبامتداد التاريخ الوسيط فهى من ذلك النوع الذى عرف بالدول العالميه Universal State وهى الدول التى ضمت أقواما وأجناسا متعددة جمعت بينها خاصة فى العصور الوسطى رابطة الدين ، الامبراطورية الرومانية المقدسة فى الغرب ودولة الخلافة الاسلامية فى الشرق ولم يكن من الممكن أن تكون القدس عاصمة لايهما رغم الصراع المرير حولها خلال الحروب الصليبية . . كل ما كان يمكن أن نكوّنه المدينة المقدسة أن يصبح لها وضع خاص ، وهو ما تحقق فعلا بعد حرب القرم عام ١٨٥٦ حين نشأت « متصرفية القدس » !

ثالثة المقولات التاريخية للمسئور شامير استمدتها من التاريخ

القريب ، تلك الخاصة بما لقيه اليهود من اضطهاد تحت الحكم النازى ، ورغم أن كثيرين يحملون سلوك « الجيتو » أو « حسارة اليهود » مسئولية الاضطهادات النى لقوها من كثير من المجتمعات التى عاشوا بين ظهرانيها سواء فى التاريخ الوسيط أو الحديث فأننا نسلم بأنهم قد لقوا بالفعل من الحكم السازى صنوفا من الاضطهاد ، غير أنه يبقى التذكير ان شعوبا أخرى عديدة نقيت قدرا من النكيل من النازيين ربما يفوق القدر الذى لقيه اليهود ، الا أنهم كانوا أقل ضجيجا وأقل قدرة على الشكوى ، فضلا عن ذلك فان اسرائيل قد تقاضت ثمن اضطهاد اليهود من ألمانيا والعالم الغربى الأمر الذى لم يبح بأى درجة من التكافؤ للشعوب الأخرى .

يصعب اذن على ضوء نهاف دعاوى أسبر التاريخ رقم (١) فى بهو الأعمدة نصديق أن يسكون مؤمنا بمثل هذه الدعاوى مما يطرح للتساؤل الأسباب النى دفعتة الى اثارته .

عزا بعض المرافين هذا الاعسراق فى التاريخ الى طبيعة من يمتلهم المستر شامر ، سواء من اللىكود أو من الأحزاب الدينبه التى تعيش على تراث الشعب اليهودى بكل ما يحمله هذا التراب من حكايات التاريخ وعقائد الأسلاف ، وانه لم يكن أمامه مع هذا الا أن يقول ما قاله !

عزا البعض الآخر موقف الأسر رقم (١) الى البنية الفكرية النى قامت عليها دولة اسرائيل ، وهى بنه اختلطت فبهسا الحقيقة بالأسطورة منذ أن نشأت الحركة الصهيونية مما تكشف عنه أوراق مؤتمر بازل الذى انعقد فى سويسرا فى أغسطس عام ١٨٩٧ والذى أسس الحركة الصهيونية الحديثة كما يكشف عنه كتاب مؤسس الحركة المسررتودور هرتزل الذى وضعه قبل انعقاد

المؤتمر بوقت قصير تحت عنوان « الدولة اليهودية » . وانه لم يكن فى امكان أى ممثل لاسرائيل فى مدريد ، سواء كان شامير أو غيره ، وسواء كان من الحماثم أو الصقور ، أن يتجاهل مثل هذه البنية .

وفى تقديرنا ان مثل هذه التفسيرات ، رغم وجاهتها ، لا تكفى . . فنحن نعتقد ان سببا أساسيا من أسباب اسراف خطاب المسير شامير فى الجانب التاريخى الرغبة فى أن يخل الجانب الخاص من الخطاب « بتحديد الموقف » أصيق مساحة ، فالجانب الاسرائيلى كان يسعى لاجتياز المرحلة الافتتاحية فى قصر الشرف بأقل قدر من النعهدات وبأكبر قدر من الغموض بالغسراق المشاركين فى المؤتمر فى بحر التاريخ !

ونحن نرى أنه كان يسعى الى جر الآخرين من الأطراف العربية الى لجج نفس البحر ، وهو بذلك يدخلهم فى متاهات طويلة تصرف المؤتمر عن هدفه الأساسى ، وهو الأمر الذى تنبه اليه الطرف المصرى وحذر منه السبب عمرو موسى وزير الخارجية فى كلمته العقيبية عندما ضمن هذه الكلمة القول بـ « اننا أتينا لنتحدث عن المستقبل » بكل ما يعنيه ذلك من دعوة الى ترك الماضى والخروج من أسر التاريخ !

أسير رقم (٢) !

وكان أسيرا عربيا هذه المرة ، ولحسن الحظ فقد كان موجودا خارج بهو الأعمدة أكثر مما كان موجودا بداخلها !

فباستثناء بعض العبارات التى وردت فى بعض كلمات الوفود العربية داخل بهو الأعمدة فى إشارة الى الأصل التاريخى للنزاع فإن التمسك بالتاريخ جاء من قطاعات من الشارع السياسى العربى خاصة تلك التى ذهبت الى طهران نندد بالمؤتمر .

وقد استمر ممنلو هذه القطاعات يظرون للصراع العربى الاسرائيلى باعتباره صراع حياة او موت ، وهم فى هذا لازالوا واقعين تحت تأثير مفولات تاريخية أطلقت خلال الثلاثينات والأربعينات دونما نظر الى أن عجلة التاريخ قد دارت خلال العقود الأربعة الأخيرة دورات عديدة !

نعم تبقى اسرائيل كيانا عدوانيا يهدد الأمة العربية طالما استمرت تتبنى السياسات القائمة على الغزو والتوسع ، ولكن يبقى الجمود عند لحظة تاريخية معينة بكل مفرداتها ما يعطى هذا الكيان الوقت والفرصة لتحقيق كل مخططاته .

واذا كان « التفخيخ » يمثل عنصرا من عناصر الحرب لدى اسرائيل فنرى ومن خلال قراءة طويلة لسياساته نل أيبب تجاه الجيران العرب ان نصب الفخاخ يمثل ركنا أساسيا من أركانها .

ولعل أهم الفخاخ التى وقعت فيها بعض قطاعات الشارع السياسى العربى فى تعاملها مع الصراع مع اسرائيل بالنظر اليه من منظور دينى ، باعتبار ان هذا الصراع لون من الجهاد ينبغى ألا يتوقف الا بانتصار المجاهدين .

وليس من شك أنه قد قوى من هذا التوجه على الجانب العربى تصاعد قوى اليمين الاسرائيلى صاحبة التوجه ذاته .

قوى منه أيضا ما شهدته السبعينات والثمانينات ، خاصة بعد نجاح الثورة الايرانية ، من ارتفاع موجسة المد الدينى فى الشارع العربى بما صاحب هذه الموجة من اصفاء الطابع الجهادى على الصراع مع اسرائيل .

والمشكلة فى ادارة الصراع من هذا المنطلق أنه بينما يمكن أن تتغير المواقف السياسية تبعا لتغير الظروف التاريخية فانه يصعب

ان لم يستحل تغيير المعتقدات التي تصل بحكم طابعها الدينى الى حد المسلمات ، ولعل هذا هو المأزق الذى يواجهه المفاوض الاسرائيلى بينما لا يواجهه بنفس القدر المفاوض العربى .

وفى تقديرنا ان الوقوع فى أسر هذا الموقف الساريحى فصلا عن أنه يخرج التحالف الحاكم فى اسرائيل من مأزقه السياسى فانه يعطى لهذا النظام الفرصة لاضفاء الروح الصليبية على الصراع بكل ما تثيره هذه الروح من مخاوف لدى الغرب من ذكريات مريرة تقود الى مزيد من تدفق أشكال التأييد على الاسرائيليين .

ثم ان هذا الموقف من ناحية أخرى يؤدى الى تفريق الشعب العربى خاصة وأن كل دول الطوق المحيطة باسرائيل نتواجد بها أقليات غير اسلامية كبيرة يقلقها بلا شك أن يأخذ الصراع بين أوطانهم وبين اسرائيل مثل هذا المنحى ، ولعل هذا الفهم هو الذى دعا الحركة الوطنية الفلسطينية منذ وقت مبكر الى طرح البديل العلمانى للدولة الفلسطينية فى مواجهة النموذج الدينى الذى تجسده دولة اسرائيل .

أسير التاريخ رقم (٢) الذى جسده المجتمعون فى طهران لم يلقوا بالا الى حجم المتغيرات التاريخية التى عرفتھا المنطقة والعالم خلال العقود الأربعة الأخيرة .

برصد هذه المتغيرات يمكن القول ان الاختيار الأساسى الذى حكم هذا الصراع خلال الفترة بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٧٣ كان اختيار الحرب ، فقد شهدت تلك الفترة الحروب العربية - الاسرائيلية الأربع المعروفة .

بيد أنه خلال الفترة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ بدأ اختيار آخر فى الظهور هو اختيار « الاحرب والاسلام » وأخذ يفرض نفسه على ادارة الصراع بين الجانبين .

بعد عام ١٩٧٣ وعودة سُكل من النوازن بين الطرفين أخذ
أخبار ثالث فى التواجد على الساحة وهو اختيار السلام .

وقد أدى عقد المعاهدة المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ الى
التأكيد على امكانيه هذا الاختيار ، والحقيقة أن ما جرى فى
النمانيات ومطلع التسعينات قد صيق كثيرا من هامش
الاختيارات .

فقد نأكد خلال تلك الحقبة استبعاد اختيار الحرب لحسم
الصراع ، خاصة بعد أن استبعدت مصر هذا الاختيار ، وخاصة
بعد ما أصاب الاتحاد السوفيتى من وهن نتيجة لأزمته الاقتصادية
والسياسية ، وبعد أن انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة
العالم الحر وغير الحر !

لم يبق بعد ذلك سوى الاختيارين الآخرين ، الحرب
والسلام أو السلام وبينما كان يحقق الاختيار الأول مصالح
اسرائيلية مؤكدة فانه كان يقينا يضر بالمصالح العربية عامة
والمصالح الفلسطينيه على وجه الخصوص من خلال السياسة التى
استمرت تتبعها اسرائيل .. سياسة القضة قضة للأرض
المحتلة .

واذا كنا لا نريد حرمان أولئك الذين اجتمعوا فى طهران من
بعض قطاعات الشارع السياسى العربى من نبل المقصد ومن 'نهم
فى رفضهم لخيار السلام كانت لديهم حججهم القائمة على ان استمرار
الكفاح الشعبى هو البديل الوحيد لحالة الحرب والاسسلام ،
فان نبل المقاصد وحدها لا يكفى ، والجمود عند لحظة تاريخيه
بعينها لن يقودهم وبقود الفضية التى يعملون من أجلها الا الى
الوبال .

أسير رقم (٣) !

والأسير هذه المرة مصرى ، أو بعض فطاعاب من العاملين فى
الساحة السياسية المصرية .

وتدور معركة غريبة على هذه الساحة حول كامب دافيد فبينما
عاد الكثيرون الى التذكير بها باعتبارها انجازا عظيما فان آخرين
عادوا للتنديد بها ، وقد تناسى هؤلاء وأولئك أنه قد مرت تحت
جسور التاريخ مياه كثيرة خضلال الأعوام الثلاثة عشر الممتدة بين
ما جرى فى المنتجع الأمريكى عام ١٩٧٨ وبين ما جرى فى قصر
الشرق الاسبانى عام ١٩٩١ .

• فى كامب دافيد كانت كل الظروف مختلفة . .

فالمفاوضات المصرية - الاسرائيلية قد جرت فى نطاق نتائج
حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وما اسنتبعتها من اتفاقيات فض الاشتباك ،
أما مفاوضات مدريد فهي تجرى فى نطاق نتائج حرب الخليج
وما صاحبها من الشعور بخطورة استمرار حالة الاحرب واللاسلام
لبس فقط على العرب وانما على المصالح الغربية فى المنطقة .

فى كامب دافيد ورغم سياسة الانفراج الدولى كان لازال
للاتحاد السوفيتى وجوده الفعال على الساحة ، ومن ثم كان
للمنقدين الحق فى عدم قبول مقولة الرئيس السادات بأن ٩٩ فى
المئة من أوراق اللعبة فى أيدي أمريكا .

فى مدريد كان الموقف دراميا فلم يكن أمام الجميع ، بمن فيهم
الاتحاد السوفيتى ، الا الاعتراف بالحقيقة أنه بعد متغيرات
الثمانينات ومطلع التسعينات أصبحت فعلا ٩٩ فى المئة من أوراق
الحل فى أيدي حكومة واشنطن ، ورغم أن المؤتمر انعقد تحت
رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فقد كان الجميع يعلمون

داخل أروقه المؤتمر وحارجه أن هناك مظلة واحدة يجتمع تحنها المؤتمرون هي المظلة الأمريكية !

كامب دافيد على الجانب الآخر لم نرض جميع الأطراف ، فهي قد أعطت مصر سلاما منقوصا كان عليها أن تبجهد لعقد كامل حتى تسترد كل أراضيها بعد صدور الحكم في قضية طابا عام ١٩٨٨ ، فضلا عما تضمنته من ترتيبات أمنية في سيناء لم ترض قطاعات من المصريين ، وأعطت إسرائيل سلاما باردا مع مصر ، وأعطت لبعض الزعامات العربية العريضة سعيا لعزل مصر واحتلال مكانها الزعامي ، وهي المحاولة التي قادت في النهاية الى كارثة الخليج .

يختلف الأمر بالنسبة لمديرد ، فمصر اذا كانت قد خرجت في كامب دافيد من الباب العربي فهي تدلف في المؤتمر الجديد من نفس الباب وان هدفا أساسيا من أهداف « المشاركة » المصرية في مديرد هو دعم الموقف العربي مما كشفتته كلمة مصر التي ألقاها السيد عمرو موسى في أول أيام مديرد .

فضلا عن كل ذلك فان الأداء المصري في مديرد مختلف جد الاختلاف عن الأداء المصري في كامب دافيد ، ليس فقط في اعلان الموقف القومي بكل مفرداته التي لا تغريط فيها ، وانما أيضا من خلال تشكيل وفد وطني كان احدى مفاجآت المؤتمر كما جاء في تعليقات المراقبين ، ولكنه لم يكن مفاجأة للعمل السياسي المصري خلال الثمانينات ، فقد كانت هناك سابقة .

فقد عرفت الثمانينات تشكيل وفد على نفس المستوى أدار الصراع حول طابا وأمكن من خلال هذا الأسلوب أن يصل بالحق المصري الى بر الأمان .

ويختلف ميل هذا الأسلوب في ادارة صراع السلام مع إسرائيل عن أسلوب كامب دافيد حين استأثر الرئيس السادات

ليس فقط بالمبادرة وإنما الأهم من ذلك بالبت، دون رأى المسنشرين ناهيك عن أخذ رأى ممثلين عن العمل السياسى المصرى ، البت فى كثير من المسائل الخلافية الأمر الذى دعا هؤلاء الى اتهامه بتقديم تنازلات غير محتملة ودفع ثمن غال للسلام .

باختصار فإن الحديث عن كامب دافيد سواء من قبل المؤيدين أو من جانب المعارضين إنما يدل على أنه لا زال هناك على الساحة المصرية أسرى للتاريخ ، ورغم أنه تاريخ قريب فإن سرعة الأحداث قد تجاوزته وجعلت الحديث عنه دخولا فى الذمة . . ذمة التاريخ !

تعليب التاريخ !

محاولة بعث الأسطورة من أكفانها واعادتها حية لتدب بأقدامها على الأرض محاولة لم يبرع فيها شعب بقدر ما برع فيها الشعب اليهودى الذى يمكن توصيفه بأنه ليس الشعب الذى نجح فى صناعة الأسطورة فحسب بل انه الشعب الذى نجح أيضا فى تصديرها !

الصناعة الجديدة التى بدأ الاسرائيليون فى تركيبها منذ عام ١٩٧٧ هى صناعة « تعليب التاريخ » ، وهى صناعة جديدة تنسب لصاحبها المستر مناحم بيجن زعيم الليكود ورئيس وزراء اسرائيل السابق والمفاوض الرئيسى الذى قام بمفاوضة الرئيس المصرى أنور السادات فى المفاوضات التى انتهت بعقد اطار السلام الشهير فى كامب دافيد .

وما تفصده « بتعليب التاريخ » هو أن يقوم شخص ما أو فئة ما باستدعاء واقع تاريخى معين من مرحلة زمنية سابقة ومحاولة فرضه على مرحلة زمنية لاحقة بغض النظر عن حجم

المنغيرات بين الواقعين ، وكأن التاريخ يمكن حفظه في معلبات يجرى فتحها واستخدامها في وقت الحاجة اليها ، وهو المسنحيل الذي ابتدعه المستر بيجن ، والذي يحاول الساسة الاسرائيليون حتى هذه اللحظة وضعه موضع التطبيق من خلال الرؤية الاسرائيليه لفضية الحكم الذاتى للفلسطينيين .

ونعتمد هذه الرؤية تماما على التجربة التاريخية لليهود فى عصر بعينه وفى منطقة بذاتها ، والعصر غير العصر والتجربة غير التجربة ، الأمر الذى يتطلب النظر داخل المعلبات !

★ ★ ★

الرؤية الاسرائيلية لقضية الحكم الذاتى للفلسطينيين وضعها مستر مناحم بيجن فى مشروعه ذى النقاط الست والعشرين الذى قدمه الى الكنيست فى ديسمبر عام ١٩٧٧ .

وقبل التعرض لفحوى هذا المشروع ينبغى النظر الى الظروف التى قدمه رئيس الوزراء الاسرائيلى فيها . .

١ - أنه قدم مشروعه فى أعقاب الزيارة السهيرة التى قام بها الرئيس السادات الى القدس ، وكان مفترضاً أنه سوف يبدأ جولات المباحثات بين الطرفين فى أعقاب هذه الزيارة ، وقد أراد المستر بيجن من هذا العمل أن يضع الرئيس المصرى أمام الأمر الواقع ، مشروع اسرائيلى متكامل للضفة الغربية وقطاع غزة ، أو يهودا والسامرة على حد تسميته ، مدعوم بقرار من الكنيست ، فقد كان الرجل يعلم أن أصعب موضوعات المفاوضات بين العرب واسرائيل ، كانت وستبقى ، موضوع الأراضى الفلسطينية فى الضفة والقطاع .

٢ - أن المشروع تم تقديمه بعد أكثر من عشر سنوات على الاحتمال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ ، خاصة وان تلك الأراضي لم تشهد أى قتال خلال الحرب النالية ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، التي اقتصرت عمليات القتال خلالها على المناطق المحتلة من مصر وسوريا ، فى سيناء وهضبة الجولان ، ثم ان الانتفاضة الفلسطينية لم تكن قد هبت بعد مما كان يزيد من الأطماع الاسرائيلية فى ضم الأراضي المحتلة من فلسطين .

٣ - أنه لأول مرة ، وبعد نحو ثلاثين عاما من قيام الدولة ، يتولى فى ذلك العام ، ١٩٧٧ ، الحكم فى اسرائيل تحالف من قوى اليمين يتزعمه رجل متطرف كان هو نفسه زعيم الارجون Irgun فى الأربعينات ، ورئيس جماعة « تحيا » بعد قيام الدولة ، والتي كانت من أكثر الجماعات السياسية تطرفا .

ومثل هؤلاء الرجال فى العادة يصنعون الأساطير وتصنعهم الأساطير فهم يعيشون عليها ويكونون بذلك مؤهلين للوقوع فى أسر التاريخ بكل ما يصحب ذلك من بعد عن الواقع مما لا يخلق وحسب التناقضات بل أسوأ من ذلك يخلق الصراعات والحروب !

٤ - ان مناحم بيجن والرجال الذين تصدوا لقيادة دولة اسرائيل منذ قيامها ، وربما حتى يومنا هذا ، كانوا من ذلك الرافد من المهاجرين الذى قدم من شرق أوروبا ، وهم قد استوردوا تحريبتهم التى يحاولون الآن فرضها على العرب الفلسطينيين فى الضفة والقطاع ، مما عانوه وعائسوه فى المناطق التى قدموا منها . من مناطق امبراطورية النمسا - المجر ، خاصة من بولندا ، من مناطق روسيا القيصرية ، أخيرا من بعض مناطق الامبراطورية العثمانية .

ونسير فحوى المشروع الى تلك الصلة الوطيدة بينه وبين المناطق التى أتى منها هؤلاء . .

يقضى مشروع بيجن بإلغاء الحكومة العسكرية فى الضفة الغربية ، التى دعاها بيهودا والسامرة ، وقطاع غزة ليحل محلها حكم ذاتى ادارى يدار بواسطة السكان العرب ومن أجلهم والذين ينتخبون مجلسا اداريا يتشكل من أحد عشر عضوا يكون مقره فى بيت لحم ولمدة أربع سنوات .

يكون هذا المجلس مسئولاً عن التعليم ، الشؤون الدينية ، النقل ، البناء والاسكان ، الصناعة ، التجارة ، الزراعة ، الصحة ، العمل والشؤون الاجتماعية ، توطين المهاجرين ، العدل والشرطة المحلية ، على أن تبقى المسئولية عن الأمن فى أيدي الجانب الاسرائيلي .

وعلى مواطني الضفة الغربية وغزة أن يختاروا بين الجنسية الاسرائيلية والجنسية الأردنية ، ومن يقع اختيارهم على الأولى من حقهم التصويت والرشيح للكنيست ، أما من يختارون الجنسية الثانية فيتمتعون بنفس الحقوق فى الأردن ، وأن تتشكل لجنة من الاسرائيليين والأردنيين والمجلس الادارى لتقرر أى القوانين يمكن أن تبقى ليعمل بها وأى القوانين يمكن أن تلغى .

ويستطرد مقترح بيجن فيخول للاسرائيليين الحق فى تملك الأرض والاستقرار فى الضفة الغربية والقطاع على أن يتمتع عرب تلك الجهات الذين حصلوا على الجنسية الاسرائيلية بنفس الحقوق فى اسرائيل (١) أما الهجرة ، بما فيها هجرة اللاجئين العرب فسوف ، تقوم بتنظيمها « بأعداد معقولة » لجنة مشكلة من اسرائيل والأردن والمجلس الادارى . وأن يتمتع المقيمون فى مناطق الاستقلال

الذاتي واسرائيل بحرية التنقل وممارسة النشاطات الاقتصادية في كل مناطق اسرائيل ومنطقة الاستقلال الذاتي . وأن يعد مقترح خاص لضمان حرية الدخول لكل الأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين واليهود .

وقد قال المسنر بيجن في الجلسة التي قدم خلالها هذه المقترحات ان « الاستقلال الذاتي » هو اجراء انتقالي لتوفير الفرصة لعقد معاهدة السلام مع مصر وانه ليس هدفا في حد ذاته ، أما البريجادير جنرال أرييه شاليف Shalev الذي وضع دراسته مهمة تحت عنوان « الحكم الذاتي - المشاكل والحلول المحتملة » قدمها لمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب فقد كان من رأيه أن الفترة الانتقالية سوف تمكن من خلق حقائق جديدة في تلك الأراضي كما قد تؤثر على الولايات المتحدة لقبول الوضع الجديد ، وانه بعد الفترة الانتقالية تصبح تلك الأراضي جزءا من الدولة اليهودية .

واذا كان شاليف قد وضع دراسته تلك عام ١٩٨٠ فان اسرائيل قد حصلت على ما هو أكبر كثيرا من الفترة الانتقالية (٤ سنوات) .

هذا هو المخطط الاسرائيلي الذي دخلوا به محادثات كامب دافيد والذي يدخلون به ، بعد خلق مزيد من الحقائق الجديدة في الضفة والقطاع ، في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني في المحادثات الثنائية القادمة أو القائمة ، وهو يقوم على فكرة « تغليب التاريخ » ! .

فهذا المخطط انما يستورد تجربة يهودية حدثت في منطقة معينة وفي مرحلة تاريخية بذاتها . .

أما المنطقة فهي امبراطورية النمسا - المجر ، روسية
القيصرية ، الامبراطورية العثمانية .. ولنا ملاحظتان على هذه
المنطقة :

الملاحظة الأولى : ان هذه الكيانات السياسية الثلاثة كانت
تشكل من اعراف عديدة لها ديانات أو على الاقل مذاهب مختلفة
مما كان يدفع حكوماتها الى البحث عن « صيغ للتعايش البسرى »
بين أفرامها ودياناتها ، ولما كان اليهود يشكلون دائما جماعة نافرة
أو ناشئة في مجتمعات تلك الدول ، فقد كانت حكوماتها تفضل أن
تترك لهم « ترتيب » حياتهم بالشكل الذي يرونه داخل الدولة .
وان كان ذلك بالطبع لم يقتصر عليهم وانما امتد لجماعات عديدة
عرقية ودينية ، وهو ما كان يعرف في الامبراطورية العثمانية باسم
« النظام الملى » القائم على اعطاء كل ملة ، أي طائفة ، حق ادارة
شئونها الداخلية .

الملاحظة الثانية : انه اذا كان هذا النظام قد استمر متبعاً في
بعض مناطق أوربا حتى القرن التاسع عشر ، فقد كانت أكبر المناطق
تخلفاً عن الحركة التاريخية والتي كانت تربطها ثمة صلة بالعصور
الوسطى ، فالامبراطوريات الثلاث قد انحدرت بدرحة أو بأخرى
من تلك العصور ، الأمر الذي دعاها الى استبقاء قدر من أنظمتها .

والمعلوم أن نظام الاقطاع الذي ساد في تلك العصور كان
بالأساس « نظاماً طائفيًا » من الناحية الاجتماعية مما خلق لونا
من ألوان « اللا مركزية الادارية » هو بالضبط ما تريده اسرائيل
من نظام الحكم الذاتي المصروح والذي نذهب به الى المباحثات
النزائية بعد تطويره طبعاً على ضوء المستجدات التاريخية التي
حدثت طوال الأربعين عاماً الممتدة بين تقديم بيجن لاقتراحه
وحتى يومنا هذا .

ومعنى أن يأتى الاسرائيليون الآن ليضعوا مشاريعهم من خلال تجربة انقراض عصرها بالفعل ، فكأنهم يسعون بالفعل الى اخراج التاريخ من أكماله ، وهو الأمر المستحيل مهما تسلحوا فى سبيل ذلك بأسباب قوة العصر أو بدواعى تخلف خصومهم عن اللحاق به !



لسوء الحظ فإن القاموس السياسى العربى احتفظ لنسب بتوصيف واحد للحكم الذاتى بينما يحتفظ القاموس السياسى الانجليزى بتوصيفين نشأ كل منهما فى ظرف تاريخى مختلف .

التوصيف الأول هو الأوتونومى Autonomy والتوصيف الثانى هو الـ Self Government .

والتوصيف الأول هو الذى استخدمه الاسرائيليون خلال كامب دافيد ، ولا زالوا حريصين على استخدامه ، وبقينا فانهم سوف يطرحونه فى محادثاتهم القادمة مع الوفد الفلسطينى .

ويشير التطور التاريخى لاستخدام لفظة « الأوتونومى » أنها قد استعملت أولا بمعنى الادارة الذاتية ، ثم تحولت بعد ذلك لتصبح « الحكم الذاتى » خاصة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وتبدأ فى الاختفاء خلال الحرب العالمية الأولى ليحل محلها التوصيف الجديد الـ Self Government مما يشكل قصة طويلة .

هذا التطور قد حدث نتيجة لمتغيرات تاريخية ، ففى ظل نظام الدولة « اليونيفرسالية » التى عرفتها العصور الوسطى ، والتى كانت تتكون من أعراق وثقافات وأصحاب ديانات ومذاهب متعددة ، بل والأكثر من ذلك أنظمة اقتصادية واجتماعية متفاوتة ، كما سبقنا الإشارة ، كانت فكرة « الادارة الذاتية » لكل فئة من هؤلاء

لها تعنى أن، بنصرف الحكم الذاتى للبشر وليس للأرض القائمين عليها .. كانت فكرة مفهومة ومقبولة .

ذلك أنه لم تكن كل جمباعة من تلك الجمباعات ترتبط بالضرورة بقطعة من الأرض يمكن أن تشكل كيانا سياسيا متميزا، ولناخذ يهود أوروبا كنموذج على ذلك ..

فقد كان هؤلاء موجودين فى أغلب مدن أوروبا فى حارة خاصة بهمسم هى « الجيتو » المشهور ، ولم يكن معقولا أن تجمع تلك الحارات المنناثرة من قلب روسيا فى الشرق الى الأراضى المنخفضة فى الغرب لشكلوا فى النهاية كيانا سياسيا متميزا .

ولنا أن نلاحظ هنا أنه كلما جرت حركة التطور التى تؤدى الى انقراض دولة العصور الوسطى الاقطاعية ذات الطابع اللامركزى وحلول الدولة الحديثة ذات الطابع المركزى أن كان يتآكل هذا المفهوم للادارة الذاتية .

يباكد ذلك من أن دول غرب أوروبا التى سبققت فى حركة التطور كانت قد اختفت تماما منها هذه الظاهرة .. ظاهرة الادارة الذاتية للبشر التى لم تبق الا فى دول شرق أوروبا التى لم تكن بعد قد شهدت اكتمال النقلة الاقتصادية الاجتماعية السياسية ، بيد أن رياح التغيير لم تتأخر كثيرا عن تلك الدول خاصة خلال قرن الثورات وانتعاش الروح القومية .. القرن التاسع عشر ، فقد شهد هذا القرن تغيرات ظاهرة فى البنيان السياسى لتلك الدول .

الامبراطورية الرومانية المقدسة وريثة تقاليد العصور الوسطى اضطربها رياح التغيير الى اعادة بناء نظامها السياسى على أساس قومى فأصبح التاج فيها معبرا عن أكبر قوميتين داخلها .. النمسا والمجر .

الدولة العثمانية الوريث السرقى لتقاليد هذه العصور
اضطرت خلال نفس القرن والسنوات الأولى من القرن العشرين
الممتدة حتى قيام الحرب العالمية الأولى الى اعطاء ولاياتها البلقانية
لونا من الحكم الذاتى كان مفهوما أنه يشكل خطوة نحو الاستقلال
فيما حدث لكل من اليونان ورومانيا وبلغاريا وصربيا .

صحيح أن المسألة تأخرت بعض الشيء بالنسبة للجناح
العربى من الدولة ، سواء بحكم قوة الرابطة الدينية التى أخرت
ظهور التمايز القومى ، أو بحكم درجة الخلف فى التطور الاقتصادى
الاجتماعى السياسى ، إلا أن فكرة « الأوتونومى » على أساس قومى
بدأت تحتل مكانها فى برامج بعض الجماعات السياسية العربية .
خلال الفترة السابقة على قيام الحرب كان أشهرها « حزب
اللامركزية العثمانية » .

ونختلف فكرة « الأوتونومى » على أساس قومى عنها على
أساس طائفى فيما كان قائما من قبل ، فبينما تقتصر الفكرة فى
وضعيتها القديمة على البشر دون الأرض فإنها فى وضعيتها الجديدة
تمتد للأرض التى اكتسبت فحوى جديدة !

ذلك أنه مع نبوء « الفكرة القومية » بدأت ننشأ فى نفس
الوقت فكرة الوطن . بكل ما يستتبع ذلك من علاقة خاصة بين
السر والأرض التى اكتسبت قدسية خاصة ، وساع مع ذلك
تعبير « التراب الوطنى » بكل ما يعنیه التفريط فيه من معان نرقى
الى مستوى الخيانة .

نفودنا ذلك الى التمييز بين « الأوتونومى » فى عصر الدول
الافطاعية وهو المفهوم الذى يتمسك به الاسرائيليون ، وبين نفس
الفكرة بعد أن دخلت ذات الدول عصرا جديدا هو عصر القوميات ،

وما يريد المشرع الاسرائيلى من هذا التمسك انما يشكل لونا من الارتداد بالتاريخ وسعيًا لتحويل الفلسطينيين من شعب الى مجرد « طائفة » وهو ما يمكن أن يرقى الى مستوى المستحيل التاريخى !



نفس الفترة التى شهدت هذه التطورات التاريخية التى غيرت جذريا من مفهوم الأوتونومى على مستوى نمط دول العصور الوسطى التى عرفت هذا المفهوم ، شهدت أيضا وفى نفس المنطقة الهجمة الامبريالية ، وكان لهذه الهجمة فى العالم العربى قسما مختلفا .

فالقوى الامبريالية وجدت فى هذا العالم أوضاعا مميزة عن تلك التى وجدتها فى قارة كافريقيا مثلا ، فقد وجدت شعوبا كان بعضها قد قطع شوطا طويلا فى طريق بناء الأوطان ، وكانت مصر أظهر النماذج فى هذا الصدد .

دعا ذلك المحتلين البريطانيين الى التحرك بحذر فى ميدان صياغة العلاقة بينها وبين مصر ، فبدأت « بالاحتلال » لما يزيد عن نلاس عاما (١٨٨٢ - ١٩١٤) ونحوت بعد ذلك ومع ظروف قيام الحرب العالمية الأولى ، وانضمام تركيا الى دول الوسط ، الى « الحماية » ، وفى هذه المناسبة ظهرت الدعوة الى الحكم الذاتى بمعناه المحدد Self Government .

ففى شهر مارس عام ١٩١٥ ، وبعد نحو ثلاثة سهور من اعلان الحماية البريطانىة ، قدم رشدى باشا والوزراء المصريون بمنح مصر فدرا من الاستقلال فى اطار « الحكم الذاتى » بوفق بن

مصالح انجلترا وآمال المصريين ويعلن أن « مصر دولة ملكية دستورية مستقلة لها حاكم وراثي بشارات الملك المعتادة كالعلم والجيش والعملة وامتيازات الشرف الوطنية وغيرها » .

وقد انطلق الوزراء المصريون في ذلك من نص اعلان الحماية البريطانية على مصر الذي جاء فيه : « وفي عزم حكومة جلالتهم المحافظة على هذه التقاليد ، بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في سبيل (الحكم الذاتي) » .

ويعترف ممثلو بريطانيا في مصر الذين أعدوا نص اعلان الحماية بموافقة ومعاونة دوائر الخارجية البريطانية أنهم قد صمموا النص تلك العبارة نهدئة لردود فعل الحركة الوطنية المصرية التي كانت قد تصاعدت على نحو كبير في الفترة السابقة على الحرب ، سواء تمثلت في الحزب الوطني ذي التوجهات الوطنية الاسلامية مما خشبت معه سلطات الاحتلال من نجاح رجالات هذا الحزب في اشعال ثورة دينية في البلاد ، أو في حزب الأمة الذي كان يضم « الوجهاء المصريين » والذين كان يرضيهم كثيرا التلويح بوعده بدرجة من الاستقلال الوطني باعتبارهم دعاة للوطنية المصرية .

ورغم أن سلطات الحماية البريطانية لم ترحب بمطلب وزراء مصر بدعوى ان الوقت غير مناسب لهذا المطلب فانها بعد اشتعال الثورة في أعقاب الحرب (١٩١٩) حاولت احياء مشروع « الحكم الذاتي » وشجعت على اقامة « الحزب المستقل الحر » الذي نادى به ، الا أن الوقت كان بالنسبة للحركة الوطنية المصرية قد فات على قبول هذه الصيغة ، حتى ان دعايتها اتهموا بالخيانة الى

الحد الذى دعاهم الى التخلي السريع عن مشروعهم والانسحاب من ميدان العمل السياسى .



اذن ففكرة الحكم الذاتى Autonomy سواء تلك التى تطورت من تحت عباءة الدولة « اليونيفرسالية » أمام رياح القومية المتعاطمة وأضحت خطوة فى اتجاه الاستقلال الكامل ، أو نفس الفكرة بمعناها الآخر Self Government والنى عبرت عن مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ضد الوجود الامبريالى كانت بدورها تمثل الخطوة الأولى فى نفس الاتجاه . . . اتجاه الاستقلال الكامل ، انما تتناقض مع فكرة الحكم الذاتى بالمفهوم الذى يحاول الاسرائيليون تطبيقه ، وهو مفهوم فقد أى مقوم له منذ نحو قرن وتجاوزه العصر وأصبح نوعا من المصلبات التاريخية الفاسدة لسبب بسيط وهو انها قد تجاوزت تاريخ الصلاحية !

الاطار القانونى لمشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى

دكتور عبد الله الاشعل
نائب مدير معهد الدراسات
الدبلوماسية

تمهيد وتحديد :

تهدف هذه الورقة الى تحديد الاسس القانونية التى استندت اليها مشروعات التسوية فى الشرق الأوسط ، وتحديد حجم الدور الذى أنيط بالقانون ومدى مراعاة هذه المشروعات للجوانب القانونية للنزاع .

وبعبارة أخرى ، اذا كان الانطباع العام هو أن المشروعات قد راوحت - من زاوية القانون - بين التوفيق الذى ينشئ بالتسوية قانونا جديدا ، وبين القانون الذى ارسسته مواقف الأمم المتحدة وتمسك به الجانب العربى ، فإن هذه الدراسة تهدف الى الكشف عن مدى دقة هذا الانطباع العام من الناحية العلمية . وقد يرى البعض أن هذا التمييز الذى أوردته بين مشروعات التوفيق ومواقف الأمم المتحدة والذي تساقطت فى ثناياه عناصر الحق العربى الفلسطينى ، هو تحصيل حاصل ، لكننى أزعـم أن مثل هذه الدراسة

ضرورية وان كانت لا تكلف الباحث الكثير من الجهد ، كما أنها تفيد في الوقوف على مدى فهم المشروعات التوفيقية وتقديرها لدور القانون ، وتعكس أيضا التيارات السياسية التي صاحبت هذه المشروعات .

ولما كان المشروع الصهيوني يستهدف الأمة العربية بأكملها منخذا قاعدته في فلسطين ، فقد انشغلت شعوب الأمة العربية بتطورات هذا المشروع منذ ظهوره ، وبدأ صراعها معه منذ تبلور إمكانات تنفيذه في عهد بلفور ، وعهد العصبة وصك الانتداب ولا يزال الصراع محتلما حتى الآن بما يحمله من مضاعفات جعلت حياة الأمة وعلاقاتها ومواردها رهنا لهذا الصراع وتطوراته . وقد حفل سجل الصراع بالصفحات الدامية ، كما حفل بالمحاولات المستمرة لتسويته وتعددت هذه المحاولات بقدر تنوع مصادرها ودوافعها وشروط وأوضاع التسوية التي تصبو الى تحقيقها .

ولكن هذه المشروعات جميعا قد قدمت في ظروف معينة تنصل بميزان القوى بين الأطراف ، وعلاقات الأطراف بالقوى الدولية المؤثرة ، ومفاهيم الأطراف الايديولوجية ومواقفها السياسية من فكرة التسوية اصيلا التي ظلت تعنى في الجانب العربي شيئا مغايرا تماما لما كانت تعنيه في النظرة الاسرائيلية ، كما تطورت المواقف من فكرة التسوية مبدئيا بفعل المتغيرات والصوامل التي أشرنا اليها .

وفد نغبر دور القانون ومفهومه طوال مراحل الصراع في كل من الجانبين العربي والاسرائيلي ، وغيرهما . ومعلوم ان الصراع العربي الصهيوني قد مر بمراحل متعددة ابرزها مرحلة الصراع الفلسطيني اليهودي حتى قيام اسرائيل ، ثم مرحلة الصراع العسكري والسياسي العربي الاسرائيلي حتى ١٩٦٧ ، والمحاولات العربية لاسترداد الأراضي المحتلة والحقوق الفلسطينية عام ١٩٧٣ وما بعدها ،

وبحول الصراع العسكرى الى محاولات للتسوية السياسية الصرفة
أو استبعاد الخيار العسكرى من الصراع الذى تأكد نهائيا بحدثين
كبيرين هما المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وضرب حركة المقاومة
الفلسطينية ٨٢ - ١٩٨٧ .

وتنقسم مسروعات التسوية من زاوية اطارها القانونى الى عشر
مجموعات هي (١) :

- ١ - مشروعات التسوية فى اطار الأمم المتحدة .
- ٢ - مشروعات التسوية العربية (والفلسطينية والمصرية) .
- ٣ - المشروعات الاسرائيلية .
- ٤ - المشروعات الأمريكية .
- ٥ - المشروعات السوفيتية .
- ٦ - المشروعات الأوروبية .
- ٧ - مشروع العالم الثالث .
- ٨ - المشروعات الفردية والخاصة .
- ٩ - نظام التسوية فى كامب دافيد .
- ١٠ - مؤتمر مدريد للسلام .

وقبل تحديد الاطار القانونى لهذه المشروعات ، يتعين ابداء
الملاحظات الأساسية الآتية :

- ١ - تراوح هذه المشروعات بين الالتزام الدقيق بمفهوم معين
للشرعية ، وبين التسوية الاتفاقية التى تصنع للتسوية باتفاق الاطراف
قانونها الجديد ، وهى تعكس التفاعل المستمر بين القانون والواقع

ومحارلات كل منهما تطويع الآخر ، حتى بدت بعض المشروعات احلاما مثالبه بالقياس الى امكانات التحقيق .

٢ - عكست هذه المشروعات كفافه موازين القوة العالمية والاقليمية ، والانقسامات بين العرب واسرائيل .

٣ - تعكس المشروعات العربية والاسرائيلية رغبات الطرفين دون ان تعكس الواقع الذي يظهر بوضوح ان مؤشر الصراع منذ بدايته حتى الآن ، يسجه بالكامل لصالح اسرائيل وضد صالح العرب في كل المراحل لدرجة ان البعض يعتقد ان استمرار هذا المؤشر سيجتهد الى تصفية كامل الحقوق العربية وتأكيد المشروع الصهيوني .

٤ - يطلق الصراع العربي الاسرائيلي ومشروعات تسويته في هذه الدراسة على الفترة اللاحقة على قيام اسرائيل واصطباغ الصراع بالطابع الدولي ، دون ان نخفل ان قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ الذي نشأت بموجبه اسرائيل عام ١٩٤٨ ، هو الأساس القانوني الراسخ للموقفين العربي والفلسطيني منذ عام ١٩٨٨ ، بعد ان كان الفقه العربي يأخذ بمذهب العدالة المطلقة ويرفض قرار التقسيم وينتقد الجمعية العامة ونجاوزها لاحكام الميثاق ، فلما أرغم الواقع العربي هذا الفقه على التكيف ، تبني بدلا من العدالة المطلقة نظرية (العدالة الوضعية) Positivist Justice او ما يسمى في الفكر القانوني والسياسي العربي بالواقعة القانونية legal realism .

٥ - هناك تداخل زمني وموضوعي في كل هذه المشروعات ، وهي تمثل لوحة للمفاوضات والحوار من نوع خاص ، ففيها من نقاط الاتفاق قدر ما تظهر من نقاط الاختلاف عبر مراحل ومفاهيم النسوية عند الأطراف .

أولاً : الاطار القانونى لمشروعات التسوية فى اطار الأمم المتحدة :

أصدرت الأمم المتحدة ثلاث وثائق أساسية هى : قرار التقسيم، وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ . صدر قرار التقسيم رقم ١٨١ فى الدورة الثانية للجمعية العامة فى ٢٩/١١/١٩٤٧ وكان أساسا لقيام اسرائيل ، ولا يزال الأساس القانونى لحق الفلسطينيين فى اقامة دولتهم . أما القراران ٢٤٢ ، ٣٣٨ فقد صدرا عن مجلس الأمن عقب حربين الأولى ١٩٦٧ التى انتصرت فيها اسرائيل واحتلت خلالها الاراضى العربية ، والثانية ١٩٧٣ التى مهدت الطريق لدى أطراف الصراع وفى المحافل الدولية لتسوية من نوع مختلف . واعتبارا من عام ١٩٦٧ صارت مشروعات التسوية تعالج أمرين : القضية الفلسطينية كحق للشعب ووضع الأرض ، وعلاقة اسرائيل بالدول العربية من خلال المطالبة بانسحاب اسرائيل من اراضيها . بل وظهرت للأمرين مشروعات مختلفة للتسوية ، وفى اطار هذا التباين برز الخلاف المصرى العربى ٧٩ - ١٩٨٨ .

ولما كان قرار التقسيم هو الحل الذى ارتأته الدولة المنتدبة للصراع ، فاننا نبدى عليه الملاحظة التالية من الناحية القانونية :

١ - ظل الفقه العربى يرفض قرار التقسيم لاعتبارات تتصل بسلطات الجمعية العامة وطبيعتها القانونية (٢) ، وليس قولنا للقرار سوى موقف يحفظ على الفلسطينيين القسط المقبول دوليا من حقوقهم عملا بالقاعدة الشرعية ما لم يدرك كله لا يترك كله (٣) .

٢ - طلب القرار فى الجزء (أ) من مجلس الأمن حماية مشروع التقسيم واعتباره اى محاولة لغيره من الأعمال الواردة فى المادة ٣٩ التى تتطلب اتخاذ اجراءات القسر .

٣ - طلب القرار ان يخول المجلس الجمعية العامة سلطة
(اتخاذ اجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة (٤) تمشياً مع المادتين
٣٩ ، ٤١ من الميثاق . سلطة الاضطلاع فى فلسطين بالمهام المنوطة
بها فى القرار) .

والمعلوم انه ليس فى الميثاق سند لتفويض المجلس بعض
سلطاته ، ولم يحدث ذلك الا بعد صدور قرار الاتحاد من أجل السلم
عام ١٩٥٠ لكى تحل الجمعية محل المجلس اذا عجز عن العمل بسبب
العبث ، وهو قرار يرى الكبر من شراح الميثاق انه غير قانونى .

٤ - نص القرار فى الفقرة (ب) من الفصل الثالث على انه
يجوز ان يرفع أى نزاع الى محكمة العدل الدولية ، ويكون متعلقاً
بالوارث الدولى فى فلسطين بعد انتهاء حكومة الانتداب ، ويعد هذا
أساساً قانونياً يخول السعى نحو طلب رأى استشارى من المحكمة
حول تفسير قرار التقسيم وتحديد آثار التوارث منذ لحظة تطبيقه
وحتى الآن .

ونضيف الى ذلك النص الصريح للفقرة الثانية من الفصل
الرابع « يحال كل خلاف منعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره
على محكمة العدل الدولية ، بناء على طلب أحد الطرفين ، ما لم يتفق
الطرفان على أسلوب تسوية آخر » .

وهذا النص يعطى للطرف الفلسطينى الحق فى ان يطلب من
المحكمة البت فى الخلافات المتعلقة بتفسير القرار أو تطبيقه ويعتبر
هذا النص منشئاً لاختصاص المحكمة القضائى فى هذا الشأن دون
حاجة الى موافقة اسرائيل ، ورغم تحفظاتها على قبول اختصاص
المحكمة .

وقد تأكد حق الحق فى نص الفقرة ٢١ من الفصل الرابع ،

بشأن انتهاء التعهد وتعديله وتغييره حيث تجيز احوالة كل نزاع متعلق
بنطبيقه أو تفسيره وكذلك أية اتفاقية صادرة عنه الى المحكمة .

وقد وضع القرار فى الجزء الثالث نظاما خاصا لمدينة القدس
بوصفها كيانا منفصلا ، وألحق بالقرار الملحق (ج) حول النظام
الدولى لمدينة القدس تحت ادارة الأمم المتحدة ، وتحت ضمانها وفق
أحكام المادة السادسة منه .

وقد صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧
عقب هزيمة الدول العربية المحاربة هزيمة ساحقة واحتلال سيناء
وغرة والضفة والقدس الشرقية والجولان السورية . ويعد هذا
القرار مشروعا بمبادئ التسوية السلمية الواردة فيه التى تفترض
قبل كل شىء الانسحاب الاسرائيلى وانتهاء حالة الحرب فى المنطقة
ولكن القرار ليس قابلا للتنفيذ بذاته بمعنى انه لا يترتب على عدم
تنفيذه أى اخلال أو مسئولية قانونية ، لأنه أوجب فى فقرته الثالثة
على الأمين العام (ان يعين ممثلا خاصا يقوم باتصالات مع الدول
المعنية بهدف المساعدة فى الجهود للوصول الى تسوية سلمية ومقبولة
على أساس النصوص والمبادئ الواردة فى هذا القرار) .

وقد أثارت هذه الجزئية جدلا قانونيا واسعا حول الطبيعة
القانونية لهذا القرار ومدى اعتباره ملزما طبقا للفصل السابع أم
انه توصية فى اطار الفصل السادس من الميثاق (٥) .

وكان القرار يعكس نتائج الانصار الاسرائيلى من زاوية أخرى،
حيث لم ينص أسوة بالحالات المماثلة على الانسحاب الى الخطوط
السابقة على بدء القتال فأعطى لاسرائيل فرصة التفاوض بورقة
الأرض المحتلة لفرض ارادتها (٦) .

ولقد لوحظ ان القرار خلا من الإشارة الى قرارات الأمم المتحدة
السابقة وخاصة قرار التقسيم مما أثار الجدل حول علاقة قرار المجاس

بقرار التقسيم (٧) فاعتبره البعض امتدادا لقرار التقسيم وتأكيده ،
بينما اعتبره البعض الآخر نكوصا عن قرار التقسيم واعترافا بمكاسب
إسرائيل الإقليمية منذ صدور قرار التقسيم .

وكنا قد ناقشنا هذا الرأي في دراسة سابقة (٨) ، ولكننا
لأغراض عملية نهدف إلى التوفيق بين قبولنا للفرارين نرى أن
قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لا يتناقض مع تأكيد قرار التقسيم ، وأنه
يعالج آثار حرب ١٩٦٧ دون المساس بإمكانية تطبيق قرار التقسيم
في شقه الفلسطيني . ويقترب هذا الموقف من موقف القائلين بأن
قرار المجلس « يدخل في إطار التزامات المجلس بموجب قرار التقسيم
لتنفيذه حسبما جاء في ديباجة الفقرة (أ) من قرار التقسيم » ،
كما يتفق مع الفائلين بأنه استمرار لقرار التقسيم . ومادما قد
حرصنا على انسجام قرار المجلس مع قرار التقسيم فلا بد من التأكيد
على سرعية قرار التقسيم في إطار الوضعية القانونية الجديدة التي
تسند أساسا إلى اعتراف الطرفين المعنيين ، إسرائيل والفلسطينيين
بهذا القرار في إعلانات الاستقلال (٩) بعد أن تجاوزنا الوضعية
القانونية التقليدية وفق اجتهادات ماليزون (١٠) ، والموقف العربي
التقليدي الذي يطعن في سلامة القرار من حيث مدى اتفاه مع
الميثاق ، ومدى اختصاص الجمعية العامة بإصداره (١١) .

أما قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٣
عقب حرب أكتوبر فقد استهدف تثبيت مواقع المتحاربين في ذلك
اليوم « وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن » . وهو القرار الذي
لم تحترمه إسرائيل في حينه وتقدمت في تعميق الشغرة بعد صدور
القرار ، مما اضطر المجلس إلى إصدار قراره ٣٣٩ ، ٣٤٠ في
٢٥/١٠/١٩٧٣ وقضى بإسحاب القسوات إلى المواقع يوم
٢٢/١٠/١٩٧٣ ويطلب القرار بتطبيق القرار ٢٤٢ بكافة أجزائه ،

« وذلك تحت الاشراف الملائم بهدف اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط » (١٢) .

وبذلك صائر القرار ٣٣٨ اداة لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، تحت « الاشراف الملائم » الذي اتخذ تارة صورة المؤتمر الدولي الذي طالبت به الدول العربية تحت اشراف الأمم المتحدة ، أو المؤتمر الاقليمي تحت الاشراف المشترك للدولتين العظميين الذي عقد في مدريد في ١٩٩١/١٠/٣٠ حسبما أرادت اسرائيل .

ثانيا : المشروعات والمبادرات العربية (١٣) :

ظهرت من الجانب العربي مشروعات مختلفة نذكر منها قرارات بلودان ومبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ومشروع المملكة العربية المتحدة ومبادرة الملك فيصل ، ومشروع الملك فهد ثم مشروع فاس ، ومبادرات الرئيس السادات (١٤) ، والاتفاق الأردني لفلسطيني عام ١٩٨٥ .

أما قرارات بلودان التي اتخذتها الجامعة العربية في يونيو ١٩٤٦ فهي تدخل في اطار تنسيق المواقف العربية ازاء تقرير اللجنة ؟ نجلو أمريكية . وقد جددت في تونس في ١٩٨٢/٨/٢١ مقترحات رئيس النونسي التي سبق ان قدمها في اريحا في ١٩٦٥/٣/٣ لقي بسببها هجوما شديدا في العالم العربي ، وتقوم مقترحاته على التزام في حل القضية الفلسطينية بالشرعية الدولية وفقا لقرار تقسيم ، وهذا ينسجم مع الموقف العربي الفلسطيني اللاحق كما ينسجم مع الوضعية القانونية الجديدة التي أشرنا اليها .

ولا يمكن اعتبار مشروع المملكة العربية المتحدة الذي اقترحه الأردن للاتحاد مع فلسطين مشروعا للنسوية بقدر اعتباره مشروعا

«وحدويا بين الأردن والضفة وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها
ويرغب أهلها في الانضمام اليه (١٥) .

ومن ناحية أخرى فإن مشروع الملك فهد الذي قدمته السعودية
للجامعة العربية في ١١/١١/١٩٨١ (١٦) قد طالب بالانسحاب
الاسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس
العربية ، وإزالة المستوطنات وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في
العودة أو التعويض وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام وضمان
حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن
المقدسة ، وهذه كلها تنسجم مع مبادئ التسوية في القرار ٢٤٢ .
ولكن المبادرة السعودية تضمنت اقتراح خضوع الضفة وغزة لفترة
انتقالية لإشراف الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر وضمان
تنفيذ هذه المبادئ من جانب الأمم المتحدة أو بعض الأعضاء فيها، وهذا
لا يناقض القرار ٢٤٢ . أما اقتراح قيام دولة فلسطينية مستقلة
بعاصمتها القدس ، فهو ينسجم مع قرار التقسيم عدا جزئية القدس
التي حجزها القرار لتكون عاصمة الدولة الاتحادية اليهودية
العربية .

وينصرف التحليل السابق على خطة فاس العربية لعام ١٩٨٢
التي حددت دورا معيناً لمجلس الأمن وهو أن يضع ضمانات السلام
مع جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة ، وأن
يقوم بضمان تنفيذ تلك المبادئ (١٧) .

وأما الاتفاق الأردني الفلسطيني في ١١/٢/١٩٨٥ فقد استهدف
تنسيق العمل بين الجانبين على أساس الأرض مقابل السلام طبقاً
لقرارات الأمم المتحدة ، وإقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني،
وحل مشكلة اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة ، وحل القضية
الفلسطينية بجميع جوانبها ، على أن تجري مفاوضات السلام في

ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية بالمجلس
وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير ضمن وفد اردني
فلسطيني مشترك .

أما المرجعية القانونية لبنود الاتفاق الذي يعد مشروعا متكاملًا
للسلام فهي قرارات الجمعية والمجلس حول القضية الفلسطينية .

وأما المبادرات المصرية فلم تتوقف خلال عهد الرئيس السادات
وشملت مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ بوقف إطلاق النار في حرب
الاستنزاف لمدة شهر لراحة الفرصة لجهود السلام الدولية ، وقيام
اسرائيل بسحب جزئي لقواتها من سيناء تتيح لمصر فتح القناة للملاحة
الدولية ضمن جدول زمني لتنفيذ بقية بنود القرار ٢٤٢ .

ثم كانت المبادرة المصرية خلال حرب أكتوبر التي أبدت فيها
مصر استعدادها للالتزام بقرارات الجمعية والمجلس ، وانسحاب
اسرائيل الكامل تحت اشراف دولي ثم حضور مؤتمر دولي للسلام في
الأمم المتحدة ، يضم ممثلي الشعب الفلسطيني لوضع ضوابط
السلام في المنطقة ، ثم تطهير القناة وفتحها للملاحة الدولية . أما
مبادرة السادات في ألكينيسست الاسرائيلي نوفمبر ١٩٧٧ (١٨) ،
فقد تضمنت خمسة مبادئ هي الانسحاب والاعتراف بحقوق
الفلسطينيين بما في ذلك حق تحرير المصير واقامة دولتهم ، وحق جميع
دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ضمن اجراءات
ينمى عايتها بما فيها تأمين الحدود الدولية والصमानات الدولية
المناسبة ، والتزام دول المنطقة بإدارة علاقاتها وفق مبادئ وأهداف
الميثاق خاصة منذ استخدام القوة وحل الخلافات سلميا وانهاء حالة
الحرب . وهذه المبادئ الخمسة تسمى مع قرار النقسيم والقرار
٢٤٢ وأحكام الميثاق .

ثالثا : المبادرات الأمريكية :

برز الدور الأمريكى المؤيد لاسرائيل منذ بدايات الصراع ،
ولذلك هدفت المبادرات الأمريكية الى العمل فى اطار هدفين بارزين
هما تأكيد مصالح وأمن ومواقف اسرائيل ، ومناهضة موسكو حيث
تطور الدور الأمريكى من دور منافس الى ان صار دورا منفردا فى
النهاية .

وقد قدمت الولايات المتحدة خمس مبادرات هى مبادرة روجرز،
ومبادرة فانس التى مهدت الطريق الى كامب دافيد والسلام ، ومبادرة
ريجان ، ثم مبادرة شولزر وأخيرا مبادرة بوش ١٩٩١ .

كانت خطة روجرز تهدف الى البحث عن موطئ قدم للولايات
المسجلة فى جهود التسوية بعد أن قدرت ان هزيمة ١٩٦٧ قد عمقت
الاعتماد العربى على موسكو والعداء للولايات المتحدة أما كامب دافيد
والسلام فهى خاتمة نجاح هذه البداية الأمريكية التى انتهت الى
افراد واشنطن بالتسوية بعد ان كانت تحاول مزاحمة موسكو فى
نطاق التسوية وقد اسهم مصر بدور ملحوظ فى تمكين واشنطن
من ابعاد موسكو مما انعكس على الخلافات المصرية السورية والعربية
عموما وجلب لمصر بدايات العداء مع ايران . وسوف يلحظ الدارسون
ان هذه السياسة المصرية قد اسهمت فى انهيار الاتحاد السوفيتى
اذ جعلت المواجهة الأمريكية السوفينية فى المنطقة باهظة التكاليف
بالنسبة لموسكو .

والحق ان المبادرات الأمريكية السابقة على عام ١٩٧٣ كانت
نمى محاولة أمريكية حثيثة لهزيمة موسكو ومناهضتها فى المنطقة ،
أما المبادرات اللاحقة لعام ١٩٧٣ فكانت فى البداية تبرعا أمريكيا
لجمع العرب جميعا حول واشنطن وصرفها عن موسكو ثم صارت
هبة وتكرما على العرب ، وهو الأمر الذى ظهر فى اتجاهات هذه

المبادرات . حتى كانت مبادرة بوش في مارس ١٩٩١ وهي أساس عملية السلام الحالية .

ونلاحظ على هذه المبادرات بوجه عام ما يلي :

١ - تستند المبادرات الأمريكية في نسوية الصراع العربي الاسرائيلي الى اساس قانوني واحد وهو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وترجمته العملية هي مبادلة الأرض بالسلام، ولكن مبادرة ريجان كانت المناسبة الأولى التي نصت على هذه النتيجة اذ قال (اننا نبني موقفنا في صورة متوازنة على مبدأ ان النزاع العربي - الاسرائيلي يجب ان يحل بمفاوضات تتطوى على مبادلة الأرض بالسلام ، وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . . . وانه في مقابل احلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالانسحاب في القرار رقم ٢٤٢ على كل الحبهات بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - وفيما عدا الصيغة العامة للأرض مقابل السلام ، ابتعدت المبادرات الأمريكية بدرجات متفاوتة عن عناصر الصراع الأخرى التي نأكدت بوضوح في قرارات الأمم المتحدة خاصة بالنسبة للدولة الفلسطينية ووضع القدس ومصير وضع الضفة وغزة ، وقضية المستوطنات والأهلية الفلسطينية للمشاركة في المفاوضات والاطار العام للمفاوضات .

٣ - يعد مشروع النقاط العسر أو مشروع روجرز المقدم لمصر في ١٩٦٩/١٢/٩ هو الأساس لاتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية عدا ما ورد في المشروع بشأن مستقبل قطاع غزة حيث نص المشروع على (انتهاء قضية غزة بصورة نهائية) دون تحديد . ومعلوم ان القضية الفلسطينية في مشروع روجرز المقدم لمصر قد أغفلت تقريبا اذ أشير اليها في النقطة السابعة على أنها قضية اللاجئين .

٤٠ - كان الموقف الأمريكي ولا يزال بالنسبة للقدس متفقاً مع قرار التقسيم وهو ان القدس وحدة واحدة ليست قابلة للتجزئة ، ان الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يشمل القدس أيضاً (القدس الشرقية) غير ان المفاوضات هي التي تحدد الوضع القانوني للقدس وهذه النقطة لا تتعارض مع قرار التقسيم الذي يصور للقدس وضعاً دولياً خاصاً الى ان تصبح عاصمة الدولة العربية اليهودية الفيدرالية وآخر المواقف الأمريكية في هذا الشأن هو مسرحات وزير الخارجية الأمريكي الستة خلال جولته في المنطقة في أوائل مارس ١٩٩٣ (١٩) وان كان البرنامج السياسي للرئيس كلنتون قد أكد على ان القدس الموحدة عاصمة أبدية لاسرائيل (٢٠) .

٥ - استتبعات المشروعات الأمريكية ضمنا (٢١) ، ثم صراحة (٢٢) ، إمكانية قيام دولة فلسطينية ، بينما اقرت بحق الحكم الذاتي للفلسطينيين ، دون ان تتصور بشكل واضح الوضع القانوني النهائي للأراضي الفلسطينية . وهذا الموقف الأمريكي يتنافى مع قرار التقسيم الذي اقترخته بريطانيا وعملت واشنطن على اقراره وتطبيقه .

٦ - تضمنت المشروعات الأمريكية تأكيداً ثابتاً بضمان أمن اسرائيل وكان أوضح هذه التعهدات في صلب المشروعات الأمريكية ما ذكره الرئيس ريجان (ليعلم الجميع ان الولايات المتحدة سوف تعارض أي اقتراح من أي طرف وفي أي مرحلة من مراحل عملية التفاوض من شأنه ان يهدد أمن اسرائيل ، فالتزام أمريكا بأمن اسرائيل النزام راسخ ، كذلك التزامي أنا) (٢٣) . وأما أحدث هذه التعهدات فهو ما أكدته الرئيس كلنتون وإدارته وهو ضمان أمن اسرائيل وضمان تفوقها العسكري (٢٤) .

٧ - هناك اعتراف أمريكي واضح في جميع المشروعات بأن الأراضي الفلسطينية أراضٍ محتلة ، ويترتب على ذلك أن إسرائيل هي مجرد سلطة احتلال وأن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي وسكانها وقد اعترفت واشنطن ببعض الآثار المترتبة على الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية دون بعضها الآخر وأهم هذه المواقف هو أداة سياسة الإبعاد وانتهاكات حقوق الإنسان ووقف المستوطنات وعدم تصور استمرار الاحتلال الإسرائيلي ، وهذه المواقف تستند إلى قرارات الأمم المتحدة التي أيدتها واشنطن وأهمها قرار التقسيم وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٧٩٩ والأخير خاص بضرورة إعادة إسرائيل للمبعدين الفلسطينيين .

رابعاً : المبادرات السوفيتية :

قدمت موسكو قبل انهيار الاتحاد السوفيتي مبادرتين بالإضافة إلى الموافقة السوفيتية على مبادرة بوش عام ١٩٩١ وموافقها على مشاركة واشنطن في رعاية مؤتمر مدريد للسلام . ففي ١٦/٩/١٩٨٢ أعلن الرئيس السوفيتي بريجنيف مبادرة أكدت على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة مقابل إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل والاحترام المبادل لأمن واستقلال وسيادة وجود جميع دول المنطقة وفق ضمانات دولية تحت إشراف مجلس الأمن أو أعضائه الدائمين وسم التسوية عن طريق مؤتمر دولي .

ويسجّم الاقتراح السوفيتي مع قرارات الأمم المتحدة كما يتطابق مع الموقف العربي .

وفي ٢٨/٧/١٩٨٤ قدم الاتحاد السوفيتي مشروعاً جديداً للتسوية أضاف إلى نقاط مسروعه السابق تفصيلاً يتعلق بأهداف

المؤتمر الدولى وتنظيمه والمشاركين فيه والتأكيد على اقامة حدود دائمة بين اسرائيل والدول العربية وعلى حق الفلسطينيين فى دولة مستقلة تحدد علاقاتها مع غيرها بشكل حر ، وحق اللاجئين فى العودة أو التعويض .

ويتكامل المشروعان السوفيتيان فى التأكيد على المبادئ الخاصة بالتسوية فى قرارات الأمم المتحدة بشأن الدولة الفلسطينية والانسحاب الاسرائيلى ، والعلاقات السلمية ، واطار التسوية وغيرها من النقاط التفصيلية فى المشروعين (٢٥) .

خامسا : المبادرات الأوروبية :

هناك أربع مبادرات أوروبية (٢٦) هى البيان الثلاثى الأمريكى البريطانى الفرنسى فى ٢٩/٣/١٩٥٠ الذى أكد على ضمان هذه الدول لاحترام خطوط الهدنة ولم يقدم أفكارا للتسوية الشاملة . أما مشروع السلام الرومانى الذى قدم منذ أوائل السبعينات فقد أكد على صيغة المؤتمر الدولى والدولة الفلسطينية والانسحاب الاسرائيلى الكامل مقابل حل مشكلة القدس وضمان أمن اسرائيل .

وأما بيان البندقية فى ١٣/٦/١٩٨٠ الذى أصدرته دول المجموعة الأوروبية فقد استند صراحة الى قراراتى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٩ والمواقف السابقة للمجموعة مؤكدا على حق جميع دول المنطقة بما فى ذلك اسرائيل فى الوجود والأمن ، والعدل الشامل لكل الشعوب والاعتراف بالحقوق المتروكة للشعب الفلسطينى وان يضمن مجلس الأمن الحل السلمى واسنراك منظمة التحرير فى المفاوضات والاتحلال قضية القدس من طرف واحد وحظر المستوطنات وانسحاب اسرائيل من الأراضى العربية .

ولا شك ان بيان البندقية يتمشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢
بل انه دفع شبهة تجاهل القرار لحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير
فأكد صراحة على هذه الحقوق . ولما كانت المبادئ الواردة في البيان
تتطلب مساورات مع كل الأطراف لبلورة مبادرة نهائية ، فقد أكدت
على عدم المساس بقضية القدس من طرف واحد وتقصد اسرائيل
التي أعلنها من طرف واحد عاصمة دائمة وأبدية لها .

غبر ان المبادرة الأوروبية لم نسر الى موضوع السدولة
الفلسطينية وان أكدت حق الشعب الفلسطيني (في وجوده كشعب
له مكانة تحوله ممارسة حقه كاملا في تقرير المصير بطريقة ملائمة
تضبط في اطار الحل السلمي الشامل) .

وتجدر الاشارة الى ان هذه المبادرة وان قصرت عن الوفاء بكل
متطلبات الشرعية الدولية في القضية فانها اعتبرت حينذاك موقفا
مناهضا للنسوية المصرية الاسرائيلية على أساس المبادرات
الأمريكية (٢٧) .

وقد صدر بيان بروكسل في ٢٢/٣/١٩٨٣ مؤكدا على الموقف
السابق ، ومؤيدا التسوية على أساس خطة ريجان أما قمة فاس
١٩٨٦ فهي تمثل (ارادة سلمية) ، وحث اسرائيل على اظهار
استعدادها للسلام بقبول قرارى المجلس ووقف بناء وتوسيع
المستوطنات .

وقد أظهرت المجموعة الأوروبية اهتمامها بالقضية أو ببعض
جوانبها في مختلف مراحل الصراع ، كما ان بعض الدول العربية
اتخذت مواقف وحاولت ان تلعب أدوارا أكبر ، ومنال ذلك فرنسا
التي قدمت مع مصر في ٢/٧/١٩٨٢ مسروعا مشتركا لمجلس الأمن
لتسوية المشكلة اللبنانية والصراع العربى الاسرائيلى . كما عنت
المجموعة بقضية المبعدين وسباسة الابعاد الفلسطينية وأيدت الأمم
المتحدة في ذلك .

سادسا : المبادرات الاسرائيلية :

أعلنت اسرائيل ما لا يقل عن عشرة مشروعات للسلام آخرها موقف حكومة العمل حول مختلف جوانب الصراع العربي الاسرائيلي .

والملاحظ ان اسرائيل قد أكدت منذ بدايات مشروعات السلام الاسرائيلية ، وهو مشروع شاريت بعد قيام اسرائيل بقليل ، على رفضها للتفاوض على أساس قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ . وأوضح مشروع شاريت رغبة اسرائيل في الحصول على حقوق العبور التجارى المبادله بينها وبين الدول العربية ، واستعداد اسرائيل لتعويض اللاجئين من قرض أمريكى لاسكانهم خارج اسرائيل (٢٨) .

وهذا الموقف الاسرائيلي المبدئى يحالف قرار التقسيم وقرار التعويض رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ أما مشروع آلون الذى قدمه عقب حرب ١٩٦٧ (٢٩) ، فقد كان أول من تصور حلا يقوم على الحكم الذاتى المرتبط باسرائيل ، وحل مشكلة اللاجئين حلا اقليميا ودوليا كما يحدث الآن فى مؤتمر مدريد ، ونهويد المناطق الفلسطينية عن طريق انشاء كل أنواع المستوطنات . واقترح المشروع ضم غزة الى اسرائيل .

وأكد آلون انه أسرع بهذا المشروع حتى يحسم التردد الاسرائيلى حول مستقبل المناطق المحتلة وحتى لا تقرر واشنطن لاسرائيل ما سوف تفعله .

ويتضح من مشروع آلون انه طرح بدائل لمصير الأراضى المحتلة ، وكان أحدها إعادة الضفة للأردن دون القدس السرفية ، حيث أكد آلون ان اسرائيل لن تتنازل عن (القدس الموحدة عاصمة اسرائيل الخالدة) أما قرار التقسيم فقد أوضح مشروع آلون أن

(غزو الجيوش العربية لأرض إسرائيل عام ١٩٤٨ ونتائج حرب التحرير ، قضت قضاء مبرما على الحدود التي أوصى بها مشروع التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ، كما ان حربين أخريين خصوصا الأخيرة (١٩٦٧) لم تقطعا دابر مشروع التقسيم وحدوده وحسب ، وانما أيضا اتفاقيات الهدنة (٣٠) ، ومضى آلون يشرح فهمه لقرار التقسيم قائلا : ان المشروع لم يتضمن فى أساسه اقامة جناحين يهودى وعربى فقط ، وانما أوصى أيضا بإطار اقتصادى مشترك بينهما ، وارتباط الضفة الغربية بالأردن ليس وليد مشروع التقسيم ، وانما كان مخالفا لقرار الأمم المتحدة ، لأنه ناجم عن ضم عسكري بالقوة ، وعن اعتراف إسرائيل بهذا الوضع عن طريق توقيع إسرائيل على اتفاقية الهدنة مع الأردن ، ثم حررت إسرائيل هذه المنطقة فى حرب دفاعية ضد العدوان الأردنى ، فقضى على اتفاقية الهدنة وعلى الأساس القانونى لوجودها فى تلك المنطقة وخلص آلون بأن مشروعه المقترح يتمشى مع الفكرة التى يقوم عليها قرار التقسيم .

والطريف ان ما اقترحه آلون بالنسبة لسياء وسرم الشيخ والمرور فى المضائق قد نحقق فى اتفاقية السلام مع مصر يقول آلون: (مهما كان الحل الاقليمى فى شبه جزيرة سيناء ، فهذه المرة يجب أن نضمن ، ضمن اطار معاهدة سلام ، التجريد المراقب الفعال لشبه جزيرة سيناء من السلاح ، حتى لا نستطيع مصر سن هجوم مفاجئ على إسرائيل ينطوى على أية احتمالات للنجاح) (٣١) .

أما مشروع أبا ايبان (٣٢) ، فقد حدد النقاط الأساسية التى تتضمنها معاهدات السلام بين العرب وإسرائيل أهمها حرية الملاحة لجميع الدول وحل مشكلة اللاجئين عن طريق مؤتمر يضم كل دول الشرق الأوسط ، وضمان وضع خاص للأماكن المقدسة غير

اليهودية في القدس ، دون التطرق لموضوع القدس ، والاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة ، بحيث تضع اتفاقية السلام حدودا دائمة وآمنة ومعترفا بها وتنظيمات للقوات ، وذلك بدل خطوط وقف إطلاق النار . أى نسبت هذه الخطوط النى تنطوى على احتلال اسرائيل للأراضي العربية .

أما برنامج حكومة العمال المؤتلف مع الليكود فقد عمد الى بيان خطوات دعم اسرائيل لتحقيق هدفها المركزى وهو جمع شتات الشعب اليهودى فى وطنه ، ونسجيع الهجرة اليهودية واستعادة العلاقات مع موسكو والدول الأخرى الى قطعها ، وتعزيز قدرات الجيش اسرائيلى .

وأكد البرنامج على استمرار مبدء السلام مع مصر وفقا لآطار السلام فى الشرق الأوسط المبرم فى كامب دافيد ، ولكن اسرائيل التى تؤيد الحكم الذاتى الكامل وفقا لكامب دافيد تعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة (فى المنطقة بين الأردن واسرائيل) ، وترفض التفاوض مع منظمة التحرير . أما وضع السيادة على الضفة وغزة فهى لا تخضع لاية سيادة اسرائيلية أو غيرها .

ويمكن القول ان برنامج حكومة شامير ومقترحاته لا تخرج عن هذه الخطوط الأساسية وهى التى حددت المواقف الأساسية التى انعقد على أساسها مؤتمر مدريد ، فأغفلت مقترحات شامير مثل برنامج الحكومة الائتلافية فكرة الانسحاب ومبدأ الأرض مقابل السلام بشكل عام ، وفد فصل شامير موقف اسرائيل من مختلف قضايا الصراع خلال كلمته فى مؤتمر مدريد فيما يمكن ايجازه فيما يلى :

١ - بالنسبة لقرار التقسيم لم ينكر شامير انه يمثل الشرعية الدولية التى قامت فى ظلها اسرائيل والتى تحددها العرب (برفض

القرار ومهاجمة اسرائيل) فكان الهجوم العربى وطرق قرار الأمم المتحدة لتقسيم البلاد (وكان معناه انه قد ألقى عمليا ان الأمم المتحدة لم تخلق اسرائيل ، لقد قامت الدولة اليهودية وتكونت ، لان الطائفة اليهودية . . تحت الانتداب . . ثارت على الحكم الأجنبى الامبريالى) ، ومن بداية الصهيونية ومعنا اقتراحات وبرامج للسلام لا حصر لها ولا عدد ولكنها رفضت جميعا) ، وان الجهود الأمريكية التى أثمرت مؤتمر مدريد هى استمرار لمشروع السلام الاسرائيلى لعام ١٩٨٩ (برنامج الحكومة الائتلافية) .

٢ - أسلوب تحقيق السلام الذى انتصر فى النهاية هو المحادثات المباشرة الثنائية مقابل الرفض والحصار العربيين ، وموافقة العرب على هذا الأسلوب تعنى الاعتراف المتبادل .

٣ - بالنسبة لقضية الأرض انكر شامير ان القضية هى وجود اسرائيل بأربعة ملايين مقابل ١٧٠ مليون عربى ، على أرض مساحتها ١٤ مليون كيلومتر مربع مقابل ٢٨ ألف كيلومتر مربع لاسرائيل ، فالمطلوب ليس الحديث عن الأرض وانما عن بناء الثقة .

٤ - ان صيغة السلام المطروحة هى السلام مقابل السلام وليس الأرض مقابل السلام . ولم يذكر شامير شيئا عن متطلبات قرارى مجلس الأمن ، ولم يعلن استعدادده لتقديم أى تنازل .

ولسا بحاجة الى التدليل على ان الموقف الاسرائيلى وكافة المبادرات الاسرائيلية والتصرفات الاسرائيلية منافية للشرعية الدولية فى أوسع معانيها بدءا بقرارات الأمم المتحدة ، وأحكام المشاق ، وأحكام القانون الدولى بأقسامه المختلفة .

سابعا : - مشروعات العالم الثالث - :

حاولت لجنة الحكماء العشرة الأفارقة بدورها السعى لتسوية الصراع فقدمت مشروعا (٣٣) فى نوفمبر ١٩٧١ لتحريك اجراءات تنفيذ القرار ٢٤٢ ومهمة يارنج ونضمن المشروع التفاوض تحت اشراف يارنج لتنفيذ القرار « ٢٤٢ » ، والاتفاق مؤقنا لفتح القناة ووضع قوات دولية على ضفتى القناة وابرام اتفاقية سلام تكفل الانسحاب ورسم حدود آمنة ومعروف بها وحرية الملاحة وضمان الأهم المحددة لترتيبات الأمن وبينها نزع سلاح بعض المناطق وتواجد قوات دولية بما فى ذلك شرم الشيخ . وقد ركز المشروع الافريقى بوضوح على المشكلة بين مصر واسرائيل حين لم يكن الافارقة قد أدركوا أنهم طرف متضامن مع مصر الافريقية ، لذلك رفضت مصر والدول العربية المشروع . ويلاحظ ان هذا المشروع ينسجم فى مجال الانسحاب والضمانات والسلام الاتفاقى مع القرار ٢٤٢ ولكنه أغفل المشكلة الفلسطينية . . والطريف ان أفكار هذا المشروع هى صلب اتفاقية السلام . وواضح ان مصر رفضت المشروع رغم اتفائه مع المبادرات المصرية فى الكثر من النقاط لأنه أغفل القضية الأصلية وتصور تكريس الاحتلال لسياء حين ابرام اتفاقية سلام .

ثامنا : - المشروعات الفردية والخاصة - :

ظهرت مشروعات فردية كثيرة (٣٤) لتسوية الصراع بعضها عربى والآخر أجنبى ومثلها مشروع اللورد كارادون ومشروع معهد بروكنجز للسلام ومشروع لجنة الخدمات للأصدقاء الأمريكان ومشروع موسى العلمى ووليد الخالدى .

ويكتسب مشروع اللورد كارادون أهمية خاصة لأنه صاحب صيغة القرار ٢٤٢ ولأن المشروع مفصل ومنطقى ويعكس الادراك الصحيح لأبعاد الصراع .

فقد حدد المشروع عددا من الموضوعات الأساسية لمعالجتها وهي الحدود الآمنة والمعترف بها التي ترك للأطراف تحديدها ، ومشكلة اللاجئين التي تصور حلها وفق القرار ١٩٤ أما مشكلة القدس فان حلها في المشروع ينسجم مع المعطيات القانونية والواقعية فتدويل القدس لم يعد ممكنا ، على ان تظل وحدة آمنة وحرية ومضمونة للجميع مع ادارة مدنية عربية ويهودية لسطرى المدينة وهذا أقرب ما يكون للواقع ولقرار التقسيم .

وأكد مشروع كارادون على الأهمية المركزية للقرار ٢٤٢ ، والنسوية من خلال الوسيط المحايد وفي اطار مؤتمر دولي .

ولا يختلف مشروع لجنة الخدمات للأصدقاء الأمريكان لعام ١٩٧٠ عن مشروع كارادون سوى في تفاصيل بعض النقاط ، وفي تصوره وضع الأراضي المحتلة تحت ادارة دولية مؤقتة ، وعالج هذا المشروع ما أغفله مشروع كارادون حول حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم باشراف الأمم المتحدة ، وحيث اقترح المشروع الأمريكي مساندة اقتصادية ومالية لعملية التسوية .

وأما مشروع معهد بروكنجز للسلام في ديسمبر ١٩٧٥ والذي كان أساسا فكريا للمشروعات الرسمية الأمريكية خلال حكم كارتر ، فقد أكد على عدد من الحلول الجيدة لمسائل الصراع ، واللازمة لاية نسوية عادلة ودائمة وهي الأمن للجميع بضمانات ، والتدرج في الانسحاب وانشاء العلاقات السلمية ، والانسحاب الى حدود يونيو ١٩٦٧ مع تعديلات مقبولة من الطرفين واجراءات لحماية الحدود تحت اسراف الأمم المتحدة ، ونصور قيام دولة فلسطينية ، أو الاتحاد الكونفيدرالى مع الأردن وحل مشكلة القدس على أساس حرية النقل والوصول الى جميع الأماكن المقدسة وقيام أمريكا والأمم المتحدة بدور هام لمساندة اتفاقات السلام وضمانها .

وقدم موسى العلمي (٣٥) مشروعا يقوم على قرارى التقسيم
واللاجئين مع تقسيم القدس الى عربية ويهودية كما كان الحال
قبل ١٩٦٧ وقد قدم المشروع شرحا وافيا لتطورات الموقف العربى
وقدم مبررات كافية لقبول قرار التقسيم بعد سبق رفضه فى
حينه .

وفى يوليو ١٩٧٨ وقيل توقيع اتفاقية كامب دافيد بأساييع
نسر وليد خالدى مقالا فى مجلة الشئون الخارجية يتضمن اقتراحا
بعنوان « التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه : دولة فلسطينية ذات سيادة
طالب فيه بانشاء دولة فلسطينية بحدود ١٩٦٧ فى سلام متبادل مع
اسرائيل ونكون محايدة فى الشئون الخارجية والدفاع بضمان مجلس
الأمن دون نزع سلاحها ، مثل حياد النمسا . وتكون القدس الشرقية
عاصمتها . وحل مشكلة اللاجئين بموجب القرار ١٩٤ ، .

تاسعا : الاطار القانونى :

لمؤتمر مدريد للسلام

عقد مؤتمر السلام بعد مساع أمريكية حثيثة أساسها مبادرة
الرئيس بوش أمام الكونجرس فى ٦ مارس ١٩٩١ التى تعهد فيها
بحل الصراع العربى الاسرائيلى وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ،
٣٣٨ ، ٤٢٥ بالنسبة للبنان حلا شاملا وعادلا ونهائيا .

وقد تفرع المؤتمر الى لجان ثنائية بين اسرائيل والأطراف
العربية الأربعة ، والى لجان متعددة الأطراف لقضايا التعاون
الإقليمى .

وقد روعى فى تنظيم المؤتمر واجراءاته الكثير من رغبات
الطرفين وعلى أساس خطابات الضمان التى قدمتها واشنطن لأطراف
الصراع .

ومن الواضح ان الأساس القانوني لعقد المؤتمر هو القرار ٣٣٨ الذي نصّ على اجراء مفاوضات تحت اشراف مناسب « لاقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط » ولم يحدد القرار هذا الشكل المناسب من الاشراف ، ولذلك انعقد مؤتمر جنيف ١٩٧٥ ومؤتمر مدريد فى هذا النطاق وهذا لا يستبعد عقد مؤتمر دولى موسع لذلك الغرض . وينعقد مؤتمر مدريد تحت الرعاية المشتركة الأمريكية المصرية .

أما المرجع القانوني للمفاوضات حول موضوعات المؤتمر فيمكن تلخيص المواقف بشأنها على النحو التالى :

١ - الموقف الاسرائيلى :

(أ) أوضح شامير فى افتتاح المؤتمر ان اسرائيل هى السعب الوحيد فى العالم « الذى عادت له سيادة مستقلة من الماضى بعاصمته اورشليم » .

(ب) ان الأساس القانونى المتين لمنطق الحق التاريخى اليهودى هو نظام الانداب وقرار التقسيم ولكن انتهاك العرب للقرار أسقط شرعيته بعد ذلك (أى بعد قيام اسرائيل) .

(ج) ان اسرائيل لن تنسحب لانها لم تحتل أرضا أجنبية بل صدت هجوما عربيا لايادة اسرائيل .

(د) الأسلوب الأمثل هو المفاوضات المباشرة الثنائية والمنعددة لاقرار السلام على هذا الأساس ، وهو فى الأصل مبادرة اسرائيلية قدمت عام ١٩٨٩ بلورتها جهود أمريكية وتقوم على تطوير علاقات التعاون المستقلة دون النظر الى الماضى .

(هـ) الهدف من المفاوضات هو ابرام اتفاقيات السلام والانفاق على ترتيبات الحكم الذاتى المرحلى وهذا الموقف الاسرائيلى يغفل

تماما اطار الشرعية الدولية الحالى والذى يتكون من قرار التقسيم ،
وقرار اللاجئين وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ وغيرها
القرارات المسندة على الحقوق العربية ورفض التصرفات الاسرائيلية
فى القدس والأراضى العربية والفلسطينية المحتلة .

٢ - الموقف العربى :

يقوم على أساس القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة السالف
الإشارة اليها بالنسبة لانسحاب والأراضى (قرارات المجلس ٤٧٦ ،
٤٩٧ خاصا بالقدس والجولان) واسترداد الأراضى (أى الأرض
مقابل السلام) وحق تقرير المصير للفلسطينيين وليس مجرد الحكم
الذاتى وحماية الأراضى والسكان الفلسطينيين لحين انسحاب اسرائيل
وتطبيق الحماية القانونية المقررة لهم فى اتفاقية جنيف الرابعة ،
ضد الإبعاد والمصادرة وملاحقة الآمنين وانكار العدالة وقد أكدت
الوفود العربية بوضوح انها تسعى الى تحقيق التسوية العادلة على
أساس القانون والشرعية الدولية على النحو السالف إيضاحه وعلمت
على الموافقة الاسرائيلية .

وتولب الوفود العربية تأكيد أسس الشرعية الدولية
بالتفصيل فقد أنار الوفد السورى مثلا الى التناقض بين رفض
اسرائيل للقرار ١٩٤ بحجة ضيق المساحة بينما تسعى الى استقدام
اليهود المهاجرين اليها .

وأكدت بعض الوفود العربية ان المحادثات المتعددة الأطراف
ليس لها سند فى القرار ٢٤٢ وهى مطلب أساسى لاسرائيل ودعت
ألا تبدأ الا بعد تحقيق تقدم حقيقى فى المحادثات الثنائية .

وأكد لبنان أنه متضامن مع الأطراف العربية فى تنفيذ القرار
٢٤٢ ولكنه معنى بالقرار ٤٢٥ المستند الى حدود ١٩٤٩ والمثبت
الصلة بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وطبيعى ان يجعل الوفد الفلسطينى مطلبه الاساسى اقامة دولة فلسطينية وهى الدولة المفقودة فى الشرق الأوسط على حد تعبيره .

واذا كانت الوفود الأمريكية والجماعة الأوروبية قد أكدت على أن أساس عمل المؤتمر هو القرار ٢٤٢ ، ٣٣٨ وان المحادثات المتعددة الأطراف تكمل المحادثات النائية وتعززها فان الوفد السوفيتى برئاسة جورباتشوف والذي كان يعكس الأيام الأخيرة فى حياة الامبراطورية السوفيتية المحتضرة ، لم يحدد موقفا معينا وان فهم انه يوافق على موقف شريكه الأمريكى .

النتائج والخلاصة :

نخلص من دراسة الاطار القانونى لمشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى الى ما يلى :

١ - تنقسم مشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى من زاوية مراعاتها للقانون الدولى وقواعده واقترابها أو ابتعادها عنه الى مجموعتين كبيرتين :

المجموعة الأولى :

تشمل الأمم المتحدة والمشروعات العربية السوفيتية والأمريكية وبعض المشروعات الأوروبية والعردية وهذه تقوم بشكل عام على مبادئ الشرعية الدولية التى تضم قرارات الجمعية والمجلس منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن ومبادئ القانون الدولى خاصة فى جانبها الانسانى .

المجموعة الثانية :

وتضم المشروعات والمواقف الاسرائيلية التى بصر على انكار كافة مبادئ الشرعية الدولية منذ ١٩٤٧ رغم ان اسرائيل استفادت

من هذه الشرعية في قيامها واستمرارها وانضمت الى الأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة رقم ١٧٣ لعام ١٩٤٩ بشروط كثيرة أولها وأهمها الالتزام بالميثاق وقرارات المنظمة الدولية خاصة تلك المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي .

٢ - أهم مشروعات التسوية منذ عام ١٩٦٩ هي المشروعات الأمريكية والسبب واضح وهو اعتقاد العالم العربي ان ل واشنطن سطوة لدى اسرائيل نجعلها قادرة على الضغط عليها . ولذلك لوحظ ان المشروعات الأمريكية قد أخذت في اعتبارها أولا ان هدفها متغير وتراوح من مزاحمة موسكو في البداية الى الانفراد بالتسوية في النهاية وهذا ما تصوره البداية في مشروع روجرز ١٩٦٩ والنهاية في خطة بوش وخطابه أمام مؤتمر مدريد ١٩٩١ ووضعت في اعتبارها ثانيا تداعى القدرة السوفيتية على الصمود والسيطرة والمساندة للموقف العربي وتدنى القدرة العربية الشاملة سياسيا وعسكريا ، ثم وضعت في اعتبارها أخيرا العلاقات الأمريكية الاسرائيلية المعقدة التى تسهم بلا جدال فى صناعة الموقف الأمريكى فى الشرق الأوسط .

٣ - ينسلك العرب بالشرعية الدولية التى تضم قرارات الأمم المتحدة والتى حرصنا على تحقيق الانسجام بين بعضها دون القعود عن تقديم السند القانونى اللازم للمواقف السياسية المتغيرة من حيث ان السياسة السليمة هى فن الممكن والجهد القانونى السليم وهو الذى يستهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الحق السليم . أما اسرائيل فقد أغفلت كافة جوانب الشرعية وتذرعت بالصدقة المثبتة مع واشنطن ، والدعاوى التاريخية والدينية البالية .

٤ - اذا أخذنا فى اعتبارنا المقارنة بين المشروعات السياسية ورصد المواقف ازاء جوانب الصراع فى الأمم المتحدة لاتضح بعض

الارتباك في الموقف الأمريكي وسبب هذا الارتباك هو حرص الولايات المتحدة على الوفاء بمتطلبات العلاقة الخاصة مع إسرائيل وارضاء بقية الأطراف في الصراع بما يحقق سلاما مستقرا في المنطقة .

٥ - مادام الموقف الاسرائيلي الثابت منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن كما عكست المشروعات والمقترحات الاسرائيلية هو الاغفال التام للشرعية الدولية اعتمادا على المساندة الأمريكية فان الموقف العربي يجب ان يزداد تمسكا بالشرعية الدولية والا يمل من اظهار الجوانب القانونية ومحاولة اقناع قوى السلام في الولايات المتحدة والعالم . فالحق العربي لا يفترض التسليم بوضوحه وانما يتعين اعادة التأكيد على الأسانيد القانونية لبدعيته .

٦ - وأخيرا تجدر الإشارة الى دراسة الأستاذ توماس مالىزون أحد كبار الفقهاء الأمريكيين التي عقد فيها مقارنة طريفة بين مشروعات السلام الدولية الرامية الى تسوية الصراع وبين مخططات إسرائيل التي تؤدي الى استمرار الصراع والتي تنكر ان هناك أصلا موضوعا للنزاع مادامت الأرض أرضها ردت اليها وان المطالبين بالأرض يشيرون للفتنة معتدون ارهابيون وان قمع أصحاب الأرض والفتك بهم وابادتهم واجب ديني وحق قانوني للدفاع الشرعي عن النفس والبقاء وهذه هي مقومات السلام الاسرائيلي .

وفصل مالىزون جوانب المقابلة بين مشروعات السلام المستندة الى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وبين المخطط الصهيوني الاسرائيلي منذ برنامج بازل ١٨٩٦ ومخطط حزب العمل من ١٩٧٧/٤٨ ثم خطط اللبكود (خطة بيجن) وخطة دروبلز ١٩٧٩ ونسوية سارون في لبنان ١٩٨٢ وخلص مع اللورد كاردون بأن الحق (٣٨) بين ولكن المواطن الغربي مع التجاوزات الاسرائيلية ضد النظام الدولي هو المسكلة .

هوامش ومصادر الدراسة

- ١ - انظر مصوص هذه المترووعات فى تسوية النزاع فى الشرق الأوسط
الامانة العامة للجامعات العربية / توس ١٩٨٨ .
- ٢ - اطر للتفاصيل : هنرى فطان
Palestine & International Law : The legal aspects of the arab-
Israeli Conflict, London 1973.
- ٣ - راجع للتفاصيل كتابنا المركز القانونى الدولى لمنظمة التحرير الفلسطينية ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ١٠٥ وما بعدها .
- ٤ - هى اللجنة المكلفة بتنفيذ قرار التقسيم والتي شكلتها الجمعية العامة فى الفقرة
الثانية يوم صدور قرار التقسيم وضمت خمس دول هى بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا
والدانمارك وبنما والفلبين وتبدأ مهمة اللجنة فور تشكيلها لتشرف على مرحلة
انتهاء الانتداب فى التاريخ الذى قرره بريطانيا وهو اول أغسطس ١٩٤٨
انظر مشاة مدة التقسيم ومشروعات التقسيم فى د . عصام سخنينى :
فلسطين الدولة - حدود المسألة فى التاريخ الفلسطينى ط ، منظمة التحرير
الفلسطينية . نيغوسيا ١٩٨٥ ص ١١٩ وما بعدها .
- ٥ - انظر تفاصيل هذا الحدال بمناسبة نصريح الأمين العام للأمم المتحدة بأن
القرار غير ملزم لصدوره وفقا للفصل السادس . د . عبد الله الأشعل . العالم
اليوم ١٩٩٢/٧/١٩ . صلاح عامر الأهرام ١٩٩٢/٧/١٧ .
- ٦ - انظر دراسة شاملة للقرار فى د . عطية الأفندى سلطات مجلس الأمن فى أزمة
الشرق الأوسط ٦٧-١٩٧٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
- ٧ - انظر تفاصيل هذا الجدل فى محمد شوقي عبد العال حافظ ، الدولة
الفلسطينية : دراسة سياسية قانونية فى ضوء أحكام القانون الدولى . الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ص ١٦٩ وما بعدها .

- ٨ - انظر كتابنا مالف الاشارة اليه من ١٠٥ وما بعدها .
- ٩ - انظر نص اعلان قيام اسرائيل في محمد شوقي حافظ من ٢٢٧-٢٢٩ ، و اعلان الدولة الفلسطينية من ٢٥٨-٢٧١ .
- ١٠ - يرى ماليزون ان سبب شرعية القرار هو صدوره بالاغلبية وتواتر الاعتراف به والاشارة اليه في قرارات الأمم المتحدة ، انظر كتاب ماليسون وسالى : تحليل قرارات الأمم المتحدة ، الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولى - الأمم المتحدة - نيويورك ١٩٧٩ من ٢٩ وما بعدها .
- ١١ - انظر تفاصيل موقف للفقه العربى وكتاب هنرى قطان السابق الاشارة اليه محمد شوقي حافظ ، من ١٦٠ وما بعدها .
- ١٢ - انظر للتفاصيل د . عيد العظيم رمضان ، العلاقات المصرية الاسرائيلية ٤٨-١٩٧٩ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٢ من ٨٠-٨٤ .
- ١٣ - انظر التفاصيل والنصوص فى : تسوية النزاع فى الشرق الاوسط مرجع سابق من ٢٢٥ وما بعدها .
- ١٤ - تفاصيل هذه المبادرات فى الكتاب الابيض - وزارة الخارجية - القاهرة ١٩٧٩ (المبادرات من ١٩٧١-١٩٧٧) .
- ١٥ - النص فى : تسوية النزاع فى الشرق الاوسط ، من ٢٢٢-٢٢٣ .
- ١٦ - انظر تحليلا وافيا للمبادرة السعودية فى كتابنا السعودية وقضايا الصراع العربى الاسرائيلى ، جدة ١٩٨٩ من ٨٢ وما بعدها .
- ١٧ - الفترتان سابعا وثامنا من خطة قاس - راجع النص فى . تسوية النزاع فى الشرق الاوسط ٢٣٦-٢٣٧ .
- ١٨ - الكتاب الابيض لعام ١٩٧٩ ، د . عيد العظيم رمضان ، من ١١٧-١١٨ .
- ١٩ - انظر هذه النقاط الست ، خاصة للنقطة الاخيرة بشأن القدس فى الشرق الاوسط ١٩٩٢/٣/٦ .
- ٢٠ - برنامج الرئيس كلنتون : - كلنتون وال جور برنامج لتعبير أمريكا ، مركز الأهرام للترجمة ، القاهرة ١٩٩٢ لاسرائيل الشرق الاوسط ، من ١٢٤ وما بعدها .

٢١- عاليج مشروع روجرز فقط القضية اللاجئين وعمل د على ايجاد تسوية عادلة لها ، -

٢٢- تحدث مشروع ريجان عن للحكم الذاتي وقال بصراحة د انه من الواضح لى أن السلام لا يمكن أن يتحقق بإقامة دولة فلسطينية مستقلة فى هذه الأراضى ، النزاع فى الشرق الأوسط ومرجع سابق ص ٢٥٨ ولذا فان الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة وغزة ٠٠٠ ان حكومة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة مرتبطة مع الأردن توفر أفضل فرصة لسلام عادل ومتين - نفس المرجع وآخر المواقف الامريكية التى استبعدت صراحة إقامة دولة فلسطينية هو موقف ادارة كلنتون فى كتابه السالف الاشارة اليه ص ١٢٥ .

٢٣- اطر النص فى تسوية النزاع فى الشرق الأوسط مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

٢٤- الرئيس كلنتون ، مرجع سابق ، ص ١٢٤-١٢٥ .

تصريح وارين كريستوفر وزير الخارجية ، الأهرام ١٩٩٣/٣/٢٢ .

٢٥- راجع نص المشروعين السوفيتيين فى تسوية النزاع فى الشرق الأوسط ص ٢٦٣-٢٦٨ .

٢٦- التفاصيل فى المرجع السابق ص ٢٧٠ وما بعدها .

٢٧- أحدثت التسوية المصرية الاسرائيلية خلافا حادا بين المواقف الاوربية والامريكية انا ايدت المجموعة الاوربية الموقف العربى ضد مصر وأيدت تعاطفا واضحا مع منظمة التحرير ولكن ثبت عدم فعالية الموقف الأوربى ثم ما لبث الموقف الأوربى أن اعترف فى بيان بروكسل بمحورية الدور الأمريكى لتبند احتمال اعتباره بديلا للدور الأمريكى .

٢٨- راجع النص فى المرجع السابق ، ص ٢٨٧

٢٩- النص فى المرجع السابق ص ٢٠٨ ، ٢٠٣ .

٣٠- المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

٣١- المرجع السابق ، ص ٣٠٢-٣٠٣ .

٣٢- المرجع السابق ، ٣٠٥ .

٣٣- تكونت اللجنة من موريتانيا / الحبيشة / ليبيريا - السنغال - الكامبيرون -
زائير - نيجيريا - كينيا - تنزانيا - ساحل العاج - انظر النص في المرجع
السابق ، ص ٣١١-٣١٢ .

٣٤- المرجع السابق ، ص ٣٣٥ وما بعدها .

٣٥- نفس المرجع ، ص ٣٤٤ وما بعدها .

٣٦- نفس المرجع ص ٣٥٢ وما بعدها .

٣٧- انظر كتابنا حول منظمة التحرير . مرجع سابق . ص ٤٧-٤٨ .

٣٨- نفس المرجع ص ٤٨ - ومقال اللورد كاربون .

Looking back and ahead on resolution 242, American Arab Affairs,
Fall 1984, No 10, pp. 28-32

انعكاسات المتغير السكاني على عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي

عماد جاد

باحث بمركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - الأهرام

فى مطلع الثمانينيات تزايد الحديد عما سمي « القنبلة الديموجرافية العربية » فى اسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . وتعددت الدراسات العربية والعبرية والتي قامت بها هيئات وجهات ثالثة ، التي أكدت نفس المعنى ، والذي قصد به بالأساس أن معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب فى اسرائيل والأراضى الفلسطينية المحتلة سوف تؤدي الى ترايد فى أعداد العرب بمعدلات أكبر من تزايد اليهود ، ووصلت بعض الدراسات الى التأكيد على أنه فى ظل تراجع موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، فإن اليهود سوف ينحولون الى أقلية داخل الأراضى الفلسطينية ، وان ذلك سوف يدفع اسرائيل الى التعجل بالانسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، أو أجزاء كبيرة منها حتى تتمكن من الحفاظ على النفوذ اليهودي فى اسرائيل - والمناطق التي سوف نضمها من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ .

واستمرت نفس النسبאות مطروحة حتى بعد أن بدأت موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي - السابق - الى

اسرائيل ، على أساس أنها موجات محدودة فى النهاية ، فضلا عن أن الدوافع البرجمانية - الاقتصادية - لهؤلاء المهاجرين سوف تدفع بقطاعات واسعة منهم للهجرة مرة أخرى من اسرائيل الى البلدان الغربية .

وفى هذا الاطار نجد أن المتغير السكانى يلعب دورا هاما فى مسار الصراع العربى - الاسرائيلى سواء فى ادارة الصراع أو سبل التوصل الى نسوية سلمية ، انطلاقا من كون الصراع العربى - الاسرائيلى يأخذ كل سمات الصراع الاجتماعى الممتد .

ومن هنا ولكى نحيط بكافة انعكاسات المتغير السكانى على عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الاسرائيلى ، فسوف نركز على القضايا التالية .

أولا : الصراع العربى الاسرائيلى كصراع اجتماعى ممتد .

ثانيا : الأوضاع السكانية فى فلسطين (اسرائيل والأراضى المحتلة عام ١٩٦٧) .

ثالثا : حدود تأثير المتغير السكانى على عملية التسوية .

أولا : الصراع الاجتماعى الممتد Protracted Social Conflict

من بين مختلف أنماط الصراعات ، يعد الصراع الاجتماعى الممتد أكثر هذه الأنماط خضوعا لتأثيرات المتغيرات السكانية نظرا للطبيعة الخاصة بهذا النمط من الصراعات ، إذ أن المتغيرات السكانية تلعب دورا هاما فى تحديد بدء وتطور وانتهاء هذا النمط من الصراعات .

ويقصد بالصراع الاجتماعى الممتد ذلك النمط من الصراعات الذى يتسم بالاستمرارية والامتداد خلال فترة طويلة من الزمن .

يرتقـمـيز تفاعلاته العداثية بالكثافة والتكرار والنقلب كما تتسم هذه التفاعلات بالانتشار داخل المجتمع ، أو بين المجتمعات المتصارعة بحيث يصبح الصراع فى حد ذاته مصدرا لمزيد من التفاعلات العداثية ، كما يحدد الصراع الصورة القومية والتماسك الاجتماعى لدى الجماعات المتصارعة . كذلك فان هذه النوعية من الصراعات تتسم بعمق مسببائها وتسنعى على الحل السريع (سواء المباشر أو بتدخل أطراف خارجية) ومن ثم فان حل الصراعات الاجتماعية الممتدة يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا تتم خلالها تغيرات ذات مغزى فى بيئة أطراف الصراع (١) .

كذلك هناك من يرى أن هذه النوعية من الصراعات تضرب بجذورها فى الانقسامات الاثنية أو القومية ومن ثم فهى ابدولوجية من حيث الأساس وتنعكس فى أهداف أطراف الصراع والتي تتراوح ما بين طلب الانفصال ، والتحرر الوطنى ، وحق تقرير المصير ، والاستقلال والمساواة (٢) . أيضا هناك من أكد على أن معظم هذه النوعية من الصراعات هى بمثابة ارث للماضى الاستعماري فضلا عن أنها تندلع بالأساس (داخل المجتمع) من التمايزات الهيكلية الحادة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فهى تتوطن أساسا داخل بلدان العالم الثالث .

ولذلك يمكن أن نحدد سمات الصراع الاجتماعى الممتد فى :

- ١ - الاستمرارية والامتداد .
- ٢ - النقلب فى الكثافة والتكرار .
- ٣ - الانتشار .
- ٤ - غياب نقطة محددة لانتهاى الصراع .
- ٥ - ذاتية الحل .

١ - الاستمرارية والامتداد : - تتسم هذه النوعية من الصراعات بالاستمرار لفترة زمنية طويلة نسبيا مقارنة بغيرها من الصراعات ، ففي الدراسة التي قام بها عازار وايكهارت حول الصراعات التي وقعت خلال الفترة من ٤٥ - ١٩٨٠ وجد أن ٦٢ صراعا منها استمر لم توسط ٣١ سنة وأن ١٥٢ منها (الصراعات الداخلية كالثورات والحروب الأهلية) استمرت لمدة ١٦ سنة في المتوسط . أما الصراعات الاجتماعية المستمرة فوجد أن ٥٠ منها استمر لم توسط يزيد عن ١٣ سنة ومن أمثلها الصراع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن ، الأثيوبي - الصومالي من عام ١٩٦١ حتى الآن ، أرينريا منذ عام ١٩٦١ حتى الآن . الكردي منذ عام ١٩٦١ حتى الآن ، قبرص منذ عام ٦٢ حتى الآن ، تشاد منذ عام ٧٨ حتى الآن ، شمال وجنوب كوريا منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن (٣)، وهكذا نجد أن الصراعات الاجتماعية هي الممتدة لفترة زمنية أطول من غيرها من الصراعات الأخرى وفي نفس الوقت توجد صعوبة كبيرة واختلاف شديد في تحديد زمن اندلاع هذا النمط من الصراعات إذ يظل زمن اندلاع الصراع مسألة خلافية لاسيما وأن هذه الصراعات عادة ما تندلع في مرحلة سابقة على تفجرها الصريح في شكل عنف مفتوح ومنظم . فعلى سبيل المثال فإن الصراع العربي الاسرائيلي لم يبدأ عام ١٩٤٨ بالمواجهة العربية الاسرائيلية الأولى وهناك من يرى أنه بدأ بالصراع العربي الصهيوني في أعقاب مؤتمر بال في أواخر القرن التاسع عشر ، وهناك آخرون يرون أنه بدأ بوعد بلفور ، وفريق رابع يرى أنه بدأ باندلاع الصراعات العربية اليهودية في فلسطين تحت الانتداب البريطاني .

٢ - النقلب في الكثافة والتكرار : حيث نشهد هذه النوعية من الصراعات نغليبا شديدا ما بين الصراع والنعاون ، والعنف الصريح ، والخفي حيث تظهر في خضم التفاعات الصراعية العنيفة بعض المظاهر النعائبة فيما يتعلق بالموقف من احدي القضايا الثانوية

فى الصراع كاتفاقات الهدنة وتبادل الأسرى ، كما أن هذه النوعية من الصراعات قد تستمر لفترة زمنية طويلة دون أن تشهد صراعا مفتوحا ، ثم فجأة تنفجر الصراعات المفتوحة فى الوقت الذى تكون قد حدثت فيه تراكمات تعاونية وقد يصل الصراع المفتوح الى درجة الحرب الشاملة بين الدول أو الحرب الأهلية داخل الدولة (٤) ، ومن هنا أعطى بعض الدارسين للصراع المستتر نفس الأهمية التى يحتلها الصراع المفتوح (٥) والصراع العربى الاسرائيلى شهد فى هذا الاطار - منذ اعلان تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وحتى الآن مئات الصدامات العسكرية التى تخللنها فترات عنف خفى وآخر صريح وصل الى الحرب الشاملة (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢) وقد أدى هذا النقلب فى الكنافة والنكرار ، بالبعض الى وصف الصراع العربى الاسرائيلى بأنه نمط يجمع بين الحرب كحالة قائمة *war as status Quo* والسلم كأزمة *Peace as crisis* (٦) .

٣ - الانتشار : ويفصد بالانتشار هنا تعدد الفاعلين .
(أطراف الصراع) ونعدد القضايا (محل الصراع) وفى هذا الاطار تنتشر الصراعات الاجتماعية الممتدة فى المجتمعات ويصبح الفصل بين الوقائع الداخلية والخارجية غير واضح وتنورط فى الصراع قوى خارجية سواء اقليمية أو دولية وتشهد هذه النوعية من الصراعات اختراق الحدود الدولية ومن ثم يتعدد الفاعلون .

أما انتشار القضية فمرجعه أن هذه النوعية من الصراعات نميل الى أن تكون فى ذاتها مصدرا لمزيد من الصراعات فالصراع الاجتماعى الممند والذى يدور حول قضية أو أكثر يولد خلال التفاعلات الصراعية مزيدا من القضايا الصراعية الأمر الذى ينتهى بالصراع الاجتماعى الى تعدد القضايا محل الصراع وتشابكها (٧) .

٤ - غياب نقطة محددة لانتهاء الصراع : بنفس منطق عدم وضوح النقطة الحقيقية واللحظة الفعلية لاندلاع الصراع الاجتماعى

الممتد فان الغموض يحيط بانتهاء هذه النوعية من الصراعات بحيث لا يمكن القول باننهايتها لمجرد حل احدى (أو بعض) قضاياها أو التوصل الى سلوك نعاونى ما بين الفاعلين (كاتفاقية هدنة أو معاهدة سلام بين بعض أطراف الصراع) ويرجع ذلك الى العامل السابق والخاص بانتشار الفاعلين والقضايا ، الأمر الذى يعنى مزيدا من التشابك فى سلوكيات الفاعلين ومزيدا من النعقد فى قضايا الصراع ومن ثم فان التوصل الى اتفاق بين بعض الفاعلين اراء بعض أو كل القضايا أو التوصل الى اتفاق بين كل الفاعلين اراء بعض القضايا لا يعنى حل الصراع ، اذ أن الصراع قد يعود للنفجر مرة أخرى بين فاعلين آخرين حول قضايا معينة أو بين نفس الفاعلين الذين توصلوا الى اتفاق سابق بصدد بعض أو كل القضايا ولذلك يرى البعض أن هذه النوعية من الصراعات لا تتبع نمط الدوائر الصراعية المشتملة على بداية ونضوج وذبول ثم نهاية للصراع ، اذ أن هذه الصراعات الممتدة يستغرق حلها وقتا طويلا بالمقارنة بغيرها من الصراعات (أ) *

٥ - ذاتية الحل : نظرا لأن قضايا الصراع تضرب بجذورها فى المجتمع وتلعب المتغيرات السكانية دورا هاما فى تطور وانتهاء الصراع فان حل هذه النوعية من الصراعات لابد أن يتخلق داخل رحم بيئة الصراع ومن هنا كان استغراق الحل لفترة زمنية طويلة ، وكان أيضا فشل امكانية حل الصراع بتدخل أطراف خارجية فاذا نجحت الأطراف الخارجية فى حل بعض الصراع على مستوى فوقى فان الجذور الضاربة فى أعماق المجتمع تظل تنمو حتى تظهر التفاعلات الصراعية مرة أخرى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان تعدد الفاعلين وتعدد قضايا الصراع وانتشارها يزيد من صعوبة مهمة الأطراف الخارجية فى حل هذه النوعية .

ونظرا لذلك أكد البعض (٩) على فشل الطرق المختلفة لحل الصراعات في معالجة هذه النوعية التي تتسم بالامتداد الاجتماعي .

نشوء الصراع الاجتماعي الممتد : أجريت العديد من المحاولات لحصر مسببات الصراع الاجتماعي الممتد ولعل أشمل هذه المحاولات تلك التي طرحها إدوارد عازار (١٠) والذي حصر هذه المسببات في أربعة هي : -

١ - المحتوى التعددي للمجتمعات : حيث تعد التعددية داحس المجتمع من أهم مسببات نشأة الصراعات الاجتماعية الممتدة ولا بد من التأكيد في البداية على أن التعددية في حد ذاتها لا تؤدي حتما إلى نشوب الصراع الاجتماعي الممتد ، إنما المؤدى إلى ذلك هو قيام السلطات الحاكمة في المجتمع التعددي باتباع سياسات تفرقة شديدة بين جماعات المجتمع التعددي وإدراك تلك الجماعات التي تمارس ضدها التفرقة لذلك ، ومن هنا فتمتد سياسات التفرقة والتمييز متغيرا وسيطا بين التعددية والصراع (١١) .

وترجع التعددية في المجتمعات إلى عوامل ثلاثة هي :

(أ) الميراث الاستعماري باتباع السلطات الاستعمارية لسياسات تفرقة (في إطار فرق تسد) نجمت عنها تكوينات فرعية من نوعها حيث تكون الدولة مؤلفة من عدة تجمعات (لبنان ، ماليزية أو تكون الأمة مقسمة إلى دولتين أو أكثر (الصين ، الأكراد ، كوريا ، الصومال) .

(ب) دور الاستعمار في فتح باب الاستيطان أمام جماعات مغايرة للسكان وتدعيم هذه الجماعات ومساعدتها في الهيمنة على سكان البلاد الأصليين (فلسطين ، جنوب أفريقيا) ومن ثم نبدا الصراعات في أعقاب رحيل الاستعمار التقليدي ، حيث تسعى

الجماعات المسيطرة الى الحفاظ على سيطرتها وتميزها ، وتسعى الجماعات الأخرى للقضاء على هذه التفرقة وينوقف الصراع هنا على عدد من العوامل منها الحجم النسبي للجماعات المختلفة ومدى التمييز ومحتوى القضايا التي يدور حولها الصراع (اجتماعية ، اقتصادية أو مصيرية) وعلى شبكة العلاقات الاقليمية والدولية لكل الجماعات المتصارعة .

(ج) حركات الهجرة المختلفة في الأسباب والدوافع اذ أن فترات الحروب والمجاعات والاضطهاد وتدني فرص العمل .. كلها أسباب تدفع الى هجرة موجات بشرية كبيرة من دولة الى أخرى وبمرور الوقت تبدأ سمات الصراع في التبلور ويترتب عليها بعض سمات الصراع بين الدولة المرسل (دولة الأصل للجماعات) والدولة المستقبلية (التي استوطن فيها المهاجرون الجدد) .

٢ - الحاجات البشرية : يأتي ذلك من خلال جهود الأفراد لاشباع حاجاتهم المختلفة وتكوين جماعات متماثلة سواء من خلال الالتقاء حول مصلحة أو مكونات كالعرق أو اللغة أو الدين .. الخ . ويعد الالتقاء حول الانقسامات الأولية أكثر أهمية في نشوب الصراع الاجتماعي الممتد اذ أن الجماعات المتميزة على أساس الانقسامات الأولية تتسم عادة بالتماسك والجماعية في التحرك من أجل البقاء وبما أن بقاء الجماعات متوقف على القدرة على اشباع حاجات الجماعات المختلفة أو على الأقل توزيع الموارد النادرة توزيعاً عادلاً بين الجماعات المختلفة فإن الجماعات المحرومة من هذه الحاجات العضوية عادة ما تتحرك في اطار حماعي قد يسفر في النهاية عن نشوب الصراع الاجتماعي الممتد اذا ما فشلت السلطة القائمة في إيجاد حل للمشكلة سواء بالقضاء على مسببات التفرقة أو بتوجيه ضربة شاملة لتطلعات هذه الجماعات (١٢) .

كذلك فإن الحرمان من الحاجات الأساسية لا يسفر تلقائياً عن الصراع ، إنما التوزيع غير العادل للموارد النادرة وعلى أساس الانقسامات الأولية يجعل هناك باستمرار جماعات مضطهدة أكثر من غيرها ، ومع ادراك الجماعات لهذا الحرمان والاضطهاد تتجه للمتمركز حول مسببات الانقسام (العرق - اللغة - الدين) ومن هنا تبدأ بذور الصراع الاجتماعي الممتد في الانبات (١٣) وتتجه هذه الجماعات الى الاقدام على ردود أفعال تحاول من خلالها تغيير أو تصحيح أو إعادة صياغة استجابات أصحاب القرار . ونظراً لأن صياغة سياسات صنع القرار تعتمد على الاطار الكلي لتوزيع القوة السياسية فإن المواقف الصراعية سرعان ما تنفجر (١٤) وتزداد حدة هذه الصراعات أكثر في حالة الانقسامات الشديدة بين الجماعات من حيث اللغة والدين والعرق اذ أن عملية الحرمان في هذه الحالة تنبع من رفض الجماعة (أو الجماعات) المسيطرة قبول أو الاعتراف بهوية الجماعات الأخرى والتي تبرز في شكل قيم ومعايير وأفكار وعادات (حالة جنوب أفريقيا ، حالة فلسطين داخل الخط الأخضر) ومثل هذا الموقف يؤدي الى استثارة الجماعات المحرومة - التي يرتفع لديها الوعي بالحرمان الجماعي - ومن ثم فإن رد الفعل يميل الى أن يكون جماعياً .

٣ - دور الدولة : حيث تلعب الدولة (السلطة السياسية) دوراً هاماً في خلق وتصعيد الصراع الاجتماعي الممتد ، ومع التسليم بدور القوى الاجتماعية المستفيدة من الأوضاع التمييزية في المجتمعات التعددية ، إلا أن القرار في النهاية هو بيد السلطة السياسية التي تتجه الى الاستخدام « الشرعي » للقوة بحجة الحفاظ على الأمن والنظام وتوفير الحاجات الأساسية . وعليه فإن مستوى الاشباع والحرمان من الحاجات الأساسية يثار بدور الدولة . فيمكن أن تكون هناك مساواة في اشباع الحاجات في مجتمعات تموج بالانقسامات الأولية اذا كانت هناك سياسات حادة لتحقيق

التجانس الجماعى والاستقرار السياسى ، واذا كانت هذه صورة مثالية فى عالم اليوم ، فان ذلك لا ينفى احتمالات وجودها بدرجات نسبية ، عموما عالم اليوم يموج بالسياسات التمييزية المستندة الى الانقسامات الأولية ولكن اندلاع الصراعات الاجتماعية الممتدة يظل رهنا بتوافر شرطين :

(أ) جماعية الممارسة التمييزية .

(ب) الادراك من جانب الجماعات التى تمارس ضدها السياسات التمييزية .

وعليه فان الدول التى تشهد صراعات اجتماعية ممتدة تنقسم ب : -

(أ) انها غالبا ما تكون السلطة فيها منحازة لجماعة ما بسبب خضوعها لسيطرة تلك الجماعة أو لجماعات متجانسة بالمقارنة بالجماعات الأخرى ، وتميل الجماعة (أو الجماعات) المسيطرة الى استخدام آلة الدولة لتحقيق مصالحها على حساب الجماعات الأخرى (١٥) .

(ب) ان هيمنة جماعة (أو جماعات) ما على آلة الدولة يتبعها تحريف لنمط الحكم لتثبيت الهيمنة والاحتكار مع حرمان الجماعات الأخرى من المشاركة ، وتتبع فى هذا سياسات سلطوية للقمع ، الأمر الذى يؤدى الى تقليص شرعية النظام وتفجر الصراع .

(ج) ان حدة الصراع الاجتماعى الممتد ترتبط باحكام قيود عدم المشاركة وكذلك بمدى توافر المواد النادرة فى المجتمع فكلما ترافق الاحكام مع قلة الموارد ازدادت رغبة الجماعة المسيطرة فى الاستئثار بهذه الموارد ومن ثم تزداد دقة واحكام قيود الموارد النادرة .

٤ - الارتباط الدولي : حيث ان دور الدولة في الصراعات الاجتماعية الممتدة وآثاره في خلق واستمرار وتكثيف هذه الصراعات - وان كان في أساسه نتيجة تفاعلات موضوعية داخلية تعد مسبباتها الأولى في العوامل الخارجية (الاستعمار والتحركات البشرية عبر الحدود) - يرتبط بنمط العلاقات الخارجية للجماعة المسيطرة في هذا المجتمع الذي يشهد الصراع الاجتماعي الممتد .

ومن جانبه حدد ادوارد عافجهم نمطين للارتباط هما : -

(أ) نمط التبعية الاقتصادية للنظام الدولي التي تترتب عليها قيود شديدة على استقلال الدولة ونمط التنمية الاقتصادية يشكل يعيق عملية اشباع الحاجات في اطار تحالف رأس المال الدولي والمحلي والسلطة .

ب - العمالة السياسية والعسكرية للدولة القومية حيث تقوم الدولة المتبوعة بتوفير الحماية لقيادة الدولة التابعة وامدادها بأدوات القمع (١٦) .

ويمكن ان نضيف لهذين النمطين أنماطا أخرى منها :

(أ) المشاركة في عوامل الانقسام (عرق - لغة - دين قومية) حيث ان اشتراك الجماعة أو الجماعات المسيطرة في الدولة التي تشهد صراعا اجتماعيا ممتدا مع دولة أخرى (لا سيما الدول الأقوى) في أى من عوامل الانقسام هذه ، بدعم من العلاقة بينهما ويساعد الأولى على تلقى المساعدات من الثانية ، كذلك يمكن تصور الموقف العكسي بتلقى الجماعات التي تمارس ضدها سياسة تفرقة ونمبز لمساعدات من الدولة أو الدول التي نستترك معها في أى من عوامل الانقسام السابق ذكرها . وتمثل جنوب أفريقيا الحالة الأولى ويهمل سكان افلم الأوجادين الحالة الثانية حيث تدعم

بريطانيا وبعض الدول الغربية الأخرى الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا • وتدعم الصومال سكان الأوجادين وأريتريا ذوي الأصل الصومالي •

ب - التحالفات العسكرية التي تنشأ بين الدول التي تتعرض لمصراعات اجتماعية إذ قد تتعاون النخب المسيطرة في هذه البلدان لتدعيم أمنها ولا يمكن القول أنها هنا في حالة عمالة سياسية أو عسكرية (التعاون بين جنوب أفريقيا واسرائيل وأثيوبيا) •

ومن هنا يمكن أن نصل الى صياغة معادلة تتعلق بمحددات الصراع الاجتماعي الممتد كالتالي : -

ص ج م = م (م ت ، ج م ، س ت ج ، و ، ق ، ت خ) •

حيث ان : -

ص ج م :

يعنى الصراع الاجتماعي الممتد •

م ت :

يعنى مجتمعا متعدداً في العرق ، اللغة ، الدين ، أو أي منها •

ج م :

يعنى سيطرة جماعة معينة على الدولة •

س ت ج :

يعنى سياسات تفرقة جماعية بالاستناد الى أسس الانقسام •

و :

يعنى وعى الجماعة التى تمارس ضدها سياسات التفرقة
بهذه السياسات .

ق :

يعنى قهر السلطة .

ت خ :

يعنى التدخل الخارجى سواء لصالح الجماعة (او
الجماعات) المسيطرة أو لصالح الجماعة (أو الجماعات)
المحرومة .

**ثانيا : الأوضاع السكانية فى فلسطين (اسرائيل والأراضى
الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧)**

نظرا للطبيعية الخاصة للمجتمع اليهودى فى فلسطين والتي
اعتمدت على تدفق موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين خلال فترة
زمنية محدودة لا يمكن تناول خريطة السكان فى اسرائيل اليوم ،
دون استعراض علاقة اليهود بأرض فلسطين ونسبة تواجدهم فى
فلسطين من اجمالى يهود العالم .

٦ - اليهود فى فلسطين : -

بإيجاز شديد ، نجد أن علاقة اليهود بأرض فلسطين هى علاقة
ترحال وتنقل غير محددة المعالم ، حيث لا يوجد سند تاريخى يؤكد
أن هذه الأرض كانت ذات هيمنة يهودية فى فترات زمنية طويلة ،
انما كانت هناك باستمرار أحداث تتعلق باليهود وقعت فى هذه
الأرض ، ومن خلال التوراة ، نجد أن العبرانيين الأوائل هاجروا الى

أرض كنعان ولم يستقروا في مكان واحد ، إنما داوموا التنقل في أرض فلسطين . وبسبب عنصريتهم هاجر العديد منهم الى مصر ثم اضطروا للخروج منها بسبب عنصريتهم تجاه أهل مصر (١٧) .

وفي اعتساب الخروج من مصر ، استقر اليهود في فلسطين حيث تركزوا في الجزء الداخلي الفقير وأسس داود مملكة يهودية لم تدم سوى ٧٨ عاما ، ففي عام ٩٢٢ ق م ثارت قبائل اليهود الشمالية وانفصلت مطلقة على نفسها اسم اسرائيل وعادت دويلة الجوب الى اسمها القديم (يهودا) واستمر الصراع بينهما الى أن قضى الآشوريون على اسرائيل عام ٧٢٢ ق م وقضى البابليون على « يهودا » عام ٥٨٢ ق م وحدث أن كان السبي البابلي، وعندما سمح الملك « قورش » لليهود بالخروج من السبي عام ٥٢٨ ق م ، عادت أعداد ضئيلة الى أرض فلسطين بينما خرج العديد الى بلدان أخرى وبقي البعض في بابل (١٨) .

وعندما استولى الرومان على فلسطين عام ٦٣ ق م ، ثار اليهود ، فكانت المذابح الرومانية وهدم الهيكل اليهودي وارسال الكثير منهم الى روما ، وهروب الغالبية الى مصر والعراق وبعض البلدان الأوروبية ، وقد أسفر ذلك عن بقاء بضعة آلاف من اليهود في فلسطين .

وعندما انقسمت الامبراطورية الرومانية ، وأصبحت فلسطين جزءا من الامبراطورية البيزنطية كانت غالبية سكان فلسطين من المسيحيين وهو الوضع الذي كان سائدا حتى الفتح العربي لفلسطين عام ٦٣٦ م . وقد استمر الوضع على ما هو عليه في القرون اللاحقة ، اذ قدر أحد الرحالة اليهود (بنيامين التطلي) عدد اليهود في فلسطين عام ١١٦٩ م بنحو ألف أسرة فقط (١٩) وقد قدر عدد اليهود في نهاية القرن الثامن عشر (أثناء غزو نابليون لفلسطين

عام ١٧٩٩ م) بنحو خمسة آلاف نسمة فقط ويعترف الكتاب « السنوي الاحصائي الاسرائيلي » بهذه الحقيقة من خلال استعراضه لتاريخ توزيع اليهود في العالم حينما أشار الى ان عدد اليهود في فلسطين عام ١٨٨٢ لم يتجاوز ٢٤ ألفا او ما يوازي ٣٪ من اجمالي يهود العالم الذين بلغوا ثمانية ملايين في ذلك العام .

واستمر الوضع كذلك حتى ثلاثينيات القرن العشرين اذ لم يتجاوز عدد يهود فلسطين عام ١٩٢٥ ، ١٣٦ ألفا أى أقل من ١٪ من يهود العالم الذين بلغ عددهم خمسة عشر مليوناً في ذلك العام (٢٠) .

وقد بدأ الانقلاب السكاني في فلسطين ، مع اشتعال الحرب العالمية الثانية ، فقفز عدد اليهود في فلسطين من ٤٤٩ ألفاً عام ١٩٣٩ الى ٦٥٠ ألفاً عام ١٩٤٨ أو ٦٪ من اجمالي يهود العالم ومع قيام اسرائيل تركز هذا الانقلاب فارتفعت نسبة يهود فلسطين من اجمالي يهود العالم من ٦٪ عام ١٩٤٨ الى ٢٠٪ ثم ٢٨٪ عامى ١٩٧٠ - ١٩٨٨ على التوالي ، وأخيراً الى ٣٠٪ عام ١٩٩٠ .

وهكذا يتضح لنا انه على مر العصور لم يكن لليهود تواجد دائم ومكثف في أرض فلسطين ، بل ان تجمعاتهم الماضية في فلسطين كانت تتسم بالتشرد والتناثر بل والعداء وقد وضع ذلك لدى التجمعات اليهودية في فلسطين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اذ اتسمت بـ :

انها جاءت في اغليها لما لأغراض دينية (زيارة الأماكن المقدسة) أو هرباً من الاضطهاد الذي يتعرضون له في البلدان الأوروبية .

كما ان هذه التجمعات اعتمدت في نمط حياتها على المعونات والهبات التي يرسلها اليهم اليهود من الخارج باعتبار ان

مساعدتهم واجب ديني ، أى لم يكن لديهم نمط حياة يعتمد على الاكتفاء الذاتي والاستقرار الدائم .

ولم يكن لهذه المجمعات اسهام واضح فى أى مجال من مجالات الانتاج بل رفضوا الاندماج فى السككان انطلاقا من أن اقامتهم مؤقتة (٢١) .

كما لم يشكل يهود فلسطين فى ذلك الوقت ، مجموعة متجانسة ، اذ كانوا خليطا من الأجناس والقوميات والثقافات واللغات المختلفة (٢٢) .

وقد حافظ يهود فلسطين على علاقاتهم مع بلدانهم الأصلية ، اذ احتفظوا بجنسيتها وكثيرا ما طلبوا تدخل بلدانهم الأصلية فى القرن التاسع عشر (٢٣) .

ونخلص مما سبق الى التأكيد على أن علاقة اليهود بأرض فلسطين هى علاقة ترحال دائم ، استقرار مؤقت ثم ترحال وهكذا الى أن أخذت شكل المخطط المحكم فى المؤتمر الأول للحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ .

٢ - الهجرة الى فلسطين قبل ١٩٤٨ فى اطار الهجرة اليهودية العالمية : -

يلاحظ أن نصيب فلسطين من اجمالى حركة الهجرة اليهودية ظل حتى عام ١٩٤٢ يمثل نسبة صغيرة من اجمالى اليهود الذين تركوا بلادهم الأصلية واتجهوا الى بلدان أخرى . فعلى سبيل المثال فى الوقت الذى خرج فيه ٢٢١ ألف يهودى من بلادهم الأصلية خلال الفترة من ١٨٤٠ - ١٨٨٠ لم يذهب منهم الى فلسطين سوى ١٠ آلاف أو ٤٥٪ كذلك فى الوقت الذى خرج فيه ٤٤١ ألف يهودى

يهودياً من بلادهم الأصلية الى بلدان أخرى خلال الفترة من ١٩٠١ - ١٩١٤ ، فانه لم يذهب الى فلسطين سوى ٢ آلاف أو ١٩٪ فقط . والفترة التي شهدت استثناء من هذه القاعدة هي فترة صعود نجم النازية حيث ذهب الى فلسطين خلال الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٥ نحو ٦١٧٪ من اجمالى اليهود الذين تركوا بلدانهم الأصلية خلال تلك الفترة (ذهب الى فلسطين ١٤٧٥٠٢ يهودياً بينما خرج ٢٣٨٢٥٠ يهودياً من بلدانهم الأصلية) .

وإجمالاً نلاحظ انه خلال الفترة من ١٨٤٠ وحتى ١٩٤٢ ذهب الى فلسطين ٣٧٩ ألف يهودى من اجمالى اليهود الذين غادروا بلادهم الأصلية والذين بلغ عددهم ٣٩١٧٠٠٠ يهودى أى نحو ٩٧٪ (٢٤) .

وبالرغم من محدودية وزن المهاجرين اليهود الى فلسطين من بين اجمالى التحركات البشرية اليهودية على الصعيد العالمى (١٨٤٠ - ١٩٤٢) الا انها ساهمت فى وضع بذور اختلال هيكل السكان فى فلسطين لصالح اليهود الذين قفزت نسبتهم من اجمالى سكان فلسطين من ٨٪ عام ١٩١٩ الى ١٦٫٨٪ عام ١٩٣١ ثم الى ٢٥٫٣٪ عام ١٩٣٥ وأخيراً الى ٣٧٫٤٪ فى مايو ١٩٤٨ - عند اعلان قيام اسرائيل - حيث بلغ اجمالى سكان فلسطين فى ذلك العام ١٨٧٠٠٠٠ نسمة منهم ٧٠٠٠٠٠ نسمة من اليهود مقابل ١١٧٠٠٠٠ نسمة من العرب (٢٥) .

٣ - موجات الهجرة اليهودية الى اسرائيل :

جاء اعلان قيام اسرائيل الصادر فى ١٥/٥/١٩٤٨ ليحدد المفهوم الصهيونى للهجرة اليهودية الى فلسطين . والهجرة حسب هذا المفهوم تعنى عودة مشروعة « للشعب اليهودى » الى أرض اسرائيل « لاستعادة حقوقه السياسية المترتبة على حقه الطبيعى

والتاريخي ومن ثم ارتكزت الهجرة على حق الشعب اليهودي بتحقيق بعثته القومي في بلاده الخاصة به وذلك حسب ما جاء في ختام المؤتمر الصهيوني الأول . وتحدد الأمر بوضوح في قانون العودة الذي صدر في ١٥/٧/١٩٥٠ والذي نص في مادته الأولى على أن الهجرة إلى إسرائيل هي « حق لكل يهودي بصفته مهاجرا عائدا » وجعلت القيد الوحيد على هذا الحق هو خطورة المهاجر على أمن الدولة أو الصحة العامة (٢٦) .

وقد أخذت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل شكل الموجات الكثيفة لا سيما في المرحلة التالية لإعلان قيام الدولة . ثم أخذت في التراجع إلى ما يشبه النضوب في عقد الثمانينيات وأخيرا ومع نهاية هذا العقد وبداية عقد التسعينيات بدأت تظهر ملامح عسودة الموجات الكثيفة لا سيما من الاتحاد السوفيتي - السابق - وشرق أوروبا .

وقد توالى موجات الهجرة على النحو التالي : -

١ - الموجة الأولى (الكبرى) من ١٥/٥/١٩٤٨ حتى نهاية ١٩٥١ :

وحملت معها نحو ٦٨٧ ألفا في الوقت الذي كان عدد يهود إسرائيل عند قيام الدولة لا يتجاوز ٦٥٠ ألفا وقد جاءت هذه الموجة من مصدرين هما : -

(١) هجرة أوروبية من يهود البلدان الاشتراكية وبلغ عددهم ٣٣١ و ٨٣٧ ألف شخص (٢٧) جاء معظمهم من رومانيا (١١٧ و ٩١٢ نسمة) ، وبولندا (١٠٦ و ١٣٦) وتشيكوسلوفاكيا (٢٤ و ٧٣١) (٢٨) .

(ب) هجرة أفرو آسيوية وبلغ اجمالي موجتها نحو ٣٣٠ ألفا ، جاءوا بالأساس من العراق (١٢٣ و ٦٥٢) واليمن

(٤٥٠ر٤٠) وتركيا (٣٤ر٩٢٤) وليبيا (٣٠ر٩٤٢) وايسران
(٢١ر٧٨٤) ومصر (١٦ر٦٠٧) (٢٩) .

٢ - الموجة الثانية ٥٢ - ١٩٥٤ :

وقد حملت هذه الموجة معها ٥٤ر٦٥ ويرجع انخفاض عدد المهاجرين فى هذه الموجة الى تصفية تجمعات اليهود الذين غيروا أماكن اقامتهم فى أوروبا ونضوب تجمعاتهم فى بعض الدول مثل بلغاريا والعراق واليمن وليبيا ، هذا بالإضافة الى القيود التى فرضتها البلدان الاشتراكية على هجرة اليهود (٣٠) .

٣ - الموجة الثالثة : ١٩٥٥ - ١٩٥٧ :

وقد بلغ اجمالى اليهود الذين جاءوا الى اسرائيل خلال هذه الفترة ١٦٤ر٩٣٦ مهاجرا جاء ٥٦٪ منهم من أوروبا والباقي من البلدان الاقرواسيوية لا سيما البلدان العربية خلال الفترة من ٥٦ - ١٩٥٧ أى بعد العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ (٣١) .

٤ - الموجة الرابعة : ٥٨ - ١٩٦٠ :

وقد حملت هذه الموجة معها ٧٥ر٤٨٧ مهاجرا جاءوا بالأساس من بلدان أوروبا الشرقية لا سيما رومانيا ومن البلدان الأفريقية لا سيما الشمال الأفريقى (٣٢) .

٥ - الموجة الخامسة : ١٩٦٠ - ١٩٦٤ :

وقد جاء معها ٢٢٨ر٠٤٦ مهاجرا جاء معظمهم من بلدان أفروآسيوية ومن أمريكا اللاتينية .

مساعى السلام - ٢٥٧

٦ - الموجة السادسة : ١٩٦٥ - ١٩٦٨ :

وقد حملت ٨١٣٣٧ مهاجرا جاءوا بالأساس من بلدان شرق أوروبا وبعض البلدان الأفروآسيوية (٣٣) .

٧ - الموجة السابعة : ٦٩ - ١٩٧١ :

وقد جاء خلالها ١١٦٤٤٨ مهاجرا جاءوا بالأساس من بعض البلدان الأوروبية والأمريكية اللاتينية والولايات المتحدة ، كما جاء من بلدان آسيا وأفريقيا ٣١٠٦٥ مهاجرا أو ٢٦٧ / من اجمالي هذه الموجة (٣٤) .

٨ - الموجة الثامنة : ٧٢ - ١٩٧٤ :

وقد حملت معها ١٤٢٧٧٥ مهاجرا جاء نحو ٨٩٪ منهم من أوروبا وأمريكا واسرائيل (١٢٧ ألفا) وجاء نحو ١٣ ألفا من البلدان الأفروآسيوية (٣٥) .

٩ - الموجة التاسعة : ٧٥ - ١٩٧٩ :

وقد حملت هذه الموجة معها ٧٩١٣٦ جاء ٦١٠١٤ منهم من أوروبا وأمريكا واستراليا (٨٥٢٪) و ١٨١٢٢ من الدول الأفروآسيوية (٣٦) .

١٠ - الموجة العاشرة : ٨٠ - ١٩٨٤ :

وقد حملت هذه الموجة معها ٨٣٦٣٧ جاء ٦١٠١٤ منهم من أوروبا وأمريكا (٧٣٪) و ٢٢٦٢٣ من البلدان الأفروآسيوية .

١١ - الموجة الحادية عشرة : ٨٥ - ١٩٨٨ :

وقد جاء خلالها ٤٦١٤٦ مهاجرا ٧٦٪ منهم من أوروبا وأمريكا و ٢٤٪ منهم من البلدان الأفروآسيوية (٣٧) . ويلاحظ أن

الموجة الأخيرة (٨٥ - ١٩٨٨) تعد من أقل الموجات حملا لليهود الى اسرائيل .

١٢ - الموجة الثانية عشرة : ١٩٨٩ :

بدأت هذه الموجة بارتفاع أعداد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي حيث خرج في عام ١٩٨٩ نحو ٧١ ألفا مقابل ١٨٩٦٥ عام ١٩٨٨ وقفز العدد الى نحو ٢٠٠ ألف عام ١٩٩٠ وشهد هذا العام تزايد نسبة المهاجرين الى اسرائيل من اجمالي المهاجرين من الاتحاد السوفيتي فارتفعت هذه النسبة من ١٨٢٪ عام ١٩٨٩ الى ٩٢٣٪ عام ١٩٩٠ .

وأدى ذلك الى تزايد أعداد المهاجرين اليهود الى اسرائيل ، فوصل خلال عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ فقط ٢٢٣٥٦٦ مهاجرا ، وهو عدد يفوق اجمالي عدد المهاجرين الى اسرائيل خلال السنوات العشر السابقة ٧٩ - ١٩٨٨ والتي شهدت وصول ١٦٧٠٠٥ مهاجرا أو ما يوازي ٧٤٧٪ فقط من اجمالي المهاجرين الذين وصلوا الى اسرائيل خلال عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، وشكل يهود الغرب ٩٦٣٪ من اجمالي المهاجرين في عامي ٨٩ - ٩٠ في حين شكل يهود الشرق ٣٧٪ ويرجع ذلك بالأساس الى هيمنة يهود الاتحاد السوفيتي خلال عامي ٨٩ - ١٩٩٠ (٣٨) .

٤ - السكان في اسرائيل : -

اختلفت الخريطة السكانية في ارض فلسطين اختلافا شديدا خلال فترة محدودة بدأت مع مطلع الأربعينات بحيث أدت موجات الهجرة اليهودية الى ما يشبه الانقلاب الجذري في تركيب السكان وأخذت نسبة اليهود في التزايد على ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية التي حددها قرار التقسيم (١٩٤٧) لاقامة اسرائيل

عليها . وجاء ذلك على حساب تراجع نسبة العرب داخل الخط الأخضر نتيجة عمليات الترحيل القسوى والطرده الجماعى للعرب .

(١) اليهود : -

قفز عدد اليهود داخل الخط الأخضر من ٦٥٠ ألفا فى مايو ١٩٤٨ الى ٧٥٨٧ ألفا فى نهاية ذلك العام ثم أخذ عدد اليهود فى التزايد بفعل موجات الهجرة المتتالية فارتفع عددهم من ٢٠٣٠٠٠ الى ٢٠٣٠٠٠ عام ١٩٥٠ الى ٣٠٠٠٠ عام ١٩٦٠ ثم الى ٢٠٣٠٠٠ عام ١٩٧٠ أو ما يوازى ٨٥٪ من اجمالى سكان البلاد ومع نهاية عام ١٩٨٠ قفز عدد اليهود داخل الخط الأخضر الى ٣٢٨٢٧٠٠ أو ٨٣٪ من اجمالى السكان وأخيرا بلغ عدد اليهود فى اسرائيل عام ١٩٩٠ الى ٣٩٤٦٧٠٠ نسمة أو ما يوازى ٨١٪ من اجمالى السكان (٣٩) .

(ب) العرب فى اسرائيل : -

أدت موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين ثم اسرائيل ، وموجات النزوح العربى ، الى احداث انقلاب جذرى فى تركيب سكان فلسطين لحظة اعلان قيام اسرائيل ولذلك انخفض عدد العرب من ٦٠٪ من السكان (١٣٣٨٠٠٠ نسمة) قبل مايو ١٩٤٨ (٤٠) الى ما لا يزيد عن ١٧٠ ألفا (١٣٪ من سكان اسرائيل) عام ١٩٤٩ . وفى هذا الاطار نشهد تضاريا وعدم دقة فى تحديد عدد من بقى من العرب فى اسرائيل فى أعقاب دولة اسرائيل فعلى حين يقدروهم ويليام برينير بنحو ١٥٦ ألفا (٤١) فان د . شريف كناعنه يقدروهم بما يقارب ١٧٠ ألفا (٤٢) فى الوقت الذى قدرتهم مجلة الأرض الفلسطينية بـ ١٦٠ ألفا (٤٣) وهو التقدير الذى اكسده الباحث شميلن (١٥٩٥) ألفا (٤٤) .

ومن هنا يمكن تبني احصاء وسط بين هذه الاحصاءات وهو ١٦٠ ، حيث انه الأقرب الى الاجماع لدى معظم المصادر .

ومن هنا نجد انه تم خلال الفترة السابقة واللاحقة مباشرة على قيام اسرائيل ترحيل مئات الآلاف من العرب ٢٧٢ر٧٢٩ (٤٥) الذين توجهوا الى الضفة والقطاع وبلدان أخرى عربية وغير عربية لا سيما الأردن ولبنان وسوريا ثم الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية . وقد جاء هذا الطرد العربي نتيجة لاحتلال العصابات الصهيونية للمدن والقرى العربية وهدم العديد منها وازالته ، حيث تم في أعقاب قيام اسرائيل هدم ٥ مدن و ٤١٨ قرية عربية لخطر سكانها الى الهرب الى الخارج تحت ضغط أعمال الارهاب .

ولذلك أصبح العرب (منذ عام ١٩٤٨) اقلية داخل الخط الأخضر وقد أخذت نسبتهم في التزايد التدريجي لا سيما مع تراجع معدلات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ونزوح بعض قطاعات اليهود من اسرائيل الى الخارج . وقد ارتفع عدد العرب (ونسبتهم) من اجمالي سكان اسرائيل من ١٦٠ ألفا (أو ١٣ر٧٪ من السكان) عام ١٩٤٩ الى ٤٢٢ر٣ ألفا (١٤ر٥٪ من السكان) عام ١٩٦٩ ثم إلى ٨١٧ر٧ ألفا (١٨ر٢٪) من السكان عام ١٩٨٨ وفي ١٩٩٠ بلغ عددهم ٨٧٥ ألفا أو ١٨ر١٪ من اجمالي السكان . الاحصاءات الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ تضيف عرب القدس الشرقية المحتلة الى اجمالي عرب اسرائيل فارتفعت نسبة العرب من ١١ر٨٪ من السكان عام ١٩٦٦ الى ١٤ر٢٪ عام ١٩٦٧ . وبلغ عرب القدس الشرقية عام ١٩٨٨ ، ١٤٤ر٣ ألف نسمة ومن ثم يحصل عدد عرب اسرائيل بدون القدس الشرقية الى ٦٧٣ر٤ أو ١٥ر٠٤٪ من اجمالي سكان اسرائيل في نفس العام ، وفي عام ١٩٩٠ وصل

عدد العرب في اسرائيل الى ٨٧٥ ألف نسمة أو ١٨٪ من اجمالي السكان ، ثم الى ٧٢٣٩ ألف نسمة وبدون سكان القدس - أو ما يوازي ١٥٠١ من سكان اسرائيل في ذلك العام حيث بلغ عدد عرب القدس ١٥١ ألف نسمة (٤٦) .

٥ - السكان في الضفة الغربية : -

بلغ عدد سكان الضفة في تعداد عام ١٩٢٢ ، ٣٢٤ر١٣١ أو ٤٣٪ من اجمالي سكان فلسطين (٤٧) ووصل هذا العدد الى ٣٥٧ر٧٩٩ عام ١٩٣١ ثم الى ما بين ٤٢٠ - ٤٩٠ ألفا عام ١٩٤٨ (٤٨) ومع قيام اسرائيل ونزوح أعداد كبيرة من داخل الخط الأخضر الى الضفة حدثت طفرة في تعداد سكان الضفة إذ نرح اليها نحو ٢٨٠ ألف فلسطيني ولذلك ارتفع عدد سكان الضفة الى ٧٤٢ ألف نسمة عام ١٩٥٢ (٤٩) ، استمر عدد السكان في التزايد الى أن جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ حيث احتلت اسرائيل المنطقة مما أسفر عن فرار حوالي ٣٨٢ ألفا من سكانها (أو ٣٨٪ من اجمالي سكان الضفة في ذلك الوقت) فانخفض عدد سكانها الى ٦٦٤ر٤٩٤ في سبتمبر ١٩٦٧ (٥٠) وقد استمر عدد سكان الضفة في الانخفاض نتيجة لاستمرار موجات النزوح العربي فوصل في نهاية ١٩٦٨ الى ٥٨٣ ألف نسمة ثم بدأ الاستقرار مع نهاية عام ١٩٦٨ وقد توزع سكان الضفة عام ١٩٦٧ بحسب الأفضية الثمانية التي تضمها المنطقة توزيعا غير متناسق بحيث تركز ١٤ر٤ منهم في قضاء القدس الذي كان يشكل ٥٩٪ فقط من مساحة الضفة كـنا تركز ١٠ر٩٪ منهم في قضاء طولكرم في حين أن مساحته تبلغ ٥ر٩٪ فقط من مساحة الضفة في حين تركز ٢٢ر٩٪ منهم في نابلس التي تشغل ٢٨٪ من مساحة الضفة وتركز ٧ر٤٪ منهم في بيت لحم التي تشغل نسبة ١٠ر٣٪ من مساحة الضفة .

وفى أعقاب الاستقرار وتوقف موجات النزوح العربى من الضفة ، بدأ عدد السكان فى التزايد بفعل عوامل الزيادة الطبيعية المرتفعة فارتفع العدد من ٥٨.٥٩ ألفا عام ١٩٦٧ الى ١٢٢.٦ ألفا عام ١٩٧١ ثم الى ٧٢٤.٣ ألفا عام ١٩٨٠ ثم الى ٨٩٥ ألفا عام ١٩٨٨ وأخيرا وصل عدد السكان الى ٩٥٥.٠٠ ألف عام ١٩٩٠ (٥١) .

هذا وقد بلغ عدد اللاجئين فى الضفة عام ١٩٨٦ نحو ٣١٥ ألف ٨٢.١٦٦ منهم فى مخيمات أبرزها بلاطة (١٠.٦٧٨ نسمة) ، وطولكرم (٨.٦٣٩ نسمة) وحنين (٧.٥٩٠ نسمة) وعسكر (٦.٩٩٥ نسمة) (٥٢) .

٦ - السكان فى القطاع : -

ارتفع عدد سكان قطاع غزة من ٧٠ ألفا عام ١٩٤٧ الى ٨٨.٥٢٠ ألف عام ١٩٥٠ ثم الى ١١٨.٧ ألفا عام ١٩٦٠ ، هذا عدا عدد اللاجئين الذين نزحوا من داخل الخط الأخضر خلال الفترة من ٤٨ - ١٩٥٠ والذين وصل عددهم عام ١٩٥٠ الى نحو ٢٠٠ ألف نسمة (٥٣) ثم ارتفع عدد اللاجئين عام ١٩٦٠ الى ٢٥٥.٥٤٢ وأخيرا ٣٧١.٥٣٨ عام ١٩٨١ منهم ٢٠٣.٤٨٤ فى المخيمات و ١٦٨.٥٠٤ فى أماكن أخرى غير المخيمات (٥٤) وقد برزت سبعة مخيمات كبرى فى قطاع غزة بلغ تعداد بعضها أكثر من ٤٠ ألف نسمة حسب احصاءات عام ١٩٨٦ مثل جباليا (٤٣.١٧٨ نسمة) رفح (٤٢.٥٩٧ نسمة) ومخيمات أخرى أقل تعدادا ولكنها ذات كثافة مرتفعة مثل الشاطئ (٢٣.٥٢٧) خان يونس (٢٩.٥٠١ نسمة) والبريج (١٣.٠٩٦) (٥٥) .

ومع احتلال إسرائيل للقطاع فى حرب يونيو ١٩٦٧ نزحت قطاعات واسعة من السكان صوب مصر والأردن وغيرهما وقد بلغ

اجمالي عدد النازحين حوالي ١٠٠ ألف نسمة (أو ٢١٩ / من سكان القطاع في ذلك العام) (٥٦) ومن هنا وصل تعداد سسكان القطاع الى ٣٥٦٨ عام ١٩٦٨ وأخذ في الارتفاع حتى وصل الى ٤٥٦٥ ألفا عام ١٩٨٠ ثم الى ٦٤٢ ألفا عام ١٩٩٠ (٥٧) .

الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة : -

تمثل معدلات الزيادة الطبيعية الفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وفي هذا الاطار يتمتع العرب في اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بمعدلات زيادة طبيعية مرتفعة بالمقارنة بمثيلتها لدى اليهود . وتكمن أهمية معدلات الزيادة الطبيعية في أنها لا تخضع مباشرة لسيطرة السلطات الحاكمة ، وبمعنى آخر تتقلص قدرة السلطات الحاكمة على التحكم في هذه المعدلات لا سيما في المدى الزمني القصير .

ومن هنا تكمن أهمية ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى العرب في اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وتزداد أهمية دور الزيادة الطبيعية في الأوقات التي تتقلص فيها محصلة صافي الهجرة .

وصافي الهجرة هو محصلة الفارق بين التحركات السكانية القادمة والمغادرة للبلاد خلال فترة معينة . ويعكس الزيادة الطبيعية فان الهجرة تخضع لسيطرة السلطات الحاكمة على الأقل بدرجة أكبر مما هو عليه الحال بالنسبة للزيادة الطبيعية ، اذ يمكن للسلطات أن تدفع بقطاعات واسعة من سكانها للهجرة الى الخارج وتمنع عودتهم أو تفتح باب الهجرة لدخول فئات معينة من البشر دون فئات أخرى .

ونظرا لأن معدلات الزيادة الطبيعية مرتفعة لدى العرب سواء في إسرائيل (حيث تصل معدلات المواليد لدى العرب ٣٥ر٥ في الألف مقابل ٢٠ر٢ لدى اليهود ، في حين تصل معدلات الوفيات الى ٣ر٥ في الألف لدى العرب و ٧ر٢ في الألف لدى اليهود وذلك عام ١٩٨٨) أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (حيث تصل معدلات المواليد الى ٤١ر٣ في الألف في الضفة و ٤٧ر٧ في الألف في القطاع مقابل معدلات وفيات تصل الى حوالي ١٥ في الألف في الضفة والقطاع) ، فإن إسرائيل اعتمدت بشكل أساسي على تدفق موجات الهجرة اليهودية من الخارج لضمان استمرار تفوق وهيمنة اليهود في إسرائيل ولاستيطان مناطق محددة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

وشهدت حقبة الثمانينات تراجع موجات الهجرة اليهودية الى إسرائيل مع بروز ملامح هجرة مضادة - نزوح - لليهود من إسرائيل الى الخارج ، وفي هذا الإطار ظهر الحديث عن « القبلة الديموجرافية العربية » ووصلت بعض الدراسات التي أجريت حول الموضوع الى نتيجة مؤداها أن تزايد عدد العرب في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة سوف يؤدي - على المدى البعيد - الى حسم الصراع لصالح العرب ، بعد أن يذوب اليهود في الأغلبية العربية ، وعلى الرغم من تدفق موجات اليهود من الاتحاد السوفيتي السابق في أواخر الثمانينات ، إلا أن تراجع هذه الموجات واستمرار معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ، أدى الى استمرار النتائج التي توصلت اليها عديد من الدراسات ، وهو الأمر الذي يفسر به البعض اعلان حكومة إسرائيل خلال مارس ١٩٩٣ رغبتها في الانسحاب من قطاع غزة بقرار منفرد .

ومن هنا يثور التساؤل عن حدود الدور الذي يمكن أن يلعبه المتغير السكاني (تزايد نسبة وعدد العرب في إسرائيل والأراضي

الفلسطينية المحتلة) على مستقبل التسوية السياسية للصراع
العربي - الاسرائيلي ؟

ثالثا : حدود تأثير المتغير السكاني على عملية التسوية : -

بعد استعراض طبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي باعتباره
صراعا اجتماعيا ممتدا ، الأمر الذي يعلى من دور المتغير السكاني ،
واستعراض الأوضاع السكانية في اسرائيل والأراضي الفلسطينية
المحتلة عام ١٩٦٧ يثور التساؤل : هل يمكن الاعتماد على العامل
الديموجرافي بمفرده لحسم الصراع العربي - الاسرائيلي مستقبلا ؟

ظل هذا السؤال مطروحا بقوة خلال حقبة الثمانينات ، حيث
أكد العديد من الدارسين العرب على أن الزيادة الطبيعية المرتفعة
لدى العرب في اسرائيل والأراضي المحتلة ستؤدي الى تفوق سكاني
عربي ، في مواجهة أقلية يهودية ، الأمر الذي يؤدي على المدى
البعيد - بالتحديد بحلول عام ٢٠٢٥ - الى حسم الصراع لصالح
العرب بعد أن يذوب اليهود في الأراضي الفلسطينية وأكد ذلك أيضا
بعض الدارسين اليهود في اسرائيل وخارجها حيث تحدثوا كثيرا عن
القبلة الديموجرافية العربية وعن احتمالات زوال الدولة اليهودية
بعد ابتلاع العرب لليهود على المدى الطويل .

الواقع أن الاستنتاج الذي وصل اليه هؤلاء الدارسون العرب
واليهود قد استند الى معدلات الزيادة الطبيعية التي تعمل لصالح
العرب في حقبة شهدت أدنى معدلات الهجرة اليهودية الى اسرائيل
ومن هنا خرجت العديد من التوقعات لعدد السكان اليهود والعرب
في اسرائيل والأراضي الفلسطينية - أو الاسقاطات السكانية - التي
توصلت الى نتيجة واحدة مؤداها أن العرب سسوف يتحولون الى
أغلبية في أرض فلسطين في حين أن اليهود سوف يشكلون أقلية
سكانية تتناقص نسبتها من اجمالي السكان بمرور الوقت .

وفى مواجهة هذا الاتجاه كان هناك اتجاه آخر سلم بدور الزيادة الطبيعية العربية فى الضغط على إسرائيل من أجل التوصل الى حل ما للصراع ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي هذه الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب إلى حسم الصراع لصالح العرب أو إجبار إسرائيل على الدخول فى عملية سلام تسلم من خلالها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بل هناك من أكد على أن الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب يمكن أن تدفع إسرائيل الى محاولة القضاء على القضية الفلسطينية من خلال القيام بعملية « ترانسفير » أو « ترحيل » لجزء كبير من الشعب الفلسطينى باتجاه شرق الأردن (٥٨) ، وهناك أيضا من بين أنصار هذا الاتجاه من أكد على أن التعويل على العامل الديموجرافى أمر ينطوى على خسداع للنفس (٥٩) .

إذا كان للعامل الديموجرافى دور هام فى مستقبل الصراع الا أنه لا يمكن التعويل على الزيادة السكانية العربية فى إسرائيل والأراضى المحتلة بمفردها لإجبار إسرائيل مستقبلا على الرضوخ لحل سلمى عادل للقضية الفلسطينية فمن ناحية نجد أن اليهود - ومن خلال صافى الهجرة ، استطاعوا الحفاظ على نسبتهم المرتفعة فى إسرائيل والاستمرار فى توطين المهاجرين الجدد فى الأراضى المحتلة كما أن الزيادة الطبيعية العربية تتلشى معظم نتائجها فى الأراضى المحتلة بسبب ارتفاع معدلات النزوح الى الخارج .

ومن ناحية ثانية ، فإنه حتى مع استمرار الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ، وفى ظل تراجع النزوح العربى والهجرة اليهودية الى إسرائيل ، فإن الدور الذى يمكن أن يلعبه العامل الديموجرافى سوف يتسم بالمحدودية بل الهامشية إذا تم الاعتماد على مجرد الأرقام فقط أى نسبة الفئات المختلفة من السكان بحسب

العرق ، اللغة ، الدين - فالتجارب التاريخية تثبت قدرة الأقلية على التحكم فى الأغلبية لفترة طويلة جدا ، وان الحل دائما يأتى من خلال تفاعل العامل الديموجرافى مع مجموعة عوامل أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية ولذلك فإذا كان هناك من دور للعامل الديموجرافى فى تحديد مسار الصراع مستقبلا ، فان هذا الدور يأتى فى إطار تفاعل العامل الديموجرافى مع العوامل الأخرى السياسية والاقتصادية والعسكرية فى منظومة متكاملة تشكل برنامجا متكاملًا يكون للعامل الديموجرافى فى إطارها دور محدد يتكامل مع الأدوار التى تلعبها العوامل الأخرى .

وإذا كان هناك من دور للعامل الديموجرافى فى حل الصراع فى الوقت الراهن ، فسوف يكون قاهرا على تحديد شكل الحل ، أى تحديد المناطق التى ترغب إسرائيل فى تجنب ضمها نظرا للكثافة السكانية المرتفعة وللأنشطة المعادية للاحتلال ومن ثم نجد مصالحة إسرائيل تقتضى عدم ضم المناطق كثيفة السكان بالعرب حتى لا تزيد من حدة مشكلاتها السكانية الخاصة بزيادة نسبة العرب فى إسرائيل والأجزاء التى ترغب فى ضمها من الأراضى المحتلة حيث ترغب إسرائيل لأسباب اقتصادية ، أمنية فى ضم أجزاء معينة من الأراضى المحتلة وفى نفس الوقت لا تتعرض إسرائيل لفقدان صفتها كدولة يهودية أو كدولة ديمقراطية .

الخيارات المطروحة لحل الصراع ودور العامل السكانى فيها :

تتعدد الخيارات المطروحة لحل الصراع العربى - الاسرائيلى وتتراوح ما بين الانسحاب الاسرائيلى التام من الأراضى الفلسطينية المحتلة الى ضم هذه الأراضى مرورًا بالانسحاب الجزئى ، وفى كل خيار من هذه الخيارات يلعب العامل السكانى دورا هاما وسوف نرصد هذا الدور فى كل خيار من الخيارات الثلاثة ، ونركز على

دور العامل السكاني في التوصل الى تسوية سلمية للصراع انطلاقا من الوضع الراهن ثم تحدد ملامح استراتيجية عربية لغرض الحل العادل انطلاقا من توظيف العامل السكاني .

١ - خيار الانسحاب التام والعامل السكاني :

يمكن خيار الانسحاب التام ، اسرائيل من التخلص من مشكلة السكان العرب بحيث يحصرها في اطار محدود داخل الخط الأخضر وفي هذه الحالة فان اقصى تقديرات لعدد عرب اسرائيل تصل بعددهم عام ٢٠١٠ - وفقا لاسقاطات الكتاب الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٩ - الى ١٧١١٥١١ نسمة او ما يوازي نحو ٢٣٪ من اجمالي سكان اسرائيل في ذلك العام . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الاسقاطات وضعت في ظل صافي هجرة سنوية لليهود يقدر بنحو خمسة آلاف مهاجر في حين بلغ صافي الهجرة عام ١٩٩٠ نحو ١٩٠ ألفا الأمر الذي يقلص نسبة العرب في اسرائيل من اجمالي السكان وهو تقلص مستمر في ظل استمرار تدفق اليهود السوفييت .

ومن ناحية ثانية فان هذا الخيار يوقف عمليات توطين اليهود في الأراضي المحتلة مع احتمالات إعادة توطين المستوطنين الموجودين حاليا في الأراضي المحتلة ، داخل اسرائيل الأمر الذي يقود الى تزايد عدد اليهود داخل اسرائيل ويؤدي الى زيادة الكثافة السكانية حيث مازالت محدودة الكثافة مقارنة بالمناطق الأخرى . فقد بلغت الكثافة السكانية في المنطقة الجنوبية عام ١٩٩٠ نحو ٣٧٨ نسمة / كم مربع . ويمكن ان يقود ذلك الى بعض المشاكل والصراعات التي ربما تؤثر على تدفق المهاجرين الجدد لا سيما من الاتحاد السوفيتي - السابق - نظرا لان هؤلاء المهاجرين يفضلون الاستيطان في المناطق الوسطى التي تتسم بالتكديس السكاني مثل تل ابيب التي وصلت كثافة السكان فيها عام ١٩٩٠ الى ٦٤٣٩٤ نسمة / كم مربع وحيفا التي بلغت كثافتها السكانية ٧٦٨٤ نسمة

/ كم مربع والمنطقة الوسطى التى بلغت كثافتها ٨٣٠ر٧ نسمة /
كم مربع ، وسوف يأتى ذلك على حساب الأوضاع المعيشية للعرب
الذين يتركزون بالأساس فى المناطق الشمالية (٤٧٪ عام ١٩٩٠)
وحيث (١٥ر٨٪ عام ١٩٩٠) والوسطى (٩ر٦٪ عام ١٩٩٠) نظرا
لأن السلطات الاسرائيلية سوف تسعى لاستيعاب اليهود على حساب
العرب وربما يطرح ذلك فكرة نقل أكبر عدد ممكن من عرب اسرئيل
الى الضفة والقطاع فى اطار اتفاقات السلام التى ستتنظم الانسحاب
الاسرائيلي من الاراضى المحتلة .

كذلك يمكن القول ان الانسحاب الاسرائيلي التام من الاراضى
الفلسطينية المحتلة ، وان كان يساعد اسرئيل على التخلص من
مخاطر الزيادة السكانية العربية ، الا انه لا يمكننا القول انه يمكن
أن يدفع - فى حد ذاته - باسرائيل الى قبول فكرة الانسحاب
التام .

حيث ان خيار الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من الاراضى
المحتلة عام ١٩٦٧ ، والعودة الى حدود ما قبل الخامس من يونيو
١٩٦٧ ، هو خيار مرفوض بشكل قاطع من قبل القوى السياسية
الفاعلة فى اسرئيل حيث يرون أن هذا الخيار يحمل مخاطر شديدة
للأمن الاسرائيلي ولا يشكل العامل السكانى ضغوطا كافية لحمل
اسرائيل على الانسحاب من الاراضى الفلسطينية المحتلة .

٢ - خيار ضم الاراضى المحتلة والعامل السكانى :

قيام اسرئيل بضم الاراضى المحتلة يعنى ضم نحو ١٦ مليون
عربى واعطاءهم حقوقا مدنية كاملة وهو ما يعيد الحديث عن احتمالات
الانقلاب الديموجرافى فى أرض فلسطين ، حيث سيكون الحديث هنا
عن نحو ٢ر٥ مليون فلسطينى فى مواجهة نحو ٣ر٨ مليون يهودى ،

أى أن العرب سوف تتزايد نسبتهم بين اجمالى سكان اسرائيل من
١٨٨٪ قبل الضم الى نحو ٤٠٪ بعد الضم .

وكذلك يعيد هذا الضم الحديث بقوة عن ضرورة ترحيل
قطاعات واسعة من فلسطينى الاراضى المحتلة خارج ديارهم او فكرة
« الترانسفير » ونظرا لأن « الترانسفير » فكرة أصيلة لدى زعماء
الحركة الصهيونية وما زالت تحظى بتأييد العديد من القيادات
السياسية فى اسرائيل ، فاننا نؤكد أن اللجوء الى خيار الضم لابد
أن يسبقه أو يعقبه مباشرة القيام بعملية ترحيل لقطاعات واسعة
من الشعب الفلسطينى ، حيث عن طريق الترانسفير وحده يمكن
تجنب كافة النتائج السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على خيار
الضم وهو ما أكده خبراء اسرائيليون فى احدى دراساتهم من
سيناريوهات حل الصراع العربى الاسرائيلى وذلك بعد دراسة
مستفيضة حيث أكدوا على أنه لا ضم بدون « ترانسفير » (٦٠) .
ويرون أن هذا الترانسفير يمكن أن يحدث بالاقناع ، الضغط ، فى
اطار اتفاق سلام أو بالقوة المسلحة .

الضم بدون ترانسفير !

إذا كان هناك اتفاق عام بين أنصار ضم الاراضى المحتلة على
أنه لا يمكن أن يكون هناك ضم بدون ترانسفير ، فان مرجع ذلك
بالأساس هو الخوف من تحول اليهود على المدى البعيد الى اقلية
ذلك لأن الضم بدون ترانسفير يرفع عدد العرب فى اسرائيل الى
٢٤٧٢ مليون نسمة أو ما يوازى ٣٨٥٪ من اجمالى سكان أرض
فلسطين التاريخية وهى نسبة سوف تتزايد باستمرار لارتفاع معدلات
الزيادة الطبيعية لدى العرب بالمقارنة باليهود . فضلا عن احتمالات
انحسار الهجرة اليهودية التى يقتصر دورها على تأجيل مؤقت لدور
الزيادة الطبيعية العربية فى تحقيق التفوق العددي على المدى البعيد .

كما تظهر الاسقاطات السكانية المختلفة ، كذلك فان قياس اسرائيل بضم الاراضى المحتلة سوف يخلق مشاكل هائلة بعد أن يصبح عرب هذه الاراضى مواطنين اسرائيليين يجب أن يتمتعوا بالمساواة فى ظل مجتمع يعلن أنه ديمقراطى . ومن هنا تظهر معضلة اسرائيل فى التعامل مع هؤلاء السكان فاما أن يصبحوا مواطنين اسرائيليين على قدم المساواة مع اليهود وهنا يفقد اليهود هيمنتهم على الدولة ، واما يتم تطبيق سياسات تفرقة عنصرية وفصل عنصرى ، فتفقد اسرائيل طابعها الديمقراطى وتدخل فى مرحلة من الصراع الداخلى بين العرب واليهود الى الدرجة التى يمكن أن تشهد حربا أهلية بين العرب واليهود . ومما يفاقم المشكلة بالنسبة لاسرائيل أن معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب تجعل المجتمع العربى فى اسرائيل فتيا بالمقارنة بالمجتمع اليهودى ، ففى عام ١٩٩٠ بلغت نسبة من هم دون الخامسة من العرب حوالى ١٥٪ من اجمالى العرب فى اسرائيل مقابل ٩٫٨٪ لليهود ، كما بلغت نسبة من هم دون الخامسة عشرة من العرب ٤١٫٥٪ مقابل ٢٨٫٩٪ لليهود فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة من هم فوق الخامسة والستين ٣٪ من العرب مقابل ١٠٫٣٪ لليهود ، وفى الاراضى المحتلة ترتفع هذه النسبة ، ففى الضفة الغربية يشكل من هم دون الخامسة من العمر - عام ١٩٩٠ - نحو ١٩٫٧٪ من اجمالى السكان ، ترتفع الى ٢١٫٥٪ فى قطاع غزة . أما نسبة من هم دون الخامسة عشرة فتصل الى ٤٧٫٥٪ فى الضفة والى ٤٩٪ فى القطاع ، والمؤكد أن ارتفاع نسبة صغار السن فى المجتمع العربى تعنى مزيدا من القوة لهذا المجتمع ومن ثم مزيدا من المطالب الأمر الذى يتطلب تنمية حقيقية لهذه المناطق مع ارتفاع احتمالات الصدام مع السلطة .

وبالنسبة لدور صافى الهجرة فيلاحظ ان هذا الدور قد اختلف من فترة لأخرى بحسب اعداد المهاجرين الجدد والنازحين من اليهود ،

فبينما ارتفع دور صافى الهجرة فى بعض الفترات مثل السبعينيات - حيث شكل صافى الهجرة نحو ٢٩٪ من اجمالى الزيادة السكانية اليهودية عام ١٩٧٠ - فان هذا الدور تقلص فى حقبة الثمانينات حيث وصل الى ٥٥٪ من اجمالى الزيادة السكانية لليهود عام ١٩٨٠ وكان سلبيا عام ١٩٨٥ حيث وصل الى ٠٠٧ ر (حيث هاجر الى اسرائيل فى ذلك العام ١٠٦٤٢ ر وغادرها ١٠٩٦٢ ر فى حين بلغ اجمالى الزيادة السكانية ٤٤٢٠٠ نسمة) وأخذ دور صافى الهجرة فى الارتفاع التدريجى ليصل عام ١٩٨٨ الى ٧٢٪ من اجمالى الزيادة السكانية لليهود ثم الى ٢٧٧٪ عام ١٩٨٩ وأخيرا قفز الى ٨٣٪ عام ١٩٩٠ - حيث هاجر الى اسرائيل ١٦٥١٦ ر وغادرها ٨٨٥ ر فى حين بلغ اجمالى الزيادة السكانية لليهود فى ذلك العام ٢٢٩٥ ألف نسمة) وهى نسبة يتوقع استمرارها حول نفس المعدل بسبب تدفق اليهود السوفيت ، ومن هنا فصافى الهجرة بالنسبة لليهود كان باستمرار مكونا رئيسيا فى الزيادة السكانية الاجمالية ، أما بالنسبة للعرب فينعدم دور صافى الهجرة بالنسبة للعرب فى اسرائيل أما بالنسبة لسكان الأراضى المحتلة فان صافى الهجرة يلعب دورا سلبيا ، اذ هناك نزوح باستمرار من الأراضى المحتلة الى الخارج (سواء للدراسة أو للعمل مع عدم عودة قطاعات معينة لا توجد احصاءات دقيقة بصدها) وفى هذا الاطار غادر الضفة الغربية خلال الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٨٩ حوالى ١٦٨٩ ألفا أو ما يوازي ٣٤٪ من اجمالى الزيادة الطبيعية للسكان والتي بلغت خلال نفس الفترة ٢٧٢٦ ألفا أو نحو ٢٨٪ من اجمالى الزيادة الطبيعية للسكان خلال نفس الفترة والتي بلغت ٣٦٨٩ ألفا .

وفى عام ١٩٨٩ غادر الضفة ١٣١ ألفا أو نحو ٣٨٪ من اجمالى الزيادة الطبيعية والتي بلغت ٣٣٧ ألفا كما غادر

القطاع ٦٧٢ ألف نسمة فى نفس العام أو نحو ٢٢٣٪ من اجمالى الزيادة الطبيعية فى ذلك العام والتي بلغت ٢٨٧ ألف نسمة .

ومن هنا فان دور العامل الديموجرافى - وان ظل فى صالح العرب على المدى الطويل - فانه فى الوقت الذى يميل فيه لصالح اسرائيل كالوقت الراهن بسبب تدفق موجات المهاجرين الجدد - لا يمكن التعويل عليه كثيرا فى تغيير التركيبة السكانية الى الدرجة التى تحسم الصراع وهو ما يؤكد ، نائب رئيس مركز « يافا » للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب الذى أكد ان مشكلة اسرائيل السكانية ستظل قائمة ولن تنجح الهجرة فى حلها وانما ستنتج فى تأجيلها ، فهى مشكلة بنيوية لا يمكن حلها الا عن طريق الابدادة أو التهجير (٦١) . وقد أكد نفس المعنى الديموجرافى الاسرائيلى سيرجو ديلا برجولا بقوله : ان دور الهجرة يؤجل التعادل السكانى ولا يحل المشكلة ، فكل ١٠٠ ألف مهاجر يهودى يؤجل التعادل بين العرب واليهود لمدة عام (٦٢) .

وفى نفس الوقت لا يمكن التهوين من شأن دور الهجرة فى تكثيف الاستيطان اليهودى فى الاراضى المحتلة وخلق حقائق سكانية على ارض الواقع تغير من تركيب وتوزيع السكان فى الاراضى المحتلة هذا بالاضافة الى ما تضيفه الهجرة من قوة بشرية واقتصادية وعسكرية تفيد اسرائيل على المدى الطويل .

نخلص مما سبق الى التأكيد على أنه لن يكون هناك قرار اسرائيلى بضم الاراضى المحتلة ما لم يسبقه أو يتزامن معه أو يليه مباشرة ترحيل - ترانسفير - لمئات الآلاف من العرب خارج الاراضى المحتلة .

خيار الحفاظ على الوضع الراهن والعامل السكاني : -

يحقق خيار « الوضع الراهن » العديد من المزايا الديموجرافية لاسرائيل فبقاء الأراضي المحتلة دون ضم قانوني يعنى عدم تمتع سكانها بالجنسية الاسرائيلية ولذلك يبقى العرب فى اسرائيل اقلية لا تزيد عن ١٨٪ من اجمالى السكان وهو ما يحافظ لاسرائيل على طابعها اليهودي ويتيح استمرار الوضع الراهن لسلطات الاحتلال الفرصة لتنفيذ « الترانسفير » عندما تحين الظروف الملائمة لذلك حسبما ترى القيادات الاسرائيلية ويذكر أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي ترى فى الترانسفير الحل النموذجي للتخلص من الكثافة العربية المرتفعة فى الأراضي المحتلة او على الأقل اجزاء رئيسية منها . وتتم عمليات التوطين فى الأراضي المحتلة انطلاقاً من الايمان بأن الترانسفير سوف ينفذ ان عاجلاً أو آجلاً ومن ثم فلا داعى للخوف من الكثافة العربية المرتفعة . وقد اعلن ذلك صراحة وزير المواصلات الاسرائيلي فى ١١/١٠/١٩٨٢ اثناء افتتاح احدى المستوطنات الجديدة بضواحي نابلس مخاطباً المستوطنين « لا تقلقوا من الكثافة السكانية العربية فى تلك المناطق فحينما ولدت فى بتاح تكفيا - داخل الخط الأخضر - كانت تحيط بنا أيضا قرى عربية ثم اختفت كلها بعد ذلك (٦٣) » .

وفى الوقت الراهن تعتمد اسرائيل على عمليات الخنق الاقتصادى والاجتماعى والأمنى (أى الترانسفير الاضطرارى) وكذلك الابعاد (الطرد) من أجل دفع سكان الأراضي المحتلة الى الرحيل ، بل هناك اتجاهات فى اسرائيل ترى أن تقسوية نفوذ الجماعات الدينية الاسلامية الاصولية فى الأراضي المحتلة فى الوقت الراهن يفيد فى دفع المسيحيين الذين يتركزون بالأساس حول مدينة القدس الى الهجرة خارج الأراضي الفلسطينية (٦٤) ومن هنا كانت تغذية حركة « حماس » وتدعيم نفوذها الذى حقق

هدفا آخر لسلطات الاحتلال وهو ضرب التيار العلماني في الأراضي المحتلة ومن ثم الوحدة الوطنية وأيضا نفوذ وقواعد منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة .

وتستغل سلطات الاحتلال أعمال المقاومة الوطنية في الأراضي المحتلة لتمارس أعمال القمع والارهاب ونسف المنازل ومصادرة الأراضي والسجن والاعتقال بل والابعاد الذي هو الهدف النهائي من وراء كافة الأعمال الارهابية . وخلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الانتفاضة الكبرى سقط آلاف الفلسطينيين ما بين شهداء وجرحى عـدا المعتقلين والمبـعدين كما يظهر من الجدول التالي : - (٦٥)

العدد	٢
١٠٦٥	شهداء
٥٨٠٠٠	جرحى
٦٢٠٠٠	معتقلون
٦٤	مبعدون
٣٠٠٠	هاربون
١٣٣٤	اغلاق منازل
٤٠٠٠	احراق اشجار
١٠٠٠٠	سيارات

كذلك تهدف سلطات الاحتلال من وراء الحفاظ على الوضع الراهن لأطول فترة ممكنة الى استغلال هذا الوقت في استيعاب وتوطين أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفيتي السابق لا سيما حول وعبر مناطق التجمعات السكانية العربية الكثيفة في محاولة لاختراق هذه التجمعات وتمزيقها . وعلى الرغم من المزايا الديموجرافية التي تجنيها اسرائيل من وراء

الحفاظ على الوضع الراهن ، الا ان هذه المزايا يمكن ان تنقلب الى مخاطر في حالة تصعيد أعمال المقاومة المسلحة بكثافة في الاراضي المحتلة وبالتحديد ضد المستوطنات الامر الذي يهدد أمنها وتصبح طاردة للسكان .

خلاصة : -

يمكن القول ان تأثير المتغيرات السكانية يتزايد ويلعب دورا كبيرا في اطار نمط محدد من هذه الصراعات وهو الصراع الاجتماعي الممتد Protracted Social Conflict وذلك نظرا للطبيعة الخاصة لهذا النمط من الصراعات الذي يتسم بالاستمرارية والامتداد خلال فترة طويلة من الزمن وتتميز تفاعلاته العدائية بالكثافة والتكرار والتقلب ، كما تتسم هذه التفاعلات بالانتشار داخل المجتمع او بين المجتمعات المتصارعة ، بحيث يصبح الصراع في حد ذاته مصدرا لمزيد من التفاعلات العدائية والصراعية ، كما يحدد الصراع الاجتماعي الممتد ، الصورة القومية والتماسك الاجتماعي لدى الجماعات المتصارعة ، أيضا فان هذا النمط من الصراعات يتسم بعمق المسببات مما يجعله يستعصى على الحل السريع ، فالصراع الاجتماعي الممتد يضرب بجذوره في الانقسامات الاثنية أو القومية ، الامر الذي يعطى للمتغيرات السكانية تأثيرا اكبر على مسار هذا النمط من الصراعات .

والصراع العربي - الاسرائيلي هو صراع اجتماعي ممتد ان يتسم بكافة سمات هذا الصراع وهي الاستمرارية والامتداد ، والتقلب في الكثافة والتكرار ، الانتشار ، غياب نقطة محددة لانتهاء الصراع ، وأخيرا ذاتية الحل .

ومن هنا فان العامل السكاني يلعب دورا رئيسيا في تحديد مستقبل الصراع .

وفيما يتعلق بحدود تأثير المتغيرات السكانية على مستقبل عملية التسوية للصراع العربي - الاسرائيلي ، يمكن ان نسجل النتائج التالية : -

أولاً : على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المتغيرات السكانية في تحديد مسار ومستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي باعتباره صراعاً اجتماعياً ممتداً ، إلا أن هناك العديد من القيود التي تحد من تأثير هذه المتغيرات وتقود الى تهميش دورها في تحديد مسار ومستقبل الصراع ومن أبرز هذه القيود : -

١ - الانخفاض المستمر في معدلات الزيادة الطبيعية العربية في اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، فعلى الرغم من أن معدلات الزيادة الطبيعية تظل من القضايا الخارجية - الى حد كبير - عن سيطرة السلطات ، إلا أن معدلات المواليد تقلصت لدى عرب اسرائيل من ٥٥ر٢ في الألف عام ١٩٦٠ الى ٣٥ر٥ في الألف عام ١٩٨٨ ، كما انخفضت في الضفة من ٤٣ر٩ في الألف عام ١٩٦٨ الى ٤١ر٣ في الألف عام ١٩٨٨ ، ووصلت في القطاع المحتل الى ٤٧ر٤ في الألف عام ١٩٨٨ .

٢ - على الرغم من أن معدلات الزيادة الطبيعية لدى العرب في اسرائيل والأراضي المحتلة مازالت مرتفعة بالمقارنة بمثيلتها لدى اليهود ، إلا أن تأثيرها محدود في المنتج النهائي نظراً لأن النزوح الفلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يلتهم معظم صافي الزيادة الطبيعية ، ويظهر ذلك من وصول معدل النمو الحقيقي للسكان العرب خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٢ الى ١ر٤٪ في الوقت الذي بلغ فيه المعدل ٤ر١٪ ، وبلغت نسبة النازحين خلال الفترة من ٦٨ - ١٩٨٩ نحو ٣٤٪ من اجمالي الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية

و ٢٨٪ في قطاع غزة ، ووصلت هذه النسبة عام ١٩٨٩ الى ٣٨٪ في الضفة و ٢٣٪ في القطاع .

٣ - على الرغم من تدنى معدلات الزيادة الطبيعية لدى اليهود مقارنة بالعرب ، حيث بلغت معدلات المواليد عام ١٩٩٠ ، ١٩٤٨ في الألف ، إلا أن صافي الهجرة كان باستمرار المكون الرئيسي للتجمع اليهودي على أرض فلسطين ، حيث شكل صافي الهجرة نحو ٦٦٪ من إجمالي الزيادة السكانية اليهودية خلال الفترة من ٤٨ - ١٩٦٥ ، ونحو ٨٣٪ خلال عام ١٩٩٠ ، وذلك بسبب تزايد أعداد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي - السابق - حيث استقبلت إسرائيل خلال ذلك العام نحو ٢٠٠ ألف مهاجر ، وبلغ إجمالي المهاجرين اليهود الى إسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٩٠ نحو ١٩٥٣٣٠٠ مهاجرا . ومن هنا فإن صافي الهجرة المرتفع لدى اليهود يساعد إسرائيل على تحييد فروق الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ، هذا بالإضافة الى ما سبق الإشارة اليه من أن صافي الهجرة لدى العرب في الأراضي المحتلة ظل باستمرار سلبيا .

ثانيا : ان تأثير المتغيرات السكانية على مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي ، لا يتوقف عند حدود محدوديته ، وهامشيته بل يظل الرهان على دور العامل السكاني محفوقا بالمخاطر انطلاقا من امكانية قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعملية ترحيل - ترانسفير - واسعة النطاق للعرب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما وأن فكرة الترانسفير فكرة أصيلة في الفكر الصهيوني ، نجحت إسرائيل في تنفيذها أثناء بعض جولات الصراع المسلح ، حيث قامت العصابات الصهيونية بترحيل نحو ٧٥٠ ألف فلسطيني خلال حرب ١٩٤٨ وما بعدها ، ونحو ٣٠٠ ألف آخرين خلال عدوان

يونيو ١٩٦٧ ، كما يتحدث قادة اسرائيل صراحة عن الخطأ الاسرائيلي لعدم استغلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لترحيل قطاعات واسعة من العرب خارج الاراضى الفلسطينية المحتلة على غرار ما حدث عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . ويتحدث بعض رموز اليمين الاسرائيلي المتطرف - حزب موليديت مثلاً - عن خطط جاهزة لاستثمار أى حرب عربية - اسرائيلية جديدة أو حتى مجرد اتساع نطاق أعمال الانتفاضة ، أو بمبادرة من جيش الاحتلال لطرد ما بين ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف فلسطينى من الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ .

ثالثاً : عدم صحة الأفكار التى تحاول بعض الدراسات ترويجها عن امكانية استغلال الخلافات بين يهود الشرق - السيفارديم ويهود الغرب - الاشكيناز ، والتى تذكر بعض الدراسات أنها يمكن أن تقود الى صراع وربما حرب أهلية داخل المجتمع الاسرائيلي ، فالمؤكد أن التفرقة ضد يهود الشرق وان كانت لا تخلو من سياسة تمييزية من جانب يهود الغرب ، الا أنها استندت فى البداية الى أسس موضوعية مؤداها تخلف يهود الشرق مقارنة بنظرائهم من الغرب ، كما أن السباسب النمييزية ضدهم فى نراجع ، كذلك فان يهود الشرق لم يبادروا بأى عمل من أعمال العصيان والتمرد المسلح ضد سيطرة يهود الغرب منذ قمع حركة الفهود السود فى مطلع السبعينات حيث اتجه يهود الشرق الى المطالبة بتحسين أوضاعهم من خلال القنوات الشرعية .

لكل ما سبق يتضح عدم دقة الاستنتاج الذى وصل اليه بعض الدارسين العرب - وبالغ فى الحديث عن نتائج دارسون يهود - من أن الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب فى اسرائيل والاراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ستؤدى الى تفوق سكانى عربى يؤدى على المدى البعيد الى حسم الصراع لصالح العرب ، بعد أن يذوب اليهود فى الاراضى الفلسطينية . وهذا الاستنتاج استند الى معدلات

الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب فى حقبة شهدت أدنى معدلات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، وهى الحقبة التى شهدت أيضا أعداد الاستقطاب السكانية التى يؤدى التحليل الظاهرى لأرقامها الى الخروج بنتيجة واحدة مؤداها أن العرب سوف يتحولون الى أغلبية فى أرض فلسطين فى حين أن اليهود سوف يشكلون أقلية سكانية تتناقص نسبتها من اجمالى السكان بمرور الوقت .

فالمؤكد أن الدور الذى يمكن أن يلعبه العامل السكانى يتسم بالمحدودية بل والهامشية اذا تم الاعتماد على مجرد الأرقام فقط ، أى نسبة الفئات المختلفة بحسب العرق ، الدين ، اللغة ، إذ هناك كيف بجانب الكم ، فضلا عن أن التجارب التاريخية أثبتت قدرة الأقلية على التحكم فى الأغلبية لفترة طويلة جدا ، هذا بالإضافة الى القيود والمخاطر التى تحيط بوجود الأغلبية العربية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

رابعاً : مع أخذ كافة المتغيرات الأخرى فى الاعتبار ، فإن الخيار المفضل لدى اسرائيل هو الحفاظ على الوضع الراهن إذ أنه يحقق لاسرائيل مزايا التعامل مع البعد السكانى ناهيك عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية والأمنية والسياسية ، فبقاء الأراضى المحتلة دون ضم قانونى يعنى عدم تمتع سكانها بالجنسية الاسرائيلية ، ومن ثم يبقى العرب فى اسرائيل أقلية لا تزيد نسبتها عن ١٨٪ من اجمالى السكان ، وهو ما يحافظ لاسرائيل على طابعها اليهودى ويتيح لها امكانية تنفيذ الترانسفير عندما تحين الظروف الملائمة لذلك من وجهة النظر الاسرائيلية .

خامساً : اذا كان هناك من دور للعامل الديموجرافى فى حل الصراع العربى - الاسرائيلى ، فإن هذا الدور يأتى فى اطار تفاعل العوامل السكانى مع مجموعة أخرى من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية فى منظومة متكاملة تشكل برنامجا متكاملا

يكون للعامل السكاني في اطارها دور محدد يتكامل مع الأدوار التي تلعبها العوامل الأخرى ، ويمكن استغلال العامل السكاني في اطار استراتيجية عربية متكاملة تبدأ برفع ثمن خيار الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة لاسرائيل .

ويشتمل دور العامل السكاني في اطار الاستراتيجية العربية على : -

١ - تصعيد أعمال المقاومة في الأراضي المحتلة ، أى العمل على توسيع نطاق أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال وضد تجمعات المستوطنين اليهود حفاظا على عروبة الأراضي المحتلة ، فتوسيع نطاق أعمال المقاومة يساهم في خلق مشاكل عديدة لقوات جيش الاحتلال فضلا عن عرقلة اتمام عمليات توطين المهاجرين الجدد لا سيما القادمين من الاتحاد السوفيتي - السابق - اذ أن هؤلاء المهاجرين يبحثون عن الأمن والاستقرار ، ولا تحظى القضايا الايديولوجية لديهم بأولوية - هذا بالإضافة الى أن توسيع نطاق أعمال المقاومة يدفع بقطاعات من الرأي العام الاسرائيلي ، بل والمستولين الى المطالبة بالتوصل لحل سلمي للصراع حماية للأمن الاسرائيلي ، هذا ناهيك عن توجيه الاهتمام الدولي الى هذه المنطقة سواء من قبل الرأي العام العالمي أو المنظمات الدولية أو الدول الكبرى .

٢ - خلق جسور للتنسيق مع عرب ١٩٤٨ ، لا سيما وأن من بينهم فئة مازالت تحتفظ بهويتها الفلسطينية وترفض الاندماج في المجتمع الاسرائيلي ، ولا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ، ويمكن استخدام هذه الأقلية في ممارسة الضغوط على الحكومة الاسرائيلية سواء بالدعوات للتفاوض من أجل الحل السلمي أو من خلال القيام بأعمال المقاومة ضد الجيش

الاسرائيلى ، ويمكن أن يتم تقسيم العمل للتحرك على هذين الصعيدين فى أن واحد .

٣ - الحفاظ على معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ،
اذ تظل معدلات الزيادة الطبيعية هامة على المدى البعيد لاسيما
اذا ما تراجعت الهجرة اليهودية سواء باستنفاد الراغبين فى
الهجرة من الخارج ، أو بآثار تصعيد أعمال المقاومة فى
الأراضى الفلسطينية المحتلة ، فيظل اليهود باستمرار أقلية
وسط أغلبية فلسطينية فى أرض فلسطين ، بالإضافة الى وجود
المحيط العربى .

٤ - التمسك بالأرض والحد من نزوح الشباب الفلسطينى ، ويقتضى
ذلك اعداد وتنفيذ خطة حقيقية لتنمية الأراضى المحتلة ، وهو
ما يتطلب قيام الدولة العربية - لاسيما النفطية - بالموفاء
بالتزاماتها من أجل هذه التنمية .

٥ - تدشين أسس الاستقلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى
الفلسطينى على أرض الواقع ، وهو ما أثبتت الانتفاضات
امكانية تحقيقه ، فى ظل دعم اقتصادى عربى ، حيث يصب فى
النهاية فى رفع ثمن خيار الحفاظ على الوضع الراهن بحرمان
اسرائيل من المزايا الاقتصادية التى تجنيها من احتلال الأراضى
الفلسطينية .

٦ - التمسك بالوحدة الوطنية الفلسطينية لاسيما فى الأراضى
المحتلة والابتعاد عن إثارة قضايا هامشية لن يستفيد من طرحها
سوى اسرائيل .

★★★

هوامش الدراسة

- ١ - Nadia Farah, Population Trends and Protracted Social Conflict, Unpublished Manuscript, p. 3.
- ٢ - Ibid, p. 3.
- ٣ - Edward E. Azar and Nadia Farah, Political Dimensions of Conflict, In : Nazli Choucri (ed.) Multidisciplinary Perspective on Population Conflict, New York, Syracuse University Press, 1984, pp. 158-159.
- ٤ - Edward Azar, Paul Jureidini and Ronald McLaurin, Protracted Social Conflict : Theory and Practice in Middle East, Journal of Palestine Studies, 5. 1 (1978), p. 47.
- ٥ - ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى ، العدد الثاني ، حيفا ١٩٨٨ ، ص ٨ .
- ٦ - Edward Azar and S. Colen, « Peace as Crisis and War Status Quo, The Arab-Israeli Conflict Environment, International Interactions, 6-2 (1979), p. 159.
- ٧ - ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي مرجع سابق ، ص ٢٤ .
- ٨ - المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- ٩ - المرجع السابق ، ص ٢٥ .
- ١٠ - المرجع السابق ، ص ١٨ .
- ١١ - Nadia Farah, op. cit., p. 32.

- ١٢ - ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعى والنظام الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- ١٣ - Nadia Farah, op. cit., pp. 39-32.
- ١٤ - ادوارد عازار ، الصراع الاجتماعى الممتد والنظام الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ١٥ - المرجع السابق ، ص ٢٠ .
- ١٦ - المرجع السابق ، ص ٢١ .
- ١٧ - وليم فهمى ، الهجرة اليهودية الى فلسطين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ١٠ .
- ١٨ - المرجع السابق ، ص ١١ .
- ١٩ - المرجع السابق ، ص ١٣ .
- ٢٠ - Statistical Abstract of Israel 1989, p. 43.
- ٢١ - د . اسماعيل راضى الفاروق ، أصول الصهيونية فى الدين اليهودى ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ص ٣٢ - ٣٣ .
- ٢٢ - د . فؤاد حسنين على ، المجتمع الاسرائيلى منذ تشريده حتى اليوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٤٧ .
- ٢٣ - وليم فهمى ، الهجرة اليهودية الى فلسطين ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
- ٢٤ - المرجع السابق ، ص ص ٥٩ - ١٠٢ .
- ٢٥ - المرجع السابق ، ص ٣٥ .
- ٢٦ - المرجع السابق ، ص ١٣١ .
- ٢٧ - Calvin Goldscheider, The Demographic Embeddedness of the Arab-Jewish Conflict in Israeli Society, Middle East Review, vol. xxi, No. 3, Spring 1989, p. 18.

- Statistical Abstract of Israel, 1989, p. 150. — ٢٨
- ٢٩ — وليم فهمى ، الهجرة اليهودية الى فلسطين ، مرجع سابق ،
ص ص ١٠٤ — ١٠٨ .
- Statistical Abstract of Israel, 1985, p. 150. — ٣٠
- Statistical Abstract of Israel, 1989, p. 150. — ٣١
- Calvin Goldscheider, op. cit., p. 18. — ٣٢
- ٣٣ — وليم فهمى ، الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، مرجع سابق
ص ص ١١١ — ١١٧ .
- Statistical Abstract of Israel, 1985, p. 151. — ٣٤
- Ibid, p. 151. — ٣٥
- Ibid, p. 151. — ٣٦
- Statistical Abstract of Israel, 1989, p. 167. — ٣٧
- Statistical Abstract of Israel, 1991, pp. 42-43. — ٣٨
- Arnon Soffer, Projection for the Land of Israel, Middle
East Review. Vol. 29, Issue No. 4, Summer 1988, p. 44. — ٣٩
- Statistical Abstract of Israel, 1991, pp. 42-43.
- ٤٠ — كمال ربحى ، العرب في الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، بدون
دار نشر ، بدون تاريخ ، ص ١٠ .
- ٤١ — William M. Brinner, The Arabs of Israel : The Past
Twenty Years, Middle East Review, Vol. xx, No. 1, Fall
1987, p. 13.
- ٤٢ — شريف كناعنة ، العرب في اسرائيل : التغير والاستمرارية
دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربى الفلسطينى
جمعية الدراسات العربية ، القدس ، ديسمبر ١٩٨٣ .
ص ١٠٩ .

- ٤٣ - عرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تحت الاحتلال الاسرائيلي ،
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مجلة
الأرض ، العدد ١٦ ، ١٩٨٤/٤/٧ ، ص ٢٣ .
- ٤٤ - O. L. Schmelze, Modern Jerusalem's Demographic
Evaluation, The Jerusalem Institute for Israel Studies, Jeru-
salem, 1987, p. 66.
- ٤٥ - د . نظام محمود بركات ، الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين
بين النظرية والتطبيق ، مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت ، فبراير ، ١٩٨٨ ، ص ٨٠ .
- ٤٦ - Calculated from : Statistical Abstract of Israel, 1989.
pp. 37-41.
- ٤٧ - هاني نايف مقبول ، الأوضاع الديموجرافية في الضفة
الغربية ، ص ٤٥ .
- ٤٨ - المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- ٤٩ - المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- ٥٠ - The Significance some West Bank Resources to Israel,
Amman, Royal Scientific Society, 1977, p. 11.
- ٥١ - Statistical Abstract of Israel, 1991, p. 710.
- ٥٢ - غازي السعدى (محرر) تقرير الأرض المحتلة الى المجلس
الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة ، دار الجليل
للنشر ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص ١٤ .
- ٥٣ - د . بركات أحمد الفرا ، اقتصاديات الزراعة في قطاع غزة
معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٦ ، ص ٨ .
- ٥٤ - الخبراء العرب في الهندسة والادارة ، الرعاية الاجتماعية
في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين : المؤسسات
والخدمات ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٨٢ .

- ٥٥ - غازى السعدى (محرر) ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
- ٥٦ - The Significance some West Bank Resources to Israel,
op. cit., p. 11.
- ٥٧ - Statistical Abstract of Israel, 1991, p . 710.
- ٥٨ - جورج القصيفى ، الهجرة اليهودية الى فلسطين ٤٨ -
١٩٨٩ ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، المجلد الثانى
عشر ، العدد الثانى ، صيف ١٩٩٠ ، ص ٣٠ .
- ٥٩ - Z'EEVSCHIFF, Security for Peace : Israel's Minimal
Security Requirement in Negotiation with the Palestinians.
The Washington Institute for Near Policy, 1989, p. 9.
- ٦٠ - Jaffee Center for Strategic Studies, The West Bank
and Gaza. Israel's Options for Peace, Jerusalem, 1989, p. 69.
- ٦١ - د . عبد الوهاب المسيرى ، هجرة اليهود السوفيت ،
دار الهلال ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٢٢٠ .
- ٦٢ - المرجع السابق ، ص ٢١٩ .
- ٦٣ - أريك رولو ، الفلسطينيون من حرب الى أخرى ، ترجمة
الهيئة العامة للاستعلامات ، سلسلة كتب مترجمة (٧٩٠)
القاهرة ، د . ت ، ص ١٤٣ .
- ٦٤ - Jaffee Center for Strategic Studies, op. cit., p. 23.
- ٦٥ - ايفى نيباهو ، الخسائر المترتبة على الانتفاضة بعسد مرور
ثلاث سنوات ، على همشمار ، ١٩٩٠/١٢/٧ .

الفهرس

الموضوع	صفحة
تقديم د. عبد العظيم رمضان	٥
المفهوم الصهيونى للاتفاق بين العرب واليهود قبل قيام دولة اسرائيل	
بقلم د. محمد عبد الرؤوف سليم	١١
على هامش مفاوضات صدقى - بيفن . . مهمة الياهو	
ساسون فى القاهرة ١٩٤٦	
بقلم : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى	٢٢
الملاحق	٢٧
مبادرات السلام الأمريكية فى الخمسينات أثناء إدارة ايزنهاور وعوامل فشلها	
بقلم : محمد عبد الوهاب سيد أحمد	٣٦
المساعى الأمريكية - البريطانية لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط ١٩٥٤ - ١٩٥٦	
بقلم : د. فادية سراج الدين	٤٩
مبادرة يارنج بين السلام والحرب	
د. عبد العظيم رمضان	٩٥
معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مجال الطبقي	
اعداد د. / صلاح العقاد	١٠٩

الصفحة	الموضوع
	حركة السلام الآن فى اسرائيل
١٢٩	د. رشاد عبد الله الشامي
	اليسار المصرى والصراع العربى الاسرائيلى
١٥٧	د. رفعت السعيد
	الاطار القانونى لمشروعات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى
٢٠٥	د. عبد الله الأشعل
	انعكاسات المتغير السكانى على عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الاسرائيلى
٢٣٩	بقلم : عماد جاد
٢٨٤	هوامش الدراسة

● صدر من هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور
الوسطى
عطية عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د. عبد المتعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتنى لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضى

- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د. نبيل راعب
- ١٣ - الكذوبة الاستعمار المصري للسودان
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر في عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي
د. على حسن الخريوطي
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر
د. حلمي أحمد شلبي
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. أحمد محمود صايون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن مهمي
د. محمد انيس
- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر
جمال بدوي
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢
توفيق الطويل

- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحسينيه
د. سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٢
لمعى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الاقريفى
د. خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يونان لمييب رزق
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى

- ٢٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٢٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د. سليمان صالح
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د. جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د. عبد المنعم الدسوقي الجميلى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق غبريال
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية
أبراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر
العثمانى
د. محمد عفيفى
- ٤٥ - الحروب الصليبية
تأليف : وليم الصورى
ترجمة : د. د. حسن حبشى

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
تأليف : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث
تأليف : د. لطيفة محمد سالم
- ٤٨ - الفلاح المصرى
تأليف : د. زبيد عطا
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية
تأليف : أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٥ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
تأليف : د. سهر اسكندر
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية
اعداد : د. عبد العظيم رمضان
- ٥ - مصر فى كتابات الرحالة والمناصل الفرنسين فى القرن
الناامن عشر
- تأليف : د. الهام محمد على ذهنى
- ٥ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
د. محمد كمال الدين عز الدين على
- ٥ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى
تأليف : الدكتور محمد عفيفى
- ٥ - الحروب الصليبية ح ٢
ترجمة وتحقيق : د. حسن حبشى
- ٥ - المجمع الرسمى فى عصر محمد على
د. حلمى أحمد شلبى

- ٥٧ - مصر الاسلاميه وأهل الذمه -
د. سيده اسماعيل كاشف
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة
د. إبراهيم عبد الله المسلمي
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعيه في مصر
د. عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربيه
عبد الحميد توفيق زكي
- ٦١ - تاريخ الاسكندريه
أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣
لمعى المطيعي
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور
أ. د. سيد اسماعيل الكاشف
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان
د. محمد نعمان جلال
-

مطابع الهيئه المصريه العامه للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٣/٩٢٨٠

ISBN — 977 — 01 — 3537 — 2

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب الذي يضم
البحوث التي القيت في ندوة : الأصول التاريخية لمساعي
السلام العربية الإسرائيلية ، التي عقدتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية
البنات بجامعة عين شمس في دار الضيافة بجامعة عين شمس
في الفترة من ١٣ - ١٥ ابريل ١٩٩٣ .

فقد انكشف الآن للرأي العام العربي زيف ونفاق الهجوم
الذي صدر من بعض الدول العربية ضد مبادرة السلام المصرية
التي قام بها الرئيس الراحل السادات ، فلم يثبت حتى الآن أن
دولة من هذه الدول التي تظاهرت بالغيرة على القضية
الفلسطينية ، وتذرعت بها في الإعتراض على مبادرة السادات قد
قدمت شيئاً من المساعدة للقضية الفلسطينية غير الكلام
والخطب ، والتهديدات الشفوية العنترية !

وان الرأي العام العربي حالياً ، بما فيه منظمة التحرير
الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، قد
تكتلت جميعها في مساندة مساعي السلام العربية الإسرائيلية
التي تلعب مصر دوراً مهماً فيها بحكم صلاتها بإسرائيل
وما تملك من تأثير ، وبالتالي فإن عقد ندوة عن مساعي السلام
في هذه الآونة يعد تأصيلاً تاريخياً لها ، ومساهمة من التاريخ
في العمل السياسى الايجابى لخدمة قضايا امتنا العربية